التقرير الطوعي المحلي للتنمية
المستدامة في محافظة الانبار
٢٠٣٠

اعداد لجنة التنمية المستدامة في محافظة الانبار

ا.د. ثائر شاكر محمود / مدير مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة الانبار

يتقدم فريق إعداد التقرير الطوعي المعني بالتنمية المستدامة في محافظة الانبار ٢٠٣٠ بالشكر والتقدير لكل من شارك في إعداد هذا التقرير من الجهات الداعمة له وعلى رأسها محافظة الانبار ورئاسة جامعة الانبار ومديرية تخطيط الانبار/ وزارة التخطيط والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (**UNDP**) وجميع الدوائر المعنية بموضوع التقرير وخصوصاً مديرية إحصاء الانبار ومكتب تمكين المرأة في الانبار والجهات العاملة في المحافظة. راجين أن يكون دليل عمل وخارطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لشعب المحافظة الذي عانى من ويلات الارهاب والتهجير..... والله ولي التوفيق.

التقرير الطوعي للتنمية المستدامة في محافظة الانبار ٢٠٣٠

محتويات التقرير

ت	العنوان	الصفحة
١-	المقدمة	٧
٢-	الفصل الاول: الانبار في السياق المحلي : الواقع التنموي في الانبار.	٨
٣-	الفصل الثاني: الانبار في السياق الوطني: الانبار والامن المجتمعي المستدام .	٣٠
٤-	الفصل الثالث: التقدم المحرز في تحقيق اهداف التنمية المستدامة المحلية.	٥٤
٥-	الفصل الرابع: الاولويات التنموية تحقيق الاهداف.	٧٣
٦-	الفصل الخامس: مسارات التغيير والتطلع للمستقبل.	٨١
٧-	الاستنتاجات	٩٢
٨-	التوصيات	٩٣
	الملاحق والمصادر	٩٤

فهرست الجداول

ت	عنوان الجدول	رقم الجدول	رقم الصفحة
١	تقديرات توزيع السكان في محافظة الانبار وحسب الوحدات الادارية والبيئة لسنة ٢٠١٨	١	١١
٢	المساحات المزروعة وكمية الانتاج ومعدل الانتاج ٢٠١٨	٢	١٣
٣	الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة	٣	١٦
٤	نسبة تغطية مياه الشرب	٤	١٨
٥	عدد المخدومين في مشاريع الصرف الصحي	٥	٢٠
٦	محطات الانتاج الكهربائي ومواقعها حسب الاقضية	٦	٢٠
٧	مؤشرات التعليم حسب الوحدات الادارية ٢٠١٧-٢٠١٨	٧	٢٢
٨	المؤسسات الصحية لعام ٢٠١٧	٨	٢٤
٩	الاضرار التي لحقت بالزراعة والموارد المائية حسب الوحدات الادارية	٩	٢٦
١٠	الاضرار التي لحقت بالقطاع الصناعي والتجاري	١٠	٢٧
١١	الاضرار التي لحقت في البنى التحتية	١١	٢٨
١٢	اعداد المنشأت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ٢٠١٨	١٢	٥٥
١٣	توزيع السكان حسب الجنس والبيئة	١٣	٥٦
١٤	مؤشرات البطالة والفقر لعام ٢٠١٧	١٤	٥٦
١٥	مؤشرات الصحة العامة ٢٠١٧	١٥	٥٧
١٦	مؤشرات المسح العنقودي المتعدد ٢٠١٨	١٦	٥٨
١٧	مؤشرات التعليم في المحافظة	١٧	٦٠
١٨	مؤشرات البيئة في المحافظة ٢٠١٧	١٨	٦٦
١٩	عدد التجمعات السكني العشوائي	١٩	٦٧
	التوقيت الزمني المقترح لتنفيذ الخطة التنموية ٢٠٣٠	٢٠	٩٢
	فهرست الخرائط		

١	اقضية ونواحي محافظة الانبار		١٢
٢	توزيع المباني السكنية المتضررة في محافظة الانبار حسب الوحدات الادارية	٢	٢٩

فهرست الاشكال والمخططات

ت	عنوان الشكل أو المخطط	رقم الشكل	رقم الصفحة
١	عدد سكان أقضية محافظة الانبار	١	١٣
٢	المساحات المزروعة وكمية الانتاج في محافظة الانبار لعام ٢٠١٨	٢	١٤
٣	نسبة التغطية في خدمات مياه الشرب في محافظة الانبار	٣	١٩
٤	اعداد الطلاب حسب الوحدات الادارية في الانبار ٢٠١٧-٢٠١٨	٤	٢٣
٥	عدد المراكز الصحية وحسب البيئة والوحدات الادارية ٢٠١٧	٥	٢٤
٦	ترتيب الاصول المتضررة حسب القطاع	٦	٢٥
٧	مخطط مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الانبار	٧	٣٢
٨	مخطط قياس سبل العيش ومصادر توزيع الدخل بعد النزوح في الانبار	٨	٤٤
٩	إجابات الاهالي عن دور الجهات العاملة في مرحلة الاستقرار والتأهيل في الانبار	٩	٤٥
١٠	اعداد توزيع المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في الانبار	١٠	٥٥
١١	توزيع سكان الانبار حسب الجنس والبيئة في الانبار	١١	٥٦
١٢	مؤشرات معيار الفقر ومعيار البطالة في الانبار ٢٠١٧	١٢	٥٧
١٣	مؤشرات قطاع الصحة في الانبار	١٣	٥٨
١٤	مؤشرات المسح العنقودي ٢٠١٨	١٤	٥٩
١٥	مؤشرات قطاع التعليم والتربية في الانبار	١٥	٦٢
١٦	اعداد المنشأت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة٢٠١٨	١٦	٦٤
١٧	صافي المساعدات الانمائية والانسانية الرسمية الواردة في العراق	١٧	٨٢

المستخلص

تعد التقارير المحلية الطوعية للتنمية المستدامة على مستوى المحافظات من الوسائل الحديثة المستخدمة في مراجعة أجندة أهداف التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠ على مستوى المحافظة. لقد عانت محافظة الانبار من الارهاب وعمليات التدمير والتهجير والنزوح للفترة الماضية الامر الذي أدى الى تلاشي مكتسبات التنمية المختلفة فيها.

اعتمد التقرير الطوعي المحلي للتنمية المستدامة في الانبارعلى نموذج الامن المستدام بوصفه الطموح الذي اتفق عليه الناس والمختصين في المحافظة للنهوض بالواقع التنموي ورسم خارطة طريق التنمية المستدامة وكيفية تحقيق أهدافها السبعة عشر في محافظتنا الجريحة.

إن هذا التقريريقدم عرضاً للأولويات الاستراتيجية المقترحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي وقد تم عرض العديد من الامور المتعلقة بها عن طريق دراسة الواقع التنموي للمحافظة ومن ثم السياق الوطني وموقع محافظة الانبار فيه ومدى التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى المحلي وصولاً الى وضع الاولويات التنموية ووسائل تحقيق أهدافها والتطلع للمستقبل عبر التغيير باستخدام اسلوب التخطيط الاستراتيجي بوصفه نموذجاً تنمويا شاملا.

إن أهم النتائج التي توصل اليها التقرير ، هو أن موقع محافظة الانبار تنموياً يعاني من تدهور كبير بسبب الظروف التي واجهتها المحافظة من نزوح وتدمير في البنى التحتية وتهجير ونزوح قسري وهذا ما كشفته دراسة الواقع التنموي ومدى مطابقة أهداف التنمية المستدامة خصوصاً في معيار الفقر والصحة والبطالة.

لقد خرج التقرير بمجموعة توصيات أهمها اعتماد نموذج التخطيط الاستراتيجي كوسيلة حديثة للتنمية المستدامة ووضع برنامج زمني لتحقيق الاهداف التنموية وحسب ترتيبها في الاجندة مع ملاحظة تسلسل الاولويات التنموية كما توصل اليها اصحاب المصلحة والشأن في المحافظة من سكانها ومختصين ومتخذي قرار من مجلس المحافظة وادارتها اضافة الى اشراك مجموعة من المنظمات الدولية العاملة في المحافظة ومنظمات المجتمع المدني فيها.

١ ـ المقدمة:ـ

إن تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى المحلي تعد استمرارا لرسم أجندة التنمية المستدامة السبعة عشر ورسم خارطة طريق محلية للمحافظات العراقية بالاستناد الى الاسس المرجعية الثلاثة للتنمية المستدامة (إجتماعياً وبيئياً واقتصادياً).

لقد عانت من ويلات الارهاب الداعشي المظلم الذي اعاد المحافظة الى ما قبل عقدين أو اكثر من التنمية المتواصلة فيه، فقد تم تدمير البنية التحتية والمجتمعية معاً وقد تزامن اعلان هذه الخطة المحلية والاقليمية للمحافظة مع مرحلة مهمة في إعادة الاستقرار والاعمار والتأهيل للمحافظة مما يزيد من أهمية التقرير الطوعي المحلي للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ لمحافظة الانبار.إن المنهج المتبع في إعداد هذا التقرير يتضمن التسلسل في عرض الواقع التنموي للمحافظة ما قبل وبعد المرحلة السابقة ومن هنا فقد ركز التقرير على إعطاء أنموذج الامن المستدام في المحافظة لشرح الحقبة الماضية للمحافظة ومشاكلها التنموية مع تقويم الخطط السابقة والتركيز على الحالة الامنية والاضرار الناتجة عنها ومن ثم الانتقال من السياق المحلي الى السياق الوطني لمعرفة بأهمية المشاكل والتحديات والفجوات التنموية للمحافظة على المستوى الوطني بالاعتماد على علاقتها مع تنفيذ اهداف خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢.إن رصد التقدم المحرز في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة يعد أداة مهمة من خلال التقرير الطوعي المحلي للتوصل الى تحليل للقضايا المواضيعية التي لها علاقة مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومدى مواكبتها للخطط التنموية المحلية في المحافظة. إن هذا الامر سيؤدي الى التوصل الى وضع مصفوفة لتحقيق هذه الاهداف على المستوى المحلي وبيان الاولويات التنموية وبحسب القطاعات اعتمادا على نتائج التحاليل ودراسة المقومات المؤثرة في وضع الخطة وطرح بدائل ووسائل تنفيذ الخطة بما يتلائم والانموذج المقترح للمحافظة الذي يعبر عن (الامن المستدام أساساً للتنمية المستدامة).وبما أن موضوع الامن المستدام له علاقات ترابطية متشابكة مع بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية فأن ذلك يعطيه صفة استدامة شمولية متكاملة ووفق برنامج عمل مستقبلي زمانياً ومكانياً يتلائم وظروف المحافظة وارتباطها بمحافظات العراق بصورة عامه .إن مصادر البيانات والمعلومات التي تم الاعتماد عليها في التقرير هي من إحصاءات وبيانات رسمية من دوائر الدولة المختلفة وعلى وجه الخصوص دائرة إحصاء الانبار ومديرية تخطيط الانبار والدراسات الاكاديمية والبيانات المحفوظة في إدارة المحافظة والمقابلات والورش المقامة لأصحاب المصلحة من فئات المحافظة المختلفة لتحديد الاحتياجات والمشاكل والاولويات التنموية للمحافظة.

إن هذا التقرير يأتي ضمن ثلاثة تقارير مُعدّة على المستوى المحلي في العراق منها لمحافظة البصرة وكربلاء المقدسة والانبار إلا ان اهمية تقريرنا على المستوى المحلي يأتي بالرغم من الظروف التي عانت مهنا المحافظة وسطر فيها رجالها قصص نجاح كثيرة ففي وقت قياسي أعادت المحافظة لها صورتها الحقيقية الطموحة وهي تنفض غبار صراع دامٍ مع الارهاب امتد لسنين عديدة .

نتطلع ان يتخذ متخذ القرار وصانعيه من هذا التقرير دليلاً تنموياً يمكن الاعتماد عليه في إقرار الخطط التنموية المستقبلية لتحقيق غدٍ مشرق لمحافظة الانبار التي تنشد الامن المستدام شعاراً لها ولتكون نموذجاً يمكن أن يعمم إقليمياً وعالمياً في المجالات التخطيطية المختلفة.

٢ -الفصل الاول : الانبار في السياق المحلي – الواقع التنموي في الانبار

اولا : الموقع والتقسيم الاداري

تقع محافظة الأنبار في الجزء الغربي من العراق، وتبلغ مساحتها 138288كيلومترا مربعا (55315200 دونم)، وهي أكبر محافظة في العراق، حيث تشكل حوالي (٣٢٪) من المساحة الكلية للعراق.

وللمحافظة حدود إدارية مشتركة مع محافظات نينوى وصلاح الدين وبغداد وبابل وكربلاء والنجف والحدود الدولية مع سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية (خريطة ١). وعلى هذا النحو، فإن لها موقعا استراتيجيا للتجارة والنقل. توجد أربع نقاط عبور دولية إلى العراق فيها هي:

- **معبري القائم والوليد مع سوريا،**
- **طريبيل مع الأردن**
- **وعرعر مع المملكة العربية السعودية.**

تنقسم محافظة الأنبار ١١ قضاء (من الشمال إلى الجنوب): القائم، راوة، عنة، حديثة، هيت، مركز المحافظة الرمادي، الخالدية، الفلوجة، العامرية، الكرمة و (في الجنوب الغربي) الرطبة؛ وتقسم هذه إلى ٢٢ ناحية . ونلاحظ أن أقضية العامرية والكرمة والخالدية حصلت على هذا الوضع الإداري مؤخرا جدا (٢٠١٧)، ولذلك فان:

(١) لا تزال بعض الوزارات تعمل على التقسيم الإداري القديم مما قد يؤدي الى بعض الارباك و (٢) بيانات الأنبار المصنفة في كل من الأقضية الـ ١١ غير متاحة بسهولة.

الجغرافية والموارد الطبيعية

التضاريس والجيولوجيا: تحتل محافظة الأنبار منطقة البادية الشام -الصحراء السورية -إلى غرب وجنوب الفرات أي الجزء الشمالي من السهوب العربية التي تغطيها إلى حد كبير الصخور البازلتية الناتجة من تدفقات الحمم البركانية . وتحتل أجزاءها الشمالية الشرقية صحراء الجزيرة – وهي امتدادا لهضبة شبه الجزيرة العربية. تتكون المنطقة من سهل صخري واسع يتخلله ممرات رملية نادرة وتلال صغيرة وعدد من الوديان أهمها وديان حوران، المحمدي، جباب والمينائي. يصل ارتفاع الهضبة الغربية الى ٩٥١ متر فوق سطح البحر في جبل عنيزة على الحدود الأردنية. تتعرض الوديان في الشرق للتآكل الشديد بسبب الانخفاض في ارتفاع الأرض -٢٥٠-٣٠٠ متر فوق سطح البحر بالقرب من تيار الفرات -ونمط هطول الأمطار.

تتطور التربة في الصحراء بشكل ضعيف من نسيج خشن وتحتوي على العديد من الحجارة وشظايا الصخور غير المعالجة وبمحتوى منخفض من الدبال. تحتوي الوديان على بعض التربة الخصبة الخفيفة التي تتركز على طول وادي نهر الفرات. يدخل نهر الفرات السهل الغريني الخصب من مدينة الأنبار التاريخية على الضفة اليسرى من نهر الفرات على بعد ٥ كم شمال غرب الفلوجة. وعلى العموم فإن ١٠.٤٪ من مساحة المحافظة هي أراض صالحة للزراعة – ١٢% منها فقط غير مستصلحة (أي مواتية بشكل طبيعي للزراعة).

يسود الأنبار مناخ صحراوي حار وجاف في المقام الأول حيث لا يوجد أي هطول مطري خلال السنة فعليا وتعد الكميات الكبيرة من أشعة الشمس والمرتفعات الصحراوية المنخفضة نسبيا، وحالة الرطوبة المنخفضة هي السبب في الاختلافات الكبيرة في درجات الحرارة النهارية: ارتفاع درجات الحرارة أثناء النهار، وتجمدها في الليل. يصل متوسط درجة الحرارة السني الى ٢٠.٤ م ومعدل الحرارة الشهري الى ٣٠-٣٢ م في أشهر الصيف (أي حوالي ٤١-٤٥ م نهارا) و (٩-١٠ م ليلا) في أشهر الشتاء (مع انخفاض قياسي قدره -١٤ درجة مئوية في الرطبة). يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي ١١٥ ملم ويسقط حوالي ٧٠٪ منه بين شهري تشرين الثاني وآذار .

في معظم الأحيان يؤدي الجمع بين نقص الأمطار والحرارة الشديدة الى معدلات عالية جدا من التبخر. وتفقد التربة والنباتات بسرعة أية رطوبة قليلة يتم الحصول عليها، ولا يمكن للنباتات البقاء على قيد الحياة بدون ري واسع النطاق في المناطق.

وتتمتع محافظة الأنبار بموقع استراتيجي فيما يتعلق بموارد المياه السطحية، حيث يدخل الفرات محافظة الأنبار في مدينة القائم على الحدود العراقية السورية ويتدفق حوالي ٤٥٠ كم من نهر الفرات عبر المحافظة. النهر قابل للملاحة للقوارب الضحلة جدا حتى مدينة هيت (في الكيلومتر ١٩٣٠ من المنبع و٥٣ متر فوق سطح البحر). كما تقع بحيرات سد الحبانية والحديثة وأجزاء من بحريتي الثرثار والرزازة في هذه المنطقة. وتعد هذه البحيرات استراتيجية لحفظ المياه والطاقة الكهربائية وصيد الأسماك والسياحة. وهناك نمط واسع من الوديان -المجاري المائية التي تجف السنة – والتي تمتد من الحدود الغربية إلى نهر الفرات. يبلغ طول بعض الوديان أكثر من ٤٠٠ كم وتحمل فيضانات قصيرة الأمد ولكن غزيرة خلال فصل الشتاء، وتوجد احتياطيات المياه الجوفية في الجزء الغربي من المحافظة.

ثانيا: الامكانات والميزة النسبية

تقع محافظة الانبار في الجزء الاوسط الغربي من العراق ويحد محافظة الانبار من الشمال محافظة نينوى وجزء من محافظة صلاح الدين ومن الجنوب السعودية ومن الشرق جزء من محافظة صلاح الدين ومحافظة بغداد وجزء من محافظة بابل ومحافظة كربلاء ومحافظة النجف، اما من الغرب فتحدها السعودية والأردن. وترتبط محافظة الانبار من خلال طريق المرور السريع بكل من سوريا والاردن من الغرب ومن الشرق ترتبط بالمحافظات الوسطى والجنوبية، ويخترق المحافظة نهر الفرات عبر الحدود العراقية السورية من الغرب الى الشرق وبطول(٥٠٠كم) وبذلك تمتلك محافظة الانبار موقعاً جغرافياً متميزا يتصف بما يلي :

- وفرة الموارد الطبيعية المختلفة لأرض محافظة الانبار.
- المساحة الشاسعة للمحافظة التي تقدر بنحو (138288) كيلومتر مربعاً وما تشكل من نسبتها للعراق ما يقارب (٣١,٩%) من مساحة العراق.
- الموقع الاستراتيجي للمحافظة ووجود المنافذ الحدودية المتعددة مع دول المجاورة.
- لها علاقة مكانية مع خمس محافظات عراقية .
- التنوع في القطاع الزراعي وإمكانية الربط مع القطاعات الاخرى او ضمن القطاع نفسه ومنها المنتجات الحيوانية ومصادر المواد المائية.
- المجموعات الصناعية الموجودة التي يمكن ان تكون نقطة بداية لازدهار تنمية صناعية منسجمة وإمكانيات المحافظة.
- الارث الحضاري والاثري في المحافظة وامكانية استغلاله في التنمية المكانية السياحية.
- وجود نهر الفرات والبحيرات المائية مثل الحبانية والرزازة والثرثار وامكانية استغلالها في التنمية البيئية والسياحية وتوفير البنى التحتية للتنمية الزراعية والصناعية والطاقة.
- وجود الخامات المعدنية والنفط والغاز الذي يمثل فرص استثمارية واعده للمحافظة .
- توزيع السكان المتساوي تقريباً بين سكان الحضر والريف وامكانية اعادة هذا التنظيم وفق خطط تنموية مكانية وزمانية متعددة .

ثالثا- السكان

يبلغ عدد سكان محافظة الانبار وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء (١٧٧١٦٥٦) نسمة في مطلع عام ٢٠١٨، وان عدد الذكور (٩١٠١٧٣) نسمة بنسبة (٥١,٤ %) من مجموع السكان والإناث (٨٦١٤٨٣) نسمة بنسبة (٤٨,٦ %) من مجموع السكان (ينظر الجدول ١).

جدول (١): تقديرات توزيع سكان محافظة الانبار بحسب الوحدات الادارية والبيئة والجنس لسنة ٢٠١٨

القضاء	الوحدة الادارية	حضر			ريف			مجموع		
	المصدر: و	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الرمادي	مركز قضاء الرمادي	115,037	108,488	223,525	109,010	103,555	212,565	224,047	212,043	436,090
	الوفاء	2,720	2,565	5,285	2,638	2,506	5,144	5,358	5,071	10,429
	المجموع	117,757	111,053	228,810	111,648	106,061	217,709	229,405	217,114	446,519
هيت	مركز قضاء هيت	34,305	32,352	66,657	9,543	9,065	18,608	43,848	41,417	85,265
	البغدادي	3,620	3,414	7,034	15,126	14,369	29,495	18,746	17,783	36,529
	كبيسة	8,757	8,259	17,016	830	789	1,619	9,587	9,048	18,635
	هيت / الفوات	1,684	1,588	3,272	13,885	13,190	27,075	15,569	14,778	30,347
	المجموع	48,366	45,613	93,979	39,384	37,413	76,797	87,750	83,026	170,776
الفلوجة	مركز قضاء الفلوجة	129,117	121,767	250,884	42,563	40,433	82,996	171,680	162,200	333,880
	الصقلاوية	4,924	4,643	9,567	22,609	21,477	44,086	27,533	26,120	53,653
	الكرمة	6,040	5,696	11,736	63,348	60,178	123,526	69,388	65,874	135,262
	المجموع	140,081	132,106	272,187	128,520	122,088	250,608	268,601	254,194	522,795
عنه	مركز قضاء عنه	10,805	10,190	20,995	5,426	5,154	10,580	16,231	15,344	31,575
	المجموع	10,805	10,190	20,995	5,426	5,154	10,580	16,231	15,344	31,575
حديثة	مركز قضاء حديثة	23,930	22,568	46,498	2,686	2,552	5,238	26,616	25,120	51,736
	الحقلانية	7,268	6,855	14,123	7,043	6,691	13,734	14,311	13,546	27,857
	بروانة	8,608	8,118	16,726	4,816	4,575	9,391	13,424	12,693	26,117
	المجموع	39,806	37,541	77,347	14,545	13,818	28,363	54,351	51,359	105,710
الرطبة	مركز قضاء الرطبة	14,623	13,791	28,414	4,665	4,432	9,097	19,288	18,223	37,511
	الوليد	154	145	299	2,902	2,757	5,659	3,056	2,902	5,958
	النخيب	1,093	1,031	2,124	742	705	1,447	1,835	1,736	3,571
	المجموع	15,870	14,967	30,837	8,309	7,894	16,203	24,179	22,861	47,040
القائم	مركز قضاء القائم	38,113	35,943	74,056	18,019	17,117	35,136	56,132	53,060	109,192
	العبور	5,761	5,433	11,194	14,816	14,075	28,891	20,577	19,508	40,085
	العبيدي	1,153	1,087	2,240	14,193	13,482	27,675	15,346	14,569	29,915
	المجموع	45,027	42,463	87,490	47,028	44,674	91,702	92,055	87,137	179,192
راوة	مركز قضاء راوة	9,334	8,802	18,136	2,986	2,837	5,823	12,320	11,639	23,959
	المجموع	9,334	8,802	18,136	2,986	2,837	5,823	12,320	11,639	23,959
العامرية	مركز قضاء العامرية	12,376	11,670	24,046	41,689	39,601	81,290	54,065	51,271	105,336
	المجموع	12,376	11,670	24,046	41,689	39,601	81,290	54,065	51,271	105,336
الحبانية	مركز قضاء الحبانية	16,617	15,671	32,288	54,599	51,867	106,466	71,216	67,538	138,754
	المجموع	16,617	15,671	32,288	54,599	51,867	106,466	71,216	67,538	138,754
المجموع الكلي للمحافظة		456,039	430,076	886,115	454,134	431,407	885,541	910,173	861,483	1,771,656

وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء- بيانات تقديرات التعداد السكاني عام ٢٠١٨

خريطة رقم (١) اقضية ونواحية محافظة الانبار

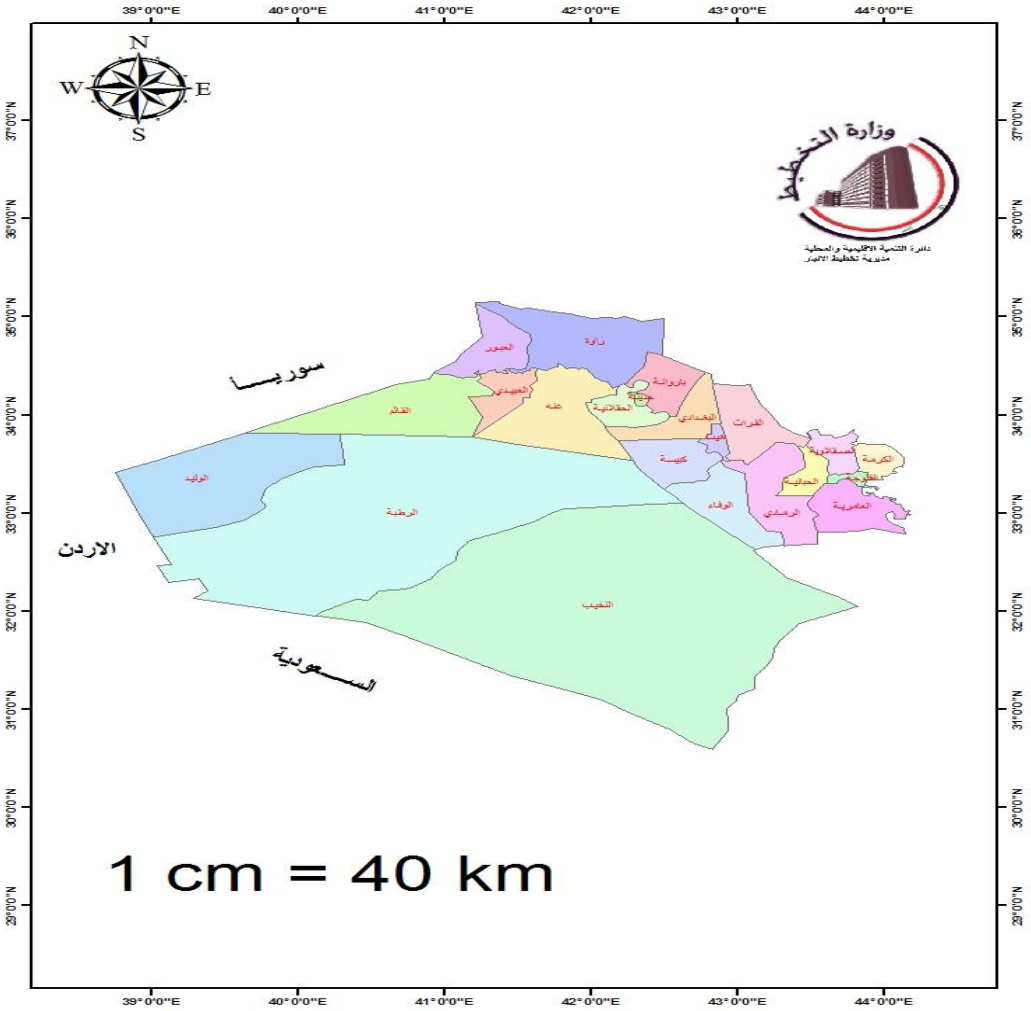

شكل (١): عدد سكان الاقضية في محافظة الانبار

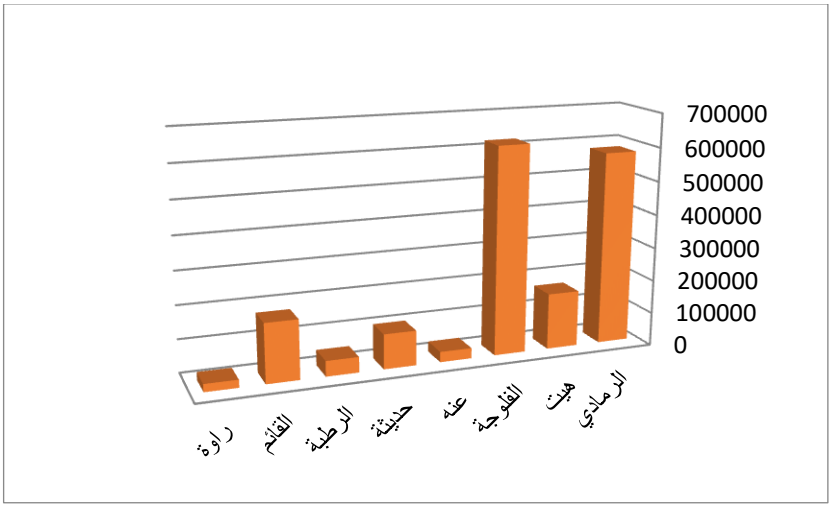

رابعا ـ القطاعات الاقتصادية

١. الزراعة

تبلغ المساحة المزروعة (٤٧٢٨٥٧) دونما، وان كمية الانتاج تقدر (٩٠٢٠٥٦ طن) وان أكثر المحاصيل انتشارا في المحافظة هي محصول الحنطة والشعير فضلا عن انتاج التمور، وهي تزرع بمساحات كبيرة في المحافظة، جدول (٢) و شكل (٢).

جدول (٢) المساحات المزروعة وكمية الانتاج ومعدل الانتاجية لعام ٢٠١٨

المؤشر	المساحة المزروعة	كمية الانتاج (طن)	معدل الانتاجية (كغم / دونم)
المساحة المزروعة بالحنطة	270855	209780	715
المساحة المزروعة بالشعير	17445	4361	250
المساحة المزروعة بالنخيل	25195	60467	2400
مزروعة بالمحاصيل الصيفية	105953	413812	4000
مزروعة بالمحاصيل الشتوية	53409	213636	4000

المجموع	472857	902056	11365

المصدر / مديرية زراعة الانبار.

شكل (٢) المساحات المزروعة وكمية الانتاج في محافظة الانبار لعام ٢٠١٨

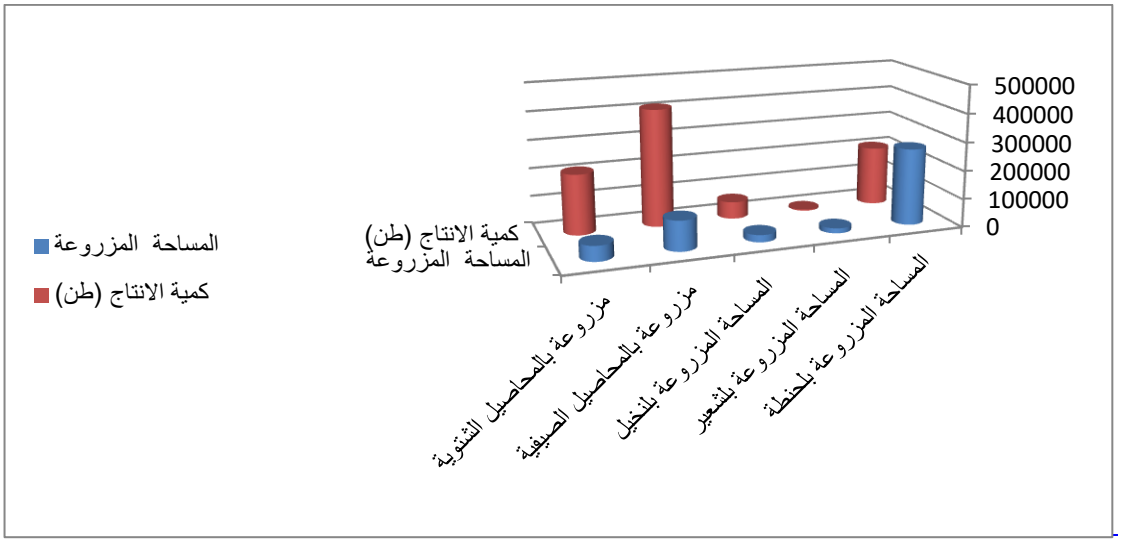

التحديات

١. قلة الامطار في السنوات السابقة.
٢. قلة الموارد المائية على مستوى العراق.
٣. ضعف استخدام التقنيات الحديثة للتقليل من استخدام الماء.
٤. الزحف الحضري على حساب الاراضي الزراعية.

التصحر

الاهداف

الهدف الاول: الوصول الى الاكتفاء والامن الغذائي للمحافظة.

وسائل تحقيق الهدف

١. تحسين شبكات منظومة الري والنواظم والسدود.
٢. استصلاح الاراضي
٣. استخدام طرق حديثة للري.
٤. القضاء على الآفات الزراعية.

الهدف الثاني: الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء والبيضاء والاسماك وبيض الدجاج والالبان.

وسائل تحقيق الهدف:

١. انشاء مشاريع دواجن بالاستثمار حسب المبادرة الزراعية.
٢. توفير الاعلاف للدواجن والمشتراة والاسماك .
٣. استثمار مشاريع تربية العجول والاغنام والجاموس (المواشي).
٤. تشجيع المستثمرين على مشاريع انتاج الالبان.

الهدف الثالث: مكافحة التصحر
وسائل تحقيق الهدف:
١-انشاء حزام اخضر.
٢-استصلاح الاراضي.

٢. الصناعة

يعاني قطاع الصناعة في محافظة الانبار دماراً كبيراً في المصانع والمعامل بسبب الاحداث الامنية الاخيرة التي شهدتها المحافظة جميع معامل الاسمنت والفوسفات والزجاج والسيراميك لحق بها دمار هائل وهي وحاليا متوقفة عن العمل.

التحديات

١. قصور البنية التحتية للنقل بحيث لا يوجد في المحافظة مطارات وتضرر شبكة السكك الحديد.
٢. النقص الواضح في مصادر الطاقة الكهربائية الضرورية للصناعات.
٣. عدم وجود حماية اقتصادية للمنتج المحلي.
٤. تركيز اليد العاملة في جزء محدود من المحافظة والافتقار الى التعليم والتدريب للعمال المهرة وغير المهرة.
٥. محدودية فرص أو انعدام الوصول الى الاسواق والمنافذ الخارجية
٦. تخلف تقنيات الادارة الحديثة للمشاريع المختلفة.
٧. انعدام التعاون أو التنسيق بين القطاعات الصناعية المختلفة.

الهدف : توفير بيئة مناسبة للصناعة في محافظة الانبار.

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير البنى التحتية للمناطق الصناعية والمدينة الصناعية ومعامل القطاع اخلاص ضمن قانون التنمية الصناعية (ماء، مجاري، طرق، كهرباء).
٢. توفير الاراضي الصناعية بإجازات مديرية التنمية الصناعية.
٣. البحث عن الاسواق وايجاد منافذ تسويقية وتشجيع صناعة التسويق.
٤. التعاون مع الحكومة الاتحادية لحماية السوق (حماية المستهلك، حماية المنتج، التعريفة الكمركية).

٣. السياحة

تمتاز محافظة الانبار بتوفر مقومات السياحة فيها لتوفر المساحات المائية مثل بحيرة الحبانية ، بحيرة الثرثار ،بحيرة الرزازة ، بحيرة سد حديثة. فضلا عن وجود منابع المياه المعدنية المصاحبة للغازات التي تستخدم في علاج الامراض الجلدية مثل مدينة كبيسة، اضافة الى اعالي نهر الفرات و مناظره الخلابة التي تعد أماكن جذب سياحية على امتداده ابتداء من حديثة وصولا الى مدينة الرمادي والجدول رقم(٣) يبين اهم الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة في المحافظة .

جدول رقم (٣) الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة بمحافظة الانبار

ت	نوع المشروع	الموقع
١	تطوير الواجهات النهرية	حديثة،،بغدادي،، هيت،،رمادي
٢	مدن العاب	الرمادي،، هيت،،حديثة
٣	مدينة العاب و مسابح	الفلوجة ،،بحيرة الثرثار
٤	منتجع علاجي و سياحي	كبيسة
٥	جزيرة اعراس	هيت (وسط الفرات)
٦	فندق سياحي ٥ نجوم	الرمادي – الغابات
٧	فندق سياحي و مسابح و مجمع ثقافي و قاعات مؤتمرات	البغدادي

التحديات

١. قلة التخصيصات السنوية المرصودة لمشاريع السياحة في الموازنة الاستثمارية.
٢. تدني الوعي السياحي في المحافظة وانعدام اساليب الترويج والتسويق السياحي.
٣. النقص في الخدمات التكميلية بسبب قلة الاستثمار والانفاق الحكومي في النشاط السياحي.
٤. سوء الخدمات المقدمة في المنافذ الحدودية التي تمثل الواجهة الحضارية.
٥. عزوف شركات القطاع الخاص والاجنبي في الاستثمار بالنشاط السياحي.
٦. الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الذي يؤثر بصورة سلبية .
٧. انخفاض منسوب المياه في الانهار والجداول التي تزود المشاريع بالمياه نتيجة لقلة الامطار ولاستحواذ الدول المجاورة على حصة العراق من مياه دجلة والفرات.

الاهداف

تنمية السياحة والفندقة في محافظة الانبار

وسائل تحقيق الاهداف

١. مرسى زوارق نهري على نهر الفرات في مركز المحافظة والاقضية .
٢. انشاء كازينوهات عائمة على ضفاف نهرالفرات في الاقضية التي تمتلك المقومات السياحية.
٣. انشاء مدينة سياحية ترفيهية على بحيرة الحبانية وبحيرة الثرثار .
٤. انشاء كورنيش سياحي على ضفاف نهر الفرات وخاصة في قضاء الرمادي وقضاء الفلوجة.

٤. النقل

ان معيار كثافة الطرق في الانبار منخفض نسبة للسكان (٣٦٢,٢ كم . ط / ١٠٠٠٠٠ نسمة) بينما المعيار الوطني هو (٤٩٦ كم. ط / ١٠٠٠٠٠ نسمة).

التحديات

١. المركزية في اعداد السياسات، وبالنسبة للطرق والسكك يتم الاعداد من قبل وزارة النقل، وان المؤسسة الخاصة بالطرق والجسور في كل محافظة تعمل كجهات تنفيذية
٢. يعاني الموظفون والمختبرات والمعدات من قلة التقنيات ونضوب الموارد.
٣. نقص التخطيط في قطاع النقل متضمنا خدمات النقل العام على مستوى المحافظة.

الاهداف

١. تطوير النقل وتقليل نسبة الحوادث والوفيات على الطرق.
٢. اعادة تأهيل سكة الحديد التي تربط المحافظة بالعاصمة بغداد وبقية المحافظات وتطوير مشاريع سكك الحديد وتوسيعها لتشمل المشاريع التنموية.
٣. تنفيذ مشروع طريق الحج البري الذي يربط الرمادي – النخيب – عرعر.

وسائل التحقيق

١. تجهيز كافة الطرق الرئيسية ذات الممر الواحد بممر ثاني لتلافي الحوادث والازدحام.
٢. تجهيز الطرق الخارجية بالعلامات المرورية وكاميرات المراقبة.
٣. زيادة الجسور المقامة مع الطرق الرئيسية والسكك ونهر الفرات.
٤. تأهيل وصيانة الطرق الرئيسية وطريق المرور السريع.

خامسا -البنى التحتية

١-السكن

يعاني القطاع السكني في المحافظة من دمار كبير نتيجة الظروف الامنية التي مرت بها، والتي شملت معظم اقضية ونواحي المحافظة، اذ دمرت اغلب الدور السكنية وخصوصا في قضاء الرمادي والفلوجة كونهما يعدان من اكبر اقضية المحافظة وذات كثافة سكانية عالية، مما يتطلب وضع اليات وبرامج لأعادة أعمار المدن والاحياء السكنية فيها وتوفير الاموال اللازمة لذلك.

التحديات

١. اختلال التوازن بين العرض والطلب كما تؤشره مستويات العجز المرتفعة في الوحدات السكنية. حيث يبلغ العجز السكني في المحافظة بمقدار ١٦%
٢. وجود عدد كبير من الوحدات السكنية القائمة في المناطق الحضرية والريفية تحتاج الى صيانة واعادة
اعمار وخاصة بعد الاحداث الامنية الاخيرة التي شهدتها المحافظة.

٣. معظم المدن والمستقرات في المحافظة لا تملك تصاميم اساسية محدثة، فضلاً عن خطط معدة لتنميتها وتنظيم توسعها.
٤. فشل نظام ادارة وتوزيع الاراضي المعتمد في المناطق الحضرية، ما ادى إلى وجود نقص شديد في الاراضي الصالحة للبناء في الوقت الذي توجد فيه نسبة عالية من الاراضي الموزعة او التي في ملكية الدولة غير مبنية، بما في ذلك في المناطق المخدومة.
٥. تعدد الجهات الحكومية المعنية بقطاع الاراضي والاسكان ما يؤدي إلى ظهور مشاكل مترتبة على ضعف التنسيق ما بينها .
٦. عدم التناسق والتوافق بين انجاز مشاريع البنى التحتية والخدمات والتوسع في البناء السكني ما يؤدي
إلى وجود مناطق سكنية كثيرة غير مخدومة أو مخدومة جزئياً .
٧. انتشار السكان العشوائي على نطاق واسع في المدن.
٨. عدم دراسة الواقع الاجتماعي في المحافظة بشكل صحيح، بالإضافة الى عدم ملائمة الاسعار للوحدات السكنية مع المستوى المعيشي للأسر التي بحاجة الى السكن الاقتصادي.

الاهداف

١. بناء وحدات سكنية واطئة الكلفة وتوزيعها بشكل مدعوم.
٢. تخصيص قطع اراضي للفئات الهشة والفقيرة.
٣. طرح فرص استثمارية للمجمعات السكنية لذوي الدخل المحدود.

وسائل تحقيق الاهداف

١. تفعيل دور البلديات لفرز وتوزيع الاراضي.
٢. اعداد خطة التنمية المحلية.
٣. تشجيع الاستثمار والقطاع اخلاص في هذا القطاع.

٢-مياه الشرب

نسبة عدد السكان المخدومين في محافظة الانبار بشبكة مياه الشرب لعام ٢٠١٨ قد بلغت (٨٥%) توزعت على الحضر والريف وكما موضح بالجدول (٤) ،الشكل (٣).

جدول (٤) نسبة التغطية في خدمات مياه الشرب في محافظة الانبار لعام ٢٠١٨

القضاء	المشاريع والمجمعات المائية	نسبة التغطية (%)
قضاء الرمادي	101	75
قضاء هيت	67	80
قضاء الفلوجة	87	85
قضاء عنه	7	90
قضاء حديثة	24	83
قضاء القائم	44	80
قضاء راوه	11	95
قضاء الحبانية	37	90
قضاء الكرمة	46	83

قضاء العامرية	40	90
المجموع	464	%85

المصدر/ مديرية ماء الانبار

شكل (٣) نسبة التغطية في خدمات مياه الشرب في محافظة الانبار لعام ٢٠١٨

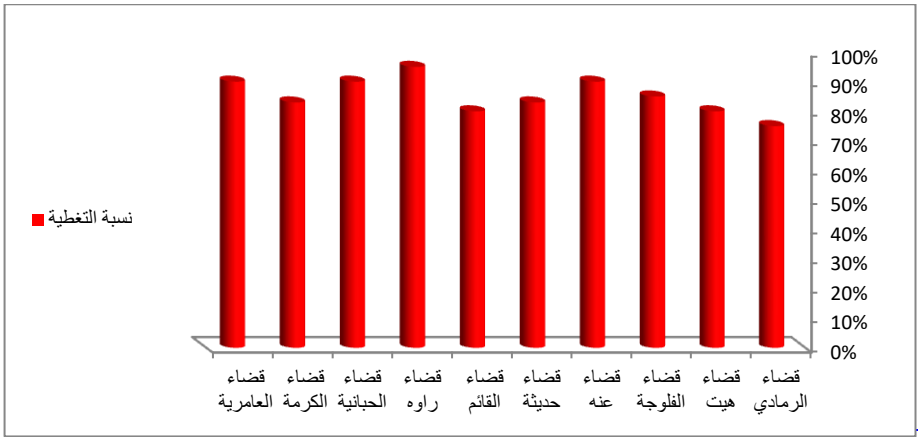

التحديات

١. المشاكل المتعلقة بتخصيص الاراضي واستملاكها لهذه المشاريع.
٢. قلة التخصيصات السنوية المرصدة لمشاريع الماء في الموازنة الاستثماري.
٣. الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الذي يؤثر بصورة سلبية على تشغيل المشاريع وضخ المياه للمستهلكين.
٤. التجاوز على الخطوط الناقلة للماء الذي يؤدي الى زيادة الضائعات وتلوث المياه.
٥. عدم تسديد الجباية من قبل المواطنين.

الاهداف

١. زيادة حصة الفرد من الماء الصالح للشرب في القرى والارياف.
٢. شمول المناطق غير المخدومة سابقا بخدمات مياه الشرب.
٣. تقليل الهدر في المياه.
٤. تقليل نسبة الشحة في الماء.
٥. توفير مواد احتياطية ومواد تعقيميه لمجمعات وشبكات الماء.
٦. تكاتف الحكومة المحلية مع وزارة المالية والحكومة المركزية.
٧. تحسين نوعية المياه المجهزة للمواطنين وبموجب المواصفات العالمية.
٨. تطوير مشروع ارواء الصحراء الغربية وجعله يشمل مساحات أكثر.

وسائل تحقيق الاهداف

تكون عن طريق تنمية الاقاليم او المشاريع الوزارية الاستثمارية .

٣-الصرف الصحي

بلغ عدد السكان الحضر المخدومين من شبكة الصرف الصحي في المحافظة (٧٢٢٠٠) شخص موزعين على ثلاثة اقضية (فلوجة، هيت، القائم)، اما بالنسبة لبقية الاقضية فلا تتوفر فيها خدمات للصرف الصحي وكما موضح بالجدول (٥).

جدول (٥) عدد المخدومين بمشاريع الصرف الصحي (مياه ثقيلة)

القضاء	عدد السكان المخدومين	نسبة التغطية	الملاحظات
الرمادي	صفر	صفر	قيد الانشاء
الفلوجة	٥٦٤١٧	٢٢ %	
هيت	٤٧٦٦	٢٨ %	ناحية كبيسة
القائم	٢٠١٧	٩٠ %	ناحية العبيدي
الرطبة	صفر	صفر	
حديثة	صفر	صفر	
راوه	صفر	صفر	
عنه	صفر	صفر	متوقفة

المصدر / مديرية مجاري الانبار.

التحديات

١. مقدار محدود للمصادر والصعوبات المالية من اجل إيجاد مرافق صرف صحي في الأقضية والنواحي.
٢. التلكؤ في اعمال تنفيذ مشاريع الصرف الصحي المخطط لها لكافة الاقضية والنواحي.

الاهداف

١. تغطية جميع الاقضية والنواحي بشبكات الصرف الصحي ومياه الامطار ومحطات الرفع.
٢. نصب وحدات معالجة جديده في مركز المحافظة وكافة الاقضية وبطاقه تصميمية تتناسب مع حجم السكان والنمو السكاني للاقضية.

وسائل تحقيق الاهداف

تكون عن طريق تنمية الاقاليم او المشاريع الوزارية الاستثمارية.

٤-الكهرباء

بلغ عدد محطات الإنتاج الكهربائي في محافظة الانبار اربعة محطات محطتان منها في قضاء حديثة (محطة كهرومائية ومحطة ديزل) ومحطة ديزل في قضاء الرمادي ومحطة ديزل اخرى في قضاء الفلوجة وكما مبين في ، الجدول (٦).

الجدول (٦) محطات الانتاج الكهربائي ومواقعها حسب الاقضية في محافظة الانبار لعام ٢٠١٢

ت	القضاء	اسم المحطة	الانتاج السنوي (كيلو واط)
١	الرمادي	محطة ديزلات الرمادي	١٠٣٤٣٦٠٠٠
٢	فلوجة	محطة ديزلات الفلوجة	١٠٦٥٤٣٠٠٠
٣	حديثة	محطة سد حديثة الكهرومائية	١٦٥٧٢٨٢٠٠٠
		محطة ديزلات حديثة	-

المجموع	-	١٠٠٠	١٨٦٧٣

المصدر / مديرية توزيع كهرباء الرمادي.

التحديات

١. مخططات التوزيع الرئيسية في المركز وبعض الاطراف غير المنجزة.
٢. الموارد البشرية (الاعداد والتأهيل) و(الاختصاصات).
٣. الاليات والورش (بحاجة الى تعزيز ودعم).
٤. مبيعات الطاقة (المقاييس)و(الضائعات).

الاهداف

١. تأهيل الشبكات القائمة.
٢. فك الاختناقات في شبكات التوزيع والنقل.
٣. انشاء محطات ثانوية.
٤. تأهيل واعداد الكوادر الفنية.
٥. تسهيل استخدام وتنمية الطاقة النظيفة.

وسائل تحقق الاهداف

١. عن طريق تنمية الاقاليم او المشاريع الوزارية الاستثمارية.
٢. الاستثمار.

سادسا ـ الخدمات المجتمعية

البعد المكاني للخدمات التعليمية

- بلغ عدد رياض الاطفال لعموم المحافظة (٢٤) روضة للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ وعدد الاطفال في رياض الاطفال (٥٢٧٣) طفل وعدد المعلمين (١٩٨) معلم .
- بلغ عدد المدارس الابتدائية لعموم المحافظة (١٢٠٣) مدرسة للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ وعدد التلاميذ (٣٨٣٦١٩) تلميذ وعدد المعلمين (١٧٠٤١) معلم .
- بلغ عدد المدارس الثانوية لعموم المحافظة (٥٥٣) مدرسة للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ وعدد الطلاب (١٥٤٧٦٣) طالب وعدد المدرسين (٩٦٠١) مدرس .
- ~~وكما مبين في الجدول (٧)،وشكل رقم (٤)~~
- بلغ عدد الكليات الحكومية لعموم المحافظة (٢٥) كلية للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ وعدد الطلاب (٣٠٠٥٠) طالب .منها عشرين كلية في جامعة الانبار وخمسة كليات في جامعة الفلوجة
- بلغ عدد الكليات الاهلية لعموم المحافظة (١) كلية للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ وعدد الطلاب (٤٢٧٧) طالب .
- بلغ عدد المعاهد في محافظة الانبار (١) معهد للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ وعدد الطلاب (١٥٤١) طالب .

ان المشاكل التي تعاني منها مؤسسات التربية والتعليم على مختلف مستوياتها تتمثل في الاكتظاظ وازدواجية المدارس وتدمير الكثير من المدارس بسبب داعش والعمليات الارهابية والعسكرية.

جدول (٧) مؤشرات التعليم بحسب الوحدات الادارية في محافظة الانبار للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨

الوحدة الادارية	عدد رياض الاطفال	عدد الاطفال في رياض الاطفال	عدد المعلمين	عدد المدارس الابتدائية	عدد التلاميذ	عدد الصفوف أو الشعب	عدد المعلمين	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلاب	عدد الصفوف أو الشعب	عدد المدرسين
قضاء الرمادي	4	1045	68	293	110118	2846	5908	148	40424	1207	3001
قضاء هيت	5	1105	40	149	37859	1389	2116	67	11610	409	1028
قضاء الفلوجة	0	0	0	243	88347	2282	4124	136	43444	1187	2419
قضاء عنه	0	0	0	28	5145	208	548	10	2098	77	246
قضاء حديثة	4	618	25	78	19959	697	1147	44	8610	278	525
قضاء الرطبة	1	313	5	27	6573	215	239	9	1900	69	123
قضاء القائم	1	38	4	100	29843	830	840	37	10334	290	383
قضاء راوه	2	193	12	25	2721	127	284	8	1241	47	123
قضاء الحبانية	5	1268	27	92	32313	808	189	58	14763	455	930
قضاء الكرمة	0	0	0	108	31314	925	1121	7	12031	336	531
قضاء العامرية	2	693	17	60	19427	475	525	29	8308	233	292
المجموع	**24**	**5273**	**198**	**1203**	**383619**	**10802**	**17041**	**553**	**154763**	**4588**	**9601**

المصدر/ مديرية تربية الانبار.

شكل (٤) اعداد الطلاب حسب الاقضية

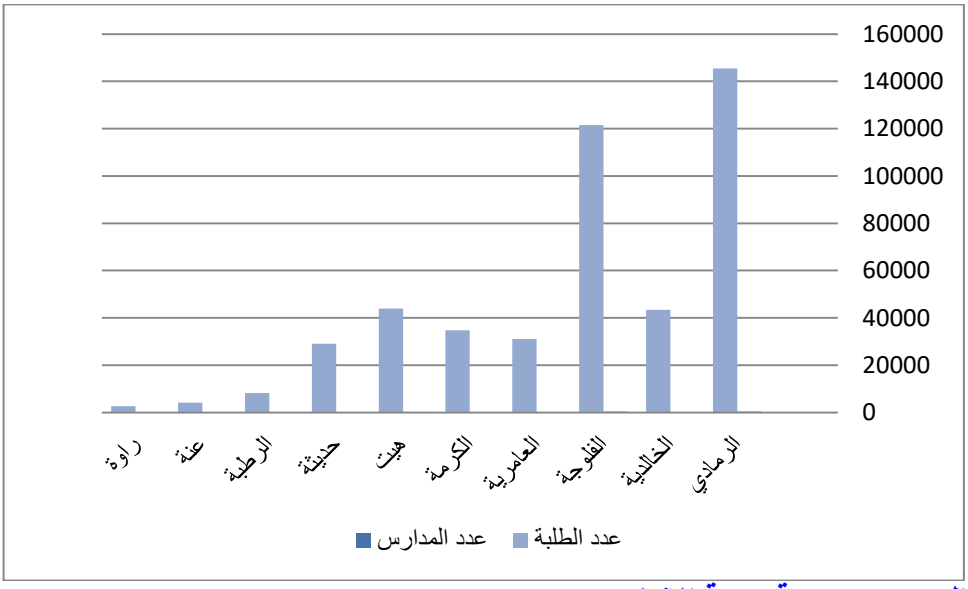

المصدر/ مديرية تربية الانبار.

التحديات

١. قلة التخصيصات المالية لأنشاء المدارس.
٢. عدم تعاون الدوائر الأخرى في تخصيص قطع الأراضي لإنشاء المدارس عليها.
٣. عدم دعم وتشجيع التلاميذ الأوائل.
٤. وجود التجاوزات على الأراضي من قبل الأهالي على الأراضي المخصصة لبناء المدارس.
٥. الضرر والدمار الكبير الذي حدث في الابنية المدرسة بسبب الاحداث الامنية.

الاهداف

الهدف الاول: القضاء على الدوام الثنائي والثلاثي.

وسائل تحقيق الهدف

انشاء ابنية مدرسية في المناطق غير المخدومة والمناطق التي تعرضت للدمار بسبب الاحداث الامنية.

توسيع المدارس القديمة.

الهدف الثاني: الوصول الى المعيار العراقي ١١ طالب/ شعبة.

وسائل تحقيق الهدف

- انشاء مجمعات تعليمية نموذجية في مركز المحافظة والاقضية ذات الكثافة السكانية كتجربة.

التعليم العالي
الهدف: تطوير البنى التحتية لجامعة الانبار وجامعة الفلوجة .
وسائل تحقيق الهدف
انشاء مختبرات علمية متطورة.
انشاء بنايات متكاملة لجميع الاختصاصات.
انشاء اقسام داخلية

البعد المكاني للخدمات الصحية
بلغ عدد المستشفيات (٦) على مستوى الوحدات الادارية لمحافظة الانبار لعام (٢٠١٧-٢٠١٨) وبلغ عدد الاسرة في المستشفيات (٦٨١) سرير ، وبلغ عدد المراكز الصحية (١٥٧) مركز صحي. اما عدد الاطباء فقد بلغ (٤٦٦) طبيب موزعين على الاقضية والنواحي في المحافظة، وعلى الرغم من انه يفضل استخدام المؤشرات الدالة على جودة الخدمات الصحية وشمولها للسكان اذ لا يكفي ان يكون هناك مستشفى بقدر ما يكون مهما هو امكانية وصول الناس اليه الا ان قلة البيانات عن هذا الموضوع حال دون تغطيتها كما موضح في الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٥)

جدول (٨) المؤسسات الصحية لعام ٢٠١٧.

المؤشر	العدد
عدد المؤسسات الصحية	٢٧٦
عدد المستشفيات (حكومي + أهلي)	١٥
عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية	١٨٥
عدد الاطباء	١٠٥٥
عدد اطباء الاسنان	٥٧٧
عدد الصيادلة	٤٠٠
عدد ذوي المهن الصحية	٢٣٧٥
عدد الملاكات التمريضية	٢٢٣٩

شكل (٥) عدد المراكز الصحية بحسب البيئة والوحدات الادارية في محافظة الانبار للعام ٢٠١٧

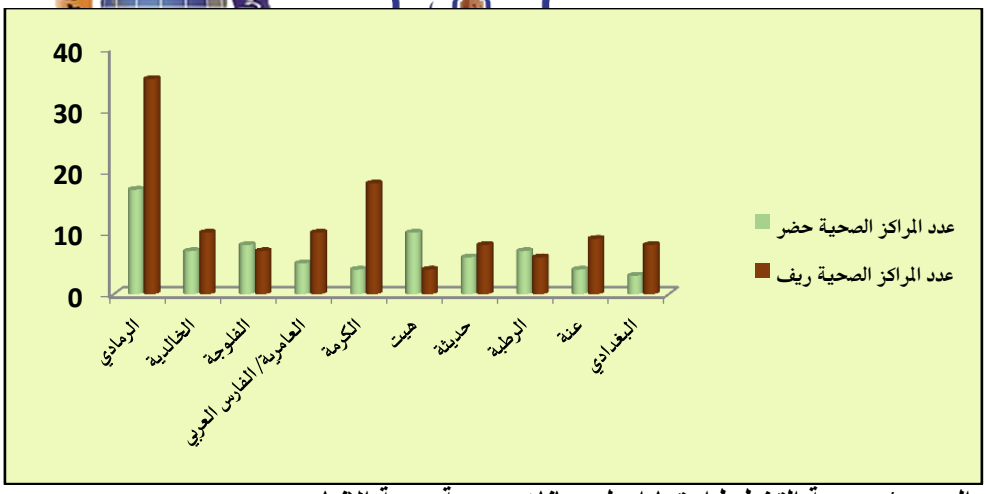

المصدر/ مديرية التخطيط اعتمادا على بيانات مديرية صحة الانبار.

سابعا :اضرار العمليات الارهابية

بلغ عدد الاصول المتضررة في محافظة الانبار (٨٤٨) بكلفة تقدر بـ (٦٣١٩٥٥١) مليون دينار عراقي ، والشكل (٦) يبين ترتيب هذه الاضرار حسب عددها والذي يبدأ بالزراعة والموارد المائية (٢٧٩) وينتهي بالثقافة والبيئة بواقع ١٤ و١ اصل على التوالي، والجداول (٩) و(١٠) و(١١) توضح الاضرار في الاصول للقطاعات المختلفة حسب الوحدات الادارية للمحافظة، اما الشكل رقم (٧) فتشير الى الاضرار في المباني السكنية وحسب حصر وتقييم الاضرار لعام ٢٠١٧ .

شكل (٦) ترتيب الاصول المتضررة للقطاعات في المحافظة حسب عددها

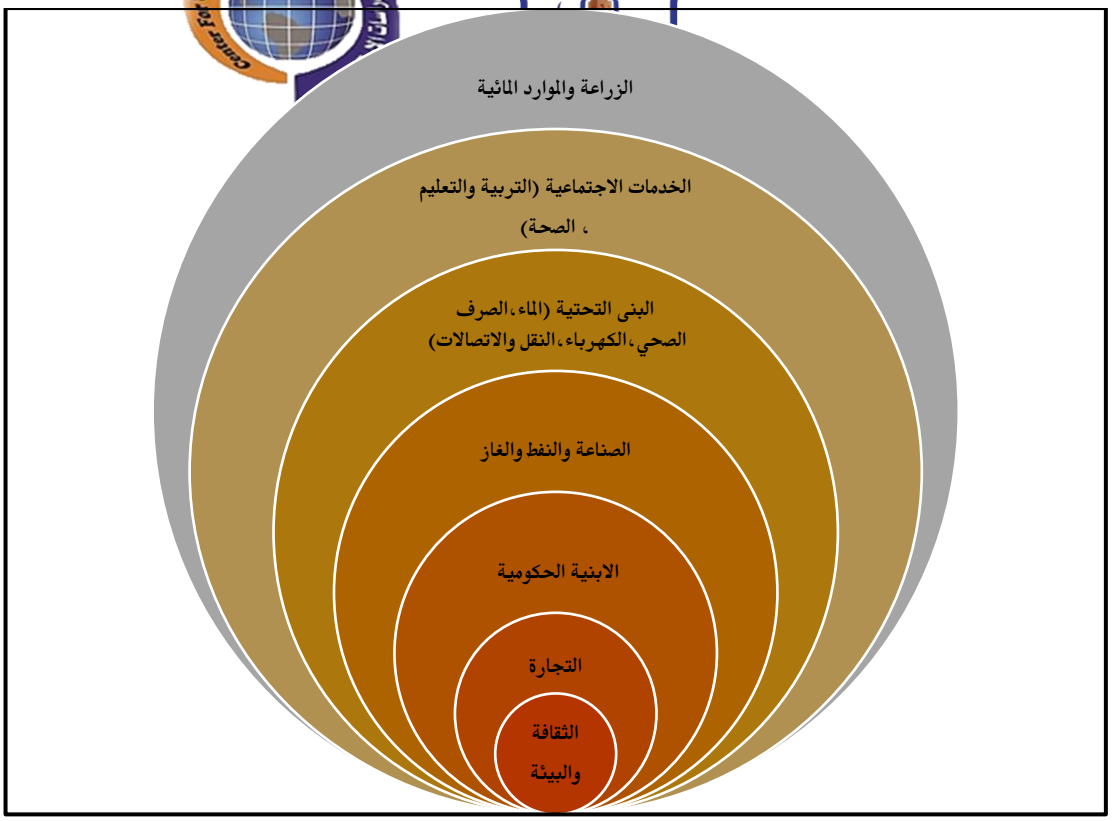

المصدر/ مديرية التخطيط اعتمادا على بيانات حصر وتقييم الاضرار لعام ٢٠١٧.

جدول (٩) الاضرار التي لحقت بالزراعة والموارد المائية حسب الاقضية والنواحي في محافظة الانبار

القضاء	الناحية	قطاع الزراعة		قطاع الموارد المائية	
		العدد	المبلغ (مليون دينار)	العدد	المبلغ (مليون دينار)
الرمادي	مركز الرمادي	51	90601	103	131663
	الحبانية	5	33791	3	112
	الوفاء	6	528		
هيت	مركز هيت	10	43523		
	البغدادي	9	9999		

	كبيسة				
	الفرات	2	1320		
الفلوجة	مركز الفلوجة	15	73309	6	9939
	العامرية	5	30723		
	الصقلاوية	10	4896		
	الكرمة	10	53537	17	2398
عنه	مركز عنه	2	520	3	420
حديثة	مركز حديثة	11	42851		
	الحقلانية				
	بروانة				
الرطبة	مركز الرطبة	7	2018		
	الوليد				
	النخيب				
القائم	مركز القائم	3	300		
	الرمانة				
	العبيدي				
راوة	مركز راوة	1	120		
المجموع		147	388036	132	144532

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء ، حصر وتقييم الاضرار لعام ٢٠١٧.

جدول رقم (١٠) الاضرار التي لحقت بالصناعة والتجارة حسب الاقضية والنواحي في محافظة الانبار

القضاء	الناحية	قطاع الصناعة		قطاع النفط والغاز		قطاع التجارة	
		العدد	المبلغ (مليون دينار)	العدد	المبلغ (مليون دينار)	العدد	المبلغ (مليون دينار)
الرمادي	مركز الرمادي	19	264261	11	86423	33	81037
	الحبانية						
	الوفاء						

القضاء	الناحية	قطاع الصناعة		قطاع النفط والغاز		قطاع التجارة	
		العدد	المبلغ (مليون دينار)	العدد	المبلغ (مليون دينار)	العدد	المبلغ (مليون دينار)
هيت	مركز هيت			3	2760	1	3850
	البغدادي			1	1500		
	كبيسة	1	228953	1	1500		
	الفرات						
الفلوجة	مركز الفلوجة	19	122824	3	37600	7	21761
	العامرية	1	5398				
	الصقلاوية	2	6557	2	2930		
	الكرمة	6	25574	5	5477	2	39828
عنه	مركز عنه	1	3571	1	1500		
حديثة	مركز حديثة			1	526		
	الحقلانية						
	بروانة			1	250		
الرطبة	مركز الرطبة	1	239	7	8450		
	الوليد						
	النخيب						
القائم	مركز القائم	9	934				
	الرمانة						
	العبيدي	1	21				
راوة	مركز راوة	1	2527				
المجموع		61	660859	36	148916	43	146476

المصدر/ الجهاز المركزي للاحصاء، حصر وتقييم الاضرار لعام ٢٠١٧.

جدول (١١) الاضرار التي لحقت بالبنى التحتية حسب الاقضية والنواحي في محافظة الانبار

القضاء	الناحية	قطاع الماء والصرف الصحي		قطاع الكهرباء		قطاع الاتصالات	
		العدد	المبلغ (مليون دينار)	العدد	المبلغ (مليون دينار)	العدد	المبلغ (مليون دينار)
الرمادي	مركز الرمادي	5	7426	4	2047026	4	14500
	الحبانية					2	1650

القضاء	الناحية	قطاع الماء والصرف الصحي		قطاع الكهرباء		قطاع الاتصالات	
		العدد	المبلغ (مليون دينار)	العدد	المبلغ (مليون دينار)	العدد	المبلغ (مليون دينار)
	الوفاء			1	4500	1	160
هيت	مركز هيت	2	520	1	57650	1	6550
	البغدادي			2	288		
	كبيسة	1	300				
	الفرات					1	1200
الفلوجة	مركز الفلوجة	3	31960	44	121309	2	8300
	العامرية			2	1684		
	الصقلاوية	1	2125	12	730625		
	الكرمة	1	160	22	101646	3	4250
عنه	مركز عنه	1	212			3	5050
حديثة	مركز حديثة	1	412	6	12366		
	الحقلانية	1	629				
	بروانة			1	210		
الرطبة	مركز الرطبة	1	600	1	37200	2	4550
	الوليد						
	النخيب						
القائم	مركز القائم	1	8	2	466566	6	4800
	الرمانة	3	504			3	1800
	العبيدي					3	2500
راوة	مركز راوة	1	600			3	1450
المجموع		22	45456	98	3581070	34	56760

المصدر/ الجهاز المركزي للاحصاء، حصر وتقييم الاضرار لعام ٢٠١٧.

خريطة رقم (٢) توزيع المباني السكنية المتضررة في محافظة الانبار حسب الوحدات الادارية

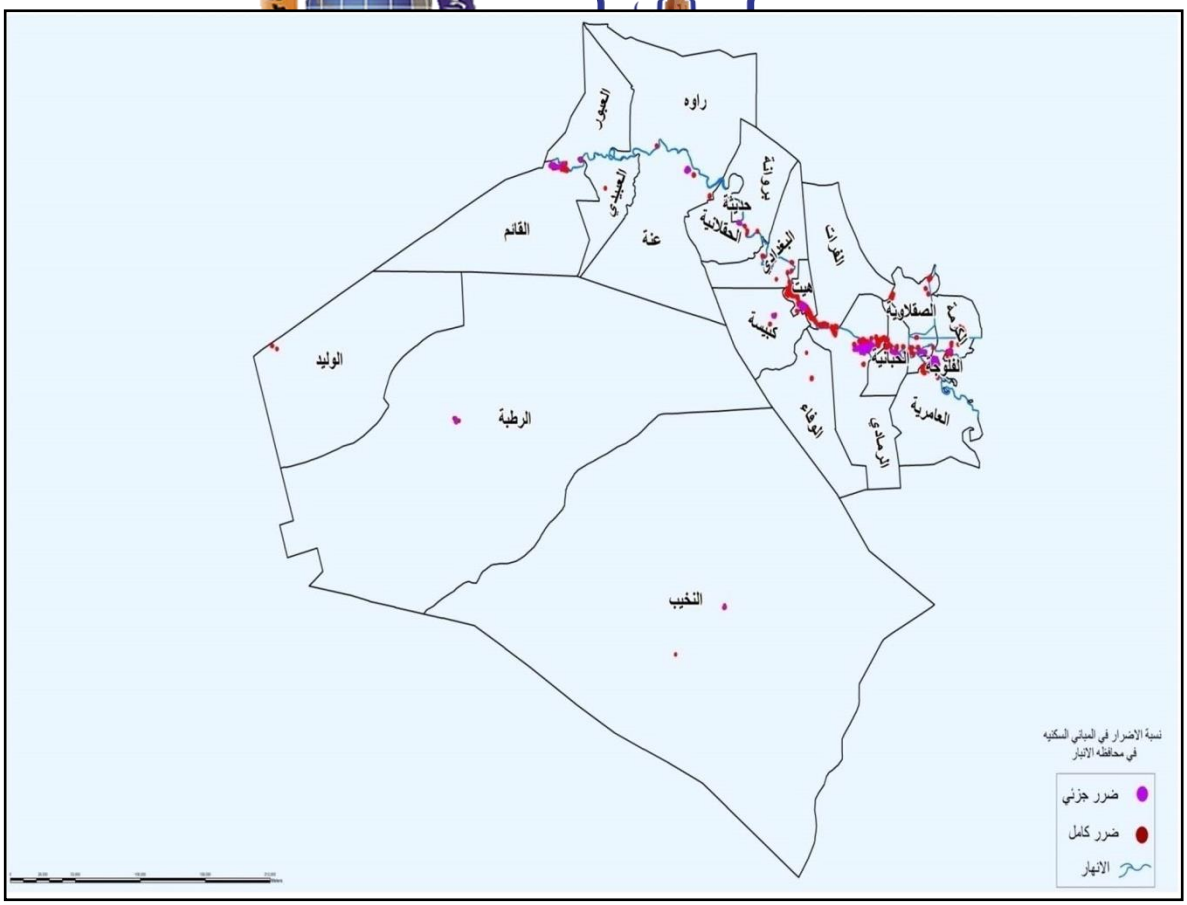

المصدر/ الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية مسح حصر وتقييم الاضرار للانشطة الاقتصادية نتيجة الاعمال الارهابية ومحاربة داعش (البنى التحتية والمباني الحكومية والسكنية) لعام ٢٠١٧.

3 - الفصل الثاني: الانبار في السياق الوطني الانبار والامن المجتمعي المستدام

اولا : احتلال المحافظة من قبل التنظيمات الارهابية (٢٠١٣-٢٠١٧) وتحدياتها

الأنبار هي واحدة من المحافظات العراقية الأكثر تضررا من غزو التنظيمات الارهابية ٢٠١٣-٢٠١٤ و القتال الثقيل الناتج، وقد نزح أكثر من مليون شخص داخلي امن مناطق سكناهم في المحافظة، وكان الضرر الذي لحق بالبنية التحتية كبيرا كما سبقت الإشارة الى ذلك.

بشكل عام تمكنت داعش للسيطرة من السيطرة على حوالي ٨٠٪ من أراضي الأنبار.

وقد أدت الحوادث في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣ إلى انتشار العنف في الأنبار بين الجيش العراقي وتحالف موسع من الميليشيات القبلية وغيرها من الجماعات التي تقاتل إلى جانب داعش.

سيطرت القوات المناهضة للحكومة على الفلوجة في يناير / كانون الثاني ٢٠١٤، وكان هناك قتال عنيف في الرمادي.

في حزيران ٢٠١٤، شن تنظيم داعش هجوما كبيرا في الأنبار إلى جانب هجومه على شمال العراق.

في أواخر أيلول -أوائل تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤، شن تنظيم داعش هجوما جديدا يستهدف احتلال الأنبار بالكامل.

استولى تنظيم داعش على الصقلاوية في ٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ بعد حصار دام سبعة أيام.

احتل التنظيم كبيسة في ٤ تشرين الأول / أكتوبر، بعد الاستيلاء على معظم مدينة هيت القريبة. وتراجع الجيش العراقي تماما من هيت في ١٣ أكتوبر، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن القتال في هيت وحدها أدى الى نزوح حوالي ١٨٠٠٠٠ شخص.

وفي ١٧ أيار / مايو ٢٠١٥ استولى تنظيم داعش على الرمادي بعد إطلاق موجات متعددة من الهجمات الانتحارية أثناء عاصفة رملية، مما أدى إلى انسحاب القوات العراقية.

بدأ الهجوم التحريري في ١٣ تموز / ٢٠١٥ وشاركت فيه مختلف أنواع قوات الأمن بالتنسيق مع قوات التحالف الدولية. ومنذ ذلك الحين، تم تحرير جميع أقضية محافظة الأنبار من سيطرة الجماعات الارهابية: الرمادي (نهاية كانون الثاني / ٢٠١٦) والعامرية والفلوجة (حزيران / يونية ٢٠١٦) والكرمة والخالدية وهيت (نيسان / أبريل ٢٠١٦) وحديثة والرطبة وعنة (سبتمبر ٢٠١٧)، القائم (نوفمبر ٢٠١٧) وراوة (ديسمبر ٢٠١٧).

مع تحرير الأراضي الأخيرة من داعش في الأنبار – تم الإعلان رسميا في ١٠ ديسمبر ٢٠١٧ – بأنه لم يعد هناك أية أجزاء من العراق تحتلها داعش ومع ذلك، لا يزال الوضع في الأنبار غير مستقر.

تركت داعش بعد خروجها آلاف المتفجرات مما يصعب العودة إلى الحياة الطبيعية، ويقوم الجيش بدعم من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بعمليات إزالة للألغام في الأنبار. لقد تم تدمير جزء كبير من البنية التحتية الاقتصادية مما يجعل الانتعاش الاقتصادي صعبا؛ ولا تزال الخدمات مفقودة ومستويات الفقر مرتفعة جدا. ويزداد الوضع تفاقما بسبب عدد النازحين داخليا وحالتهم والخوف المتفشي من الأفعال الانتقامية.

تسببت عمليات النزوح الجديدة في الغرب عام ٢٠١٧ في حدوث نزوح مطول في شرق الأنبار، ووفقا لوزارة الهجرة والمهجرين فقد نزح أكثر من ٢٢٠٠٠ شخص منذ بداية عام

جامعة الأنبار
UNIVERSITY OF ANBAR

٢٠١٧ وحده من المناطق التي تسيطر عليها داعش في غرب الأنبار إلى مناطق العبور في الكيلو ٦٠ والكيلو ١٨ في طريقهم إلى المخيمات في شرق الأنبار. وفي الصيف، كان بين ١٥٠ و٣٠٠ شخص يقومون برحلة لمسافة ٥٠٠ كم من القائم إلى الكيلو ١٨ في درجات حرارة حارقة تصل غالبا الى ٤٥ درجة مئوية. وقد ارتفع معدل النزوح في أوائل مايو / أيار ٢٠١٧ عندما فر أكثر من ١٢٠٠ شخص في غضون ثلاثة أيام، وفي أواخر يونيو / حزيران، عندما فر ١٢٠٠ آخرون خلال فترة زمنية مماثلة.

ترتفع مخاوف الاكتظاظ والحماية والخدمات في مخيمات النازحين، وكان المقصود من الكيلو ٦٠ والكيلو ١٨ أن يكونا ملاذين مؤقتين على المدى القصير. انتقل أكثر من ٩٠٪ من الأشخاص الذين وصلوا من الأنبار الغربية قبل حزيران / يونيو ٢٠١٧ إلى مخيمات مجهزة تجهيزا جيدا ومجتمعات مضيفة في شرق الأنبار والمحافظات المجاورة. وفي الأسبوع الأخير من شهر حزيران / يونيو تضاعف عدد السكان في منطقة الكيلو ٦٠ ليصل المخيم بذلك إلى طاقته الكاملة تقريبا. وفي ٢ تموز / يوليه ٢٠١٧ أدى هجوم انتحاري استهدف سكان المخيم كيلو ٦٠ إلى مقتل ١٤ شخصا. تقدم المساعدة الأساسية في مواقع العبور الا ان هناك ثغرات كبيرة في الخدمات، بما في ذلك التخلص من القمامة والرعاية الصحية والحصول على مياه الشرب النظيفة والغذاء الكافي. ولا تزال الموارد شحيحة حتى مع مساعدة الشركاء حيث ان شركاء غرب الرمادي قليلون مما يقلل من القدرة على تقديم المساعدة.

كانت الأنبار مركز النزوح والعودة إلى جانب نينوى وصلاح الدين، ويتباطأ معدل عودة النازحين داخليا بسبب الخوف من الأفعال الانتقامية وهو سبب متزايد من قبل النازحين الذين لا يرغبون في العودة إلى مناطق المنشأ. ويخشى العديد من النازحين من العقاب الجماعي عند العودة إذا ما تم اعتبارهم بأن لهم صلة بداعش، ويعمل مدى الضرر الذي لحق بالسكن والبنية التحتية في مناطق العودة على زيادة صعوبة العودة أيضا بالإضافة الى المخاوف المتزايدة المتعلقة بالحماية. إن تلبية الاحتياجات المتزايدة التعقيد للسكان يشكل تحديا للشركاء وللسلطات العراقية في ظل انخفاض الموارد والقدرات المتاحة للاستجابة في المحافظة.

~~أصبح النضال من أجل العودة إلى الحياة الطبيعية كبير في سياق ما بعد تنظيم~~ داعش ~~في الأنبار. وقد أدى العنف الذي استهدفه~~ التنظيم ~~والتدمير بسبب النشاطات العسكرية إلى تدمير المجتمعات المحلية. وتشكل الأعمال الانتقامية مصدر قلق فضلا عن "العقاب الجماعي" ومعاملة من يعتبرون بأنه من أنصار داعش.~~ إن استعادة حالة الأمن وتقديم الخدمات وعودة النازحين إلى ديارهم هي شروط مسبقة لإعادة بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة. وفوق كل شيء، فإن تأكيد سيادة القانون والحكم الرشيد القائم على ثقافة حقوق الإنسان سيكونان محوريين لتيسير العيش السلمي بين المجتمعات المحلية في سياق إعادة البناء الاقتصادي.

الوضع الاجتماعي :

الظروف المعيشية :الوصول الى الخدمات الأساسية. كان الوصول الى الخدمات الأساسية قبل سيطرة التنظيمات الإرهابية على المحافظة دون المستوى الأمثل على الرغم من أنه جيد نسبيا. واستنادا إلى بيانات عام ٢٠١١ كان الحرمان من مياه الشرب (١٨.١٪) والصرف الصحي (١.٥٪) والمأوى (٠.٦٪) في الأنبار أقل بكثير من المتوسط في العراق كما موضح في الشكل رقم (٧) الذي يشير الى موقع محافظة الانبار بين المحافظات العراقية الاعلى والاقل اداء. تعود مؤشرات الخدمات إلى ارتفاع إمكانية الوصول إلى الكهرباء قبل تنظيم داعش (أعلى نسبة في العراق ـ ٩٩.٥%)، والصرف الصحي المحسن (٩١.٧ %) والرعاية الصحية. في نفس الوقت نفسه لا يحصل سوى ٤١.٤% من الأسر على مياه شرب محسنة و٨.٧% فقط يحصلون على الصرف الصحي العام، ونسبة وفيات الأمهات على سبيل المثال (٤١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية) وهي من بين أعلى المعدلات في العراق. أي أن جودة الخدمات تبدو هي المشكلة أكثر من مشكلة إمكانية الوصول. واستنادا إلى بيانات عام ٢٠١٣، فإن كفاءة أداء خدمات البنية التحتية أقل من المتوسط في العراق (٤٠٪ مقابل ٥٠٪ على التوالي)[١].

الشكل ٧ مؤشرات التنمية الاقتصادية الاجتماعية لمحافظة الأنبار

مفتاح الرسم: الخط البرتقالي – يمثل الانبار –بين محافظات العراق الأعلى والأقل أداء

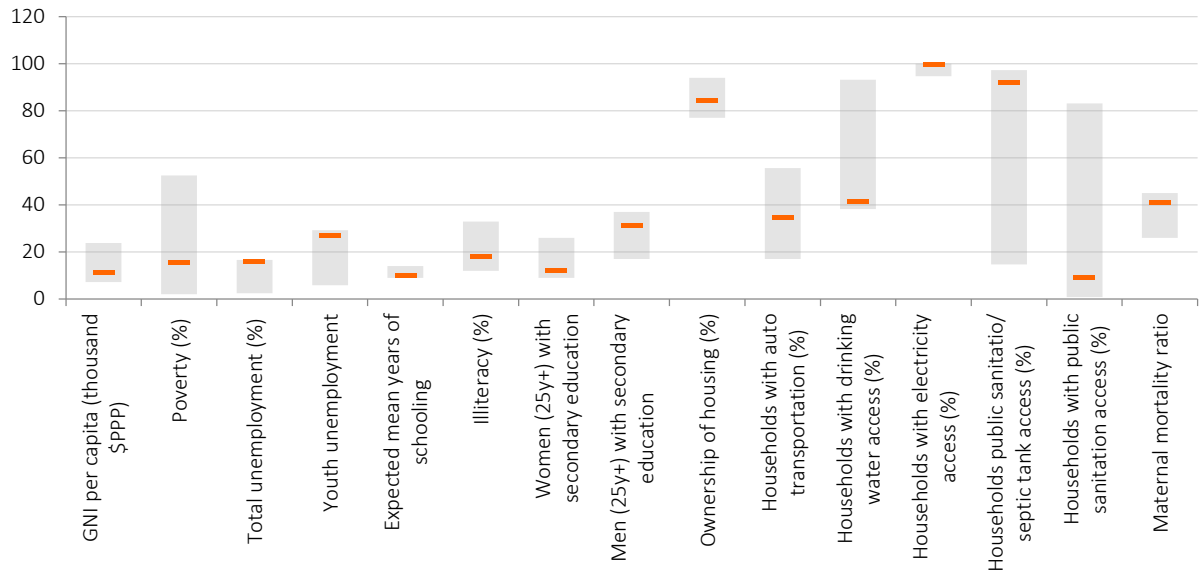

الدخل والفقر. استنادا إلى بيانات عام ٢٠١١ تأتي الأنبار في المرتبة الرابعة بين محافظات العراق الـ ١٨ من ناحية الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (٧٩٨٩ دولارا أمريكيا)، ولكنها تأتي في المرتبة ١٥ بالنسبة للدخل السنوي للأسرة (١٥٢٠ دولارا أمريكيا).[٢]، وفي عام ٢٠١٢ يقدر معدل الفقر في المحافظة في الدخل بنسبة ١٥.٤٪ (مقارنة مع ١٨.٩٪ في المتوسط في العراق)، ارتفعت في عام ٢٠١٨ الى حوالي ٢٢.٢%. وفي الوقت نفسه يعاني حوالي ١٤٠٢٣٧.٨% من السكان من الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بنسبة ٤٠٣٣٦.٩٪ في بغدادعموم العراق بحسب بيانات عام ٢٠١٨.[٣] ولا تتوافر البيانات الحالية عن الفقر في الأنبار

[١] محافظة الأنبار إحصائيات إدارة البيانات لعام ٢٠١٣

[٢] جميع البيانات في الفقرة – الا إذا ذكر عكس ذلك-مصدرها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة (٢٢ نوفمبر ٢٠١٦) برنامج تطوير المناطق المحلية الاستراتيجي.

[٣] وزارة التخطيط، التقرير الطوعي للعراق ٢٠١٩، ص ٣٥-٣٦

إلا أن التقديرات تشير إلى أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية قد دفعت معدلات الفقر إلى ٤١.٢%[٤] في المحافظات المتضررة من تنظيم داعش.

معرفة القراءة والكتابة. بلغ مجموع سنوات الدراسة (٧.٥) سنة بسبب التحركات السكانية منذ عام ٢٠٠٣ والصراعات المستمرة، وبحسب بيانات عام ٢٠١١ تحتل الأنبار المرتبة ١٤ بين ١٨ محافظة عراقية. كما سجلت الأنبار أعلى معدل للأمية في العراق بنسبة ٤٪ من بين المحافظات ال ١٨، كما ان نسبة الأمية بين الشباب أقل بنسبة ١٢.٤%. ويظهر الاختلاف بين الجنسين في تحصيل التعليم: حيث يقضي الأولاد وقتا أطول في المدرسة مقارنة بالفتيات (٨.١ و٦.٧ على التوالي). ويبلغ معدل التسرب من المدارس (٥٨.٦٪) ومع انه لا يزال مرتفعا لا يزال أقل من المعدل في العراق الذي يصل الى (٦٥٪)، إلا أن نسبة التسرب من الشابات تبلغ ٧٠ % وقد أدت سنوات احتلال داعش إلى تفاقم الوضع مما أثر سلبا على مستويات التعليم في الأنبار. ويترتب على انخفاض المهارات والمؤهلات آفاق عمل غير مؤكدة.

التوظيف العمل والبطالة. من خلال احصائيات ٢٠١٨ تبلغ نسبة البطالة في عمر ١٥ سنة فأكثر في الأنبار ١٨.١٪، مقابل ١١.١٪ في العراق. وحسب بيانات برنامج الأمم المتحدة الانمائي بلغ معدل البطالة الكلي ١٥.٩٪، تعتبر الأنبار ثاني أسوأ حالة بطالة في العراق - ٢٩.٩٪ بين الشباب بعمر ١٥-٢٩ سنة[٥]. وفقا لبيانات المحافظة فإن البطالة أعلى من ذلك - حيث بلغت ٢١.٤% في المجموع و٤٠% بين الشباب، كما ان القطاع الخاص ضعيف ولا يستطيع استيعاب القوة العاملة المتزايدة لذا فإن غالبية فرص العمل توفرها الدولة. وقد أدت موجات النزوح الناجمة عن الصراعات إلى إضعاف توفير فرص العمل، ويشكل انخفاض فرص العمل للشباب والنساء مصدر قلق بالغ. تبلغ معدلات النشاط الاقتصادي للإناث والشابات في الأنبار (١٩%) وهي أعلى بكثير من المتوسطات في العراق (١٣% و١٢%على التوالي) - ومع ذلك فإن توظيف الشابات هو نصف المتوسط بالنسبة للعراق. باختصار، فإن الشباب - وخاصة الشابات (١٥-٢٩ سنة) -يختبرن أعلى مستوى من الاستبعاد في سوق العمل.

التعليم ويعد عنصرا محوريا في مواجهة التحديات الديموغرافية في الأنبار -حيث أن مواقف تنظيم الأسرة (مثل الزواج المبكر / الحمل المبكر) والعلاقات داخل الأسرة والمجتمع وخاصة آراء الشباب (مثل الطائفية أو توظيف المرأة، أو ريادة الأعمال) وهي جميعها تعتمد على التعليم الموجه للنساء بوجه خاص. كان على المدارس ما بعد التحرير أن تستوعب المزيد من الطلاب على المستوى نفسه وأن تكون هناك حاجة إلى مناهج / برامج جديدة لتمكين الأطفال من اللحاق بركب أقرانهم. يعد استمرار تقديم خدمات التعليم وسد الفجوات خطوة أولى ضرورية -إلى جانب الدعم النفسي للطلاب في البيئة المدرسية؛ تليها تحسين البيئة المدرسية لرفع معدلات الالتحاق. ولكي يستفيد التعليم من التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في الأنبار حيث أنها ضرورية لقطاع خاص ديناميكي يستوعب زيادة أعداد الشباب، وتحسين مواءمة العرض والطلب على الموارد البشرية (من خلال برامج التدريب المهني وتنمية المهارات مثلا) وبرامج التشغيل بناء على الكفاءة. كما ان البرامج التي تشمل القروض الصغيرة والتدريب تعتبر ضرورية لتحفيز عمالة الإناث.عدم المساواة. إن عدم المساواة في الأنبار واضحة، ويظهر مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ "التنمية البشرية المتوسطة" للأنبار: ٠.٦٧٧ (أقل من المعدل ٠.٦٩٤ للعراق، نظرا لمدى ٠.٦٣٩-٠.٧٦٤)، مما يعكس التقدم البطيء جدا في الصحة والتعليم والدخل. ومع ذلك، فإن مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة في الأنبار هو أقل من ذلك -٠.٥٧٤ فقط: أي الأنبار لديها في الواقع "تنمية بشرية منخفضة" ويعاني حوالي ١٨٪ من فقدان التنمية بسبب عدم المساواة. ويظهر فقدان التنمية بسبب عدم المساواة بشكل

[٥] UNDP (2014) , IRAQ HDR 2014

خاص للشباب والنساء. ان مؤشر التنمية الشبابية للأنبار هو الأدنى في العراق ـ ٠.٥٠٠ مقارنة مع ٠.٦٤١ وهو المتوسط للعراق ومؤشر التنمية للشباب أقل بالنسبة للشابات (٠.٢٩٩ مقارنة بـ ٠.٥٣٥ متوسط للعراق)، مدفوعا بمستويات التعليم المنخفض وخاصة بأن فرص العمل متوفرة بنسبة أقل بكثير للمرأة.

الحرمان. لا سيما في سياق تقديم الخدمات دون المستوى عندما يعزز الفقر الحرمان. يستند مؤشر الحرمان إلى ٤ متغيرات: دخل الأسرة والبطالة ومستوى التعليم والوصول إلى المياه. تحتل الأنبار أعلى مستوى حرمان في العراق (٠.٣٥٨) بين المحافظات الـ ١٨ أي بمدى الحد الأقصى ٠.٣٥٨ – الحد الأدنى ٠.١٦٣.

الفساد. يحتل العراق المرتبة ١٦٦ من بين ١٧٦ دولة (النتيجة ١٠٠/١٦) على مؤشر تصور الفساد لعام ٢٠١٦ لمنظمة الشفافية الدولية وقد حافظت على هذا المرتبة منذ عام ٢٠٠٦. يؤثر الفساد المتفشي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستويات كثيرة ـ من تثبيط تنمية القطاع الخاص، وعدم فعالية توظيف الموارد البشرية، وفرص العمل، والتوزيع غير المتساوي للخدمات، وما إلى ذلك. وفي السياق الحالي للأنبار يغذي التفاعل بين انعدام الأمن والفساد والحرمان وعدم المساواة ويزيد من حدة التوترات، حيث أن التوقعات عالية في الإفلات من العقاب والغموض في الإنفاق العام والمحسوبية الادارية.

الوضع العام للنازحين- داخليا والعائدين

أدى غزو تنظيم داعش -على معظم مدن المحافظة إلى موجة عالية من النزوح: حيث نزح حوالي ٧٠% من السكان في المناطق التي تسيطر عليها جماعات إرهابية، وبلغ مجموعهم أكثر من مليون شخص، بدأت الأسر النازحة في العودة بعد تحرير هذه المناطق.وصل عدد النازحين في محافظة الأنبار ١٢٧٠٧٤ منهم ٩٨.٦٪ من محافظة الأنبار ـ١٢٥٢٨٦ مواطنا في الأنبار وهم نازحين داخل الأنبار. أما من نازحي الأنبار الذين نزحوا الى مناطق أخرى: ١٤٧٧٠٤ في بغداد، ١١٢٧٧٨ في أربيل، ٢٨٠٠٠ في كركوك، ٥٩٠٠٠ في السليمانية وحوالي ٧٠٠٠ في أماكن أخرى في العراق.وصل عدد العائدين الى ١١٧٢٤٥٤، منهم ٥٥٨٨٢٢ نازحين من مناطق أخرى من الأنبار، أما العائدون من محافظات أخرى فيشملون: ٢٥٨٧٠٢ من بغداد، ١٤٩٣٤٣ من أربيل، ١٣٢٧٩٢ من كركوك و٦١٩٢٦ من السليمانية.تظهر الأرقام بأن أغلبية النازحين من الأنبار بقوا في المناطق الامنة من المحافظة، وانتقلوا للعيش مع أقاربهم أو في مخيمات، والمجموعات التي ذهبت الى كردستان وبغداد مشابهة في الحجم.تتميز الأنبار في العراق من حيث وضع المأوى للنازحين حيث أن أغلبية النازحين (٧١٪) الذين بقوا في الأنبار قد تم إيواؤهم في المخيمات -بينما استأجر أكثر من ثلثي النازحين المقيمين في بغداد وأربيل والسليمانية مساكن خاصة. مما يشير إلى أن أغلبية الأشخاص القادرين على دعم أنفسهم قد اختاروا الخروج من محافظة الأنبار، في حين بقي الفقراء في مخيمات الأنبار.يجب تركيز الجهود على الأشخاص الموجودين حاليا في محافظة الأنبار لأنهم في وضع أصعب.

وتظهر البيانات المتاحة من المنظمة الدولية للهجرة ما يلي:

١- معظم النازحين خارج الأنبار لديهم بعض الوسائل لرعاية أنفسهم واستئجار المنازل اضطرت غالبية النازحين إلى البقاء في الأنبار إما في المخيمات أو مع أقاربهم من النازحين داخل الأنبار البعض يعود إلى منازلهم

٢- يضطر إلى البقاء في المخيمات بسبب الظروف. ويواجه كلتا المجموعتين مشاكل مماثلة جدا -أضرار المنازل المدمرة والبنية التحتية المتضررة وعدم إمكانية الوصول إلى الصحة والتعليم وبالتالي يجب أن تكون الإجراءات المتخذة تجاههم متشابهة.

التحديات التي تواجه النازحين داخليا

الظروف المعيشية. يعتمد معظم سكان محافظة الأنبار في سبل عيشهم تقليديا على التجارة والزراعة والصناعة وغيرها من المهن. وفي سياق النزوح خارج مناطقهم وحصار المدن من قبل الإرهاب، واجهت الأسر صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالظروف المعيشية وسبل العيش والاعتماد على المساعدات الاغاثية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية أو الحكومات. وبينما تكون المساعدات الاغاثية موجهة عادة إلى الأسر في المخيمات الا انها لا تصل إلى النازحين الذين يعيشون في وحدات سكنية منفصلة. وكانت التحديات في هذا الصدد كبيرة بالنسبة للأسر النازحة والمانحين والمنظمات غير الحكومية.

الظروف الصحية. انعكس حجم وديناميكية النزوح بشكل سلبي على الوضع الصحي للأسر النازحة لسببين رئيسيين هما: (١) الافتقار إلى القدرة المالية على تحمل تكاليف الرعاية الصحية و (٢) الخلط الدائم في مخيمات النازحين وطرق الإيواء في هذه المخيمات. ويعمل العدد الهائل من اللاجئين في المخيمات على تسهيل انتقال الأمراض حيث انتشرت بعض الأمراض الجلدية بالذات في المخيمات -مثل الطفح الجلدي والجرب وبثرة بغداد وغيرها، وعادة ما تكون الخيام في ملاجئ المخيمات معطوبة وليست جيدة للعيش، فهي لا تحمي من حر الصيف ولا نزلات البرد في الشتاء مما يعمل مرة أخرى على تسهيل انتقال المرض. كما ان الافتقار الى التوجيه الصحي يزيد من تفاقم الحالة بالإضافة الى عدم رصد المساعدة الاغاثية للمخيمات (بما في ذلك الغذاء والماء)، ونقص / عدم كفاية الوحدات الصحية وتوفير الخدمات الصحية.

التعليم. من بين الآثار السلبية الخطيرة للنزوح انتشار الأمية على نطاق واسع ومحدودية المشاركة في التعليم، وتدهور مستويات التعلم / التعليم لدى الطلاب. والأسباب التي تجعل الأسر لا تواصل تعليمها أساسا: القدرة المالية وعدم وجود مباني مدرسية كافية وعدم توفر متطلبات التعليم في المخيم والظروف الاجتماعية -النفسية السيئة للأسر النازحة.

لمشاكل المحتملة مع المجتمعات المضيفة. تعاني أسر النازحين من ظروف معيشية صعبة وتدهور التعليم والوضع النفسي والمستقبل-غير المعروف والخسائر -المالية وفقدان المنازل

والممتلكات، كما أن ظروف المخيمات تتسم بقلة الاحترام لكرامة الإنسان. تفرض كل هذه التحديات عواقب سلبية قصيرة وطويلة الأجل، والتي قد تتضمن مشاكل مثل:

- إضفاء الطابع الراديكالي المتطرف على أفراد أسر النازحين داخليا وتيسير تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية؛
- زيادة حالات الهجرة، مما يؤدي إلى هجرة الأدمغة؛
- زيادة حالات التسول.
- انفصال الأسرة وزيادة حالات الطلاق؛
- تدهور المستوى الاقتصادي للعائلات؛
- زيادة استخدام المسكنات وأدوية (مخدرات) معينة؛

الخطوات التي تم اتخاذها لتجنب مخاطر النزوح:

١. العمل على إعادة تأهيل المناطق المحررة وتوفير الخدمات الأساسية؛
٢. تسريع عودة العائلات النازحة الى مناطقهم الأصلية؛
٣. العمل على تحسين وضع التعليم واعادة تأهيل المدارس والجامعات وحث العائلات على الالتحاق بالتعليم؛
٤. انشاء مراكز استشارات نفسية؛
٥. التواصل مع الحكومة المركزية والدول المانحة وتشجيع لدعم وتشجيع المشاريع متناهية الصغر المدرة للدخل؛
٦. تطوير خطة اقتصادية بالتوافق مع الواقع الاقتصادي للمحافظة وتشجيع القطاع الخاص؛
٧. التنسيق مع مراكز المجتمع المحلي في المحافظة للبدء بالتحضير لورشات عمل وندوات تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية وظروفها.

وضع النازحين داخليا في المخيمات

الرعاية الصحية. هناك حاليا عيادتين تخدمان النازحين في مخيمات النازحين في الخالدية، وتقدم العيادات الرعاية الصحية الأولية ويتم تحويل المريض في الحالات المعقدة التي تستدعي

اجراء جراحي أو رعاية صحية متخصصة الى المستشفيات الرئيسية في الخالدية أو الرمادي أو الفلوجة. قامت مؤسسة داري غير الحكومية بتأسيس عيادتين تعمل في كل منها ٣ أطباء وممرضين ومساعد طبي واحد، كما ان هناك اربعة عيادات متنقلة تقدمها الهيئة الطبية الدولية (IMC) وتقدم الرعاية الصحية الأولية، وفي كل منها طبيب وممرض ومساعد طبي واحد. وقد تطوع بعض الأطباء حديثا لتقديم الاستشارة الطبية في هذه المخيمات الا انهم لا يتواجدون طوال الوقت ويقومون بزيارات غير منتظمة للمخيمات عندما يكونون متوفرين تقديم الخدمة.

التعليم. لا يزال موضوع التعليم في هذه المخيمات تحديا كبيرا يتنامى منذ تراجع الوضع عام ٢٠١٤، وتظهر بيانات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ بأن جميع الطلبة تقريبا في مخيمات الحالية للنازحين لا يذهبون الى المدرسة. تم تأسيس مدرسة واحدة (عاشور) في المخيمات لهؤلاء الأطفال بدعم من الصندوق الكويتي، وكان من المفروض لهذه المدرسة أن تكون مفتوحة للأطفال، الا ان مديرية التعليم في الأنبار فشلت في توفير المعلمين والكوادر اللازمة لإدارة المدرسة.

التحديات الاجتماعية. مع حقيقة الإقامة الطويلة للنازحين داخل المخيمات (حوالي سنتين) ظهرت تحديات اجتماعية معينة بما فيها الزواج المبكر والأطفال بدون مرافقين أو المفصولين عن عائلاتهم والارامل والأسر المختلفة وعمالة الأطفال وغيرها، وعلى الرغم من جهود بعض المنظمات غير الحكومية لا تزال هذه التحديات تشكل تهديدا للتماسك الاجتماعي.

يتعرض أطفال النازحين بالذات الى العديد من المخاطر حيث يمكن رؤيتهم يبيعون السجائر والحلويات او المناديل على الطرق وأماكن ازدحام السيارات، وتعمل جمعية الصليب الأحمر وتشدد على حملات نشر الوعي التي تستهدف العائلات والقادة الاجتماعيين حول مخاطر عمالة الأطفال وآثارها المستقبلية ولا يزال تأثير مثل هذه الحملات محدودا جدا. بالإضافة الى قيام اليونيسف وشركائها بتأسيس " المساحات الصديقة للأطفال" التي توفر النشاطات والترفيه للأطفال من الفئات العمرية (٥-١٢ / ١٣-١٧)

هناك نقص في الاحصائيات حول عدد الأطفال العاملين والمنفصلين والذين هم بدون مرافق أو يعانون من اعاقة، وتظهر التقديرات لمخيم الخالدية بأن هناك أكثر من ٨٠ طفل منفصل وأكثر من ١٠٠ طفل يعانون من الإعاقة، الا ان هؤلاء الأطفال يعيشون تحت الظروف نفسها التي يعيشها باقي الأطفال ولا يحصلون على أي نوع من الدعم أو الرعاية.

مشاريع المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها للنازحين.
استجابة للأزمة في الأنبار قامت الكثير من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة بالتدخل لتقديم المساعدة وإغاثة النازحين ودعم الحكومة الإقليمية ومساعدتها على التأقلم مع الاحتياجات والنقص في الكوادر الحكومية التي تعاني منها مختلف الدوائر. وقد شملت المداخلات الموجهة للنازحين – *في المخيمات بالإضافة الى النازحين داخل المجتمع المحلي* – قطاعات المواد الغذائية وغير الغذائية والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية وحماية الأطفال والعنف المبني على النوع الاجتماعي والمساعدة القانونية والتشغيل، بالإضافة الى خدمات أخرى تقدم بشكل منتظم أو غير منتظم. يمثل الجدول أدناه تقييما أوليا للخدمات يقدمها المزود، وذلك بسبب الاعتماد على حركة النازحين داخليا أو الأزمات الناشئة.

ثانيا :تحديات القطاع الخاص في الانبار .

هنالك جملة من المصاعب والتحديات التي تواجه عمل القطاع الخاص بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الانبار او العراق عامة ، واحدث التقارير التي تؤشر على هذه

التحديات والمخاطر هو تقارير المجموعة الدولية لمراقبة الاعمال لعام ٢٠١٨ وهي تصدر من مجموعة FITCH، www.bmiresearch.com

[٦] ومن ابرز هذه التحديات ما يلي :

١ـ مؤشر مخاطر الاعمال .على الرغم من امتلاك العراق الموارد الطبيعية والسوق الكبير، الا انه يظل من اكثر الدول الطاردة للاستثمار الاجنبي والمحلي الخاص ، اذا يعاني البلد من ضعف الامن وانتشار الفساد المالي والاداري وعدم نفاذية القانون وتداخل الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية في المحافظات وكثرة التشريعات الطاردة للأعمال والبيروقراطية في معظم مفاصل العمل الحكومي ، هذه الامور جعلت من العراق يحصل على مؤشر مخاطر الاعمال مرتفع نسبة الى دول MENA (الشرق الاوسط وشمال افريقيا) ، اذ حصل على ٢٧.٣ (علما انه اعلى قيمة للمؤشر ١٠٠ درجة)، وهو بذلك يحقق المرتبة ما قبل الاخيرة من دول المنطقة (المرتبة ١٧ من بين ١٨ دولة) والمرتبة ١٨٩ عالميا من بين ٢٠١ دولة .

٢ـ مؤشر الجريمة والامن .(حصل العراق على درجة ١١.٥ من ١٠٠) تتميز البيئة الامنية في العراق بالضعف على الرغم من انتصار العراق على عصابات داعش الارهابية ، الا انه من الممكن ان تبقى بعض المناطق من تعاني هجمات بعض العصابات المسلحة هذا من وخصوصا في محافظة الانبار التي تمتاز بسعة المساحة ، ايضا ضعف تطبيق القانون قد يقود الى حصول حالات الابتزاز والخطف للأجانب العاملين في العراق او للتجار العراقيين ، مما يعني تحمل تكاليف امنية باهظة للعمل داخل العراق .

٣ـ مؤشر مخاطر سوق العمل . (حصل العراق على درجة ٤٣.٧ من ١٠٠) وترتيبه ١٤ في منطقة دول MENA والمرتبة ١٤٣ عالميا ، اذا يعاني العراق من نقص في العمالة الماهرة الفنية ، كما ان النظام التعليمي يتصف بعدم مواكبته لسوق العمل بالإضافة الى ارتفاع معدلات التسرب للطلبة بشكل عام في جميع المراحل الدراسية، ووجود حجم قوى عاملة كبير في القطاع الحكومي معظمه ضعيف الانتاجية وغير منظم .

٤ـ مؤشر مخاطر التجارة والاستثمار . (حصل العراق على درجة ٢٥.٢ من ١٠٠) ، وحصل على المرتبة ١٧ في منطقة MENA والمرتبة ١٨٨ علميا ، وهو دليل على ان بيئة الاستثمار طاردة للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي ، اذ ان الاستثمار الحكومي انخفض بشكل كبير خلال الاعوام الاخيرة بسبب انخفاض اسعار النفط ، اذ ان ٩٠% من ايرادات الحكومة تذهب الى الاستهلاك الجاري ، كما ان ضعف القانون وعدم نفاذيته يصعب من القيام بالأعمال التجارية الخاصة ، كذلك تردي قوانين التملك وحقوق الملكية الفكرية وانتشار الفساد والرشى على ابسط معاملات المواطنين ، اصبحت عوامل مثبطة لنمو الاعمال التجارية .

٥ـ مؤشر مخاطرة الدعم اللوجستي . (حصل العراق ٢٨.٨ من ١٠٠ درجة) وترتيبه العراق في منطقة MENA هو ١٦ وعالميا ١٧٦ ، ان حصول درجة متدنية في هذا المؤشر كان بسبب الحرب على الارهاب خصوصا في محافظة الانبار، اذا تعرضت لدمار كبير في البنى التحتية خصوصا الجسور وشبكات الماء والمجاري والطرق الدولية ومحطات توليد وتوزيع الكهرباء بالإضافة الى تدمير خطوط نقل ومصافي النفط ، مثلا بلغت عدد الجسور التي تعرضت للتدمير

في الانبار اكثر من ٧٠ جسرا ، ان قصور بيئة الدعم اللوجستي يساهم في تأخير وصول السلع والخدمات ورفع تكاليف الاعمال التجارية .

ومن جهة اخرى يذكر الجواهري [٧] ان اهم العوامل المعرقلة لتطور القطاع الخاص في العراق هو عدم وجود جهة موحدة لهذا القطاع تمثله في مفاوضات الحكومة ، كما انه يوكد على ان جميع الخطط والاستراتيجيات الحكومية التي وضعت لتطوير القطاع الخاص لا تمتلك الارادة الفعلية للتنفيذ ، فمثلا قامت عشرة فرق حكومية بوضع استراتيجية طويلة الامد لتطوير القطاع الخاص للفترة ٢٠١٤ـ٢٠٣٠ ، لكن لحد الان لم يتم تنفيذ شيء ملموس على ارض الواقع .

بالحقيقة ان اهم معضلة لتطوير القطاع الخاص في العراق او الانبار هو ضعف التمويل سواء كان حكوميا او خاصا ، خصوصا في الانبار ، اذ ان معظم اهالي الانبار تعرضوا الى النزوح والتهجير ، مما ادى الى فقدان الممتلكات والمدخرات خلال فترة النزوح والتهجير بسبب الانقطاع عن الاعمال ، بعد تحرير الانبار وعودة معظم الاهالي كان الدعم الحكومي والدولي يهتم بشكل اساسي نحو اعادة الخدمات الاساسية (ماء ، كهرباء ، مجاري) ، اذ لم تظهر هنالك اي سبل لمعالجة كيفية اعادة الاهالي الى مزاولة اعمالهم التجارية او ممارسة انشطتهم بسبب شحة التعويضات الحكومية ، وعدم وجود اي اليات في هذا السياق .

ثالثا :استجابة القطاع الخاص في الانبار بعد التحرير

١ـجهود القطاع الخاص والمجتمع المدني في اعادة الاعمار وتنشيط الاعمال التجارية. ، على الرغم من حجم الدمار الكبير الذي تعرضت لها محافظة الانبار بسبب الحرب على الارهاب ، الا اننا نجد هنالك جهود محدودة من قبل المنظمات الدولية والحكومة في المساهمة في تعويض اهالي الانبار نتيجة تدمير بيوتهم وممتلكاتهم الخاصة او اعمالهم التجارية ، والشي المفرح انه رغم قلة الدعم الحكومي بسبب الضائقة المالية التي تعاني من الحكومة العراقية نتيجة انخفاض اسعار النفط ، وجدنا جهود واضحة من قبل المجتمع المدني والقطاع الخاص لاعمار واعادة انشطتهم التجارية في الانبار ، وهناك امثلة كثيرة وعديدة وصورة تظهر اعتماد القطاع الخاص على نفسه من اجل اعادة الاعمال التجارية وعدم انتظار التعويض الحكومي او الدولي ، والاتي بعض الصورة ، تظهر هذه الحقيقة

صورة اعمار محل تجاري للمرطبات والحلويات بداية شارع ميسلون – الرمادي

[٧]

صورة مطعم حجي زياد الشهير في مركز الرمادي بعد اعماره

صورة اعمار احد العمارات والمحلات السكنية داخل سوق الرمادي.

صورة اعمار سوبرماركت اورجنال ، شارع المستودع –الرمادي

٢-اراء اهل الانبار بخصوص مصادر الدخل والمعيشة بعد التحرير . وزعت استبانة خاصة لتحديد اثار النزوح والتهجير بعد التحرير تحتوي هذه الاستبانة على ثلاثة اصناف من الاسئلة ، الاول يخص المعلومات العامة ، الصنف الثاني يخص تحديد اثار الاقتصادية النزوح ، الصنف الاخير يهتم بالمعالجات الاقتصادية واليات الاستقرار بعد التحرير . بلغ عدد الاستمارات الموزعة ٢٥٠ استبانة بشكل عشوائي ـ بلغ عدد الاستبانات الصالحة ١٨٨ استبانة اي بنسبة ٧٥% وهي نسبة جيدة ، ما يخص دراستنا هو المحور الثالث ، ويظهر الشكل (٨) استجابات العينة المدروسة بخصوص سبل العيش ومصادر توليد الدخول بعد عودة النازحين من النزوح والتهجير.

شكل (٨) سبل العيش ومصادر توزيع الدخل بعد النزوح

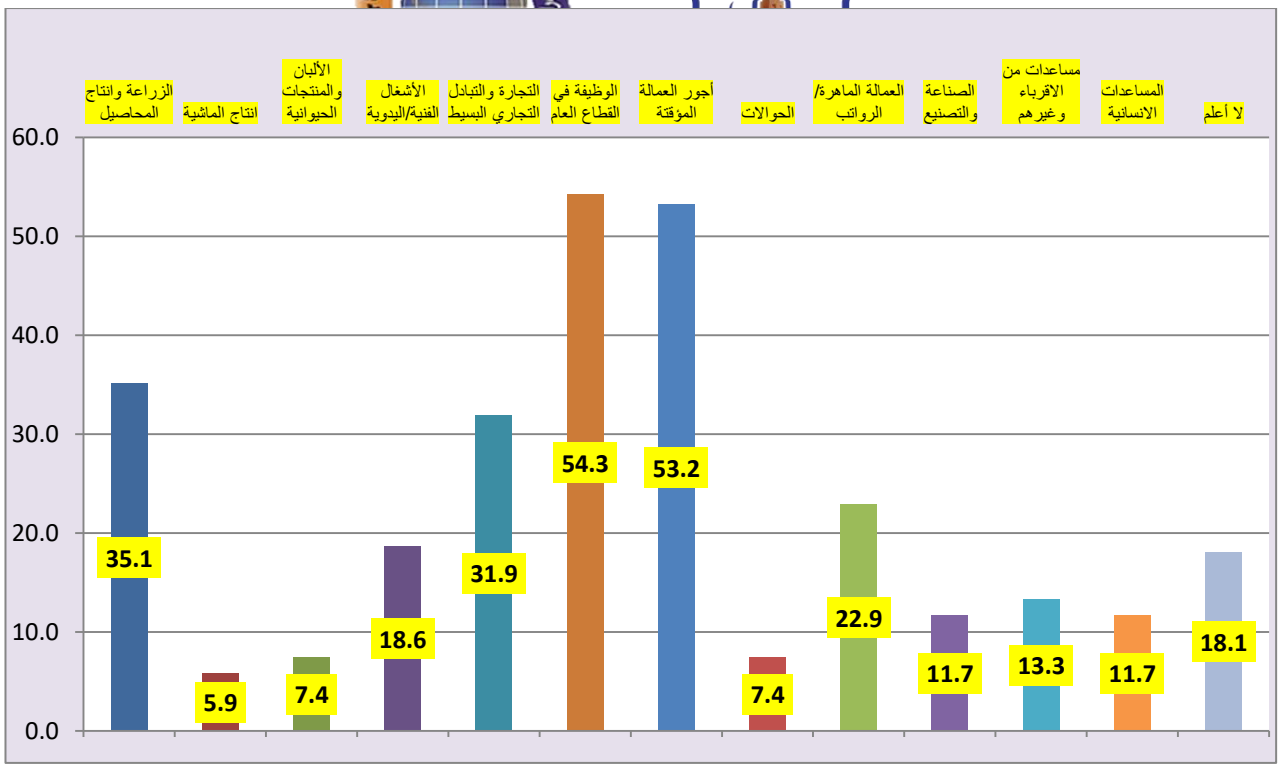

المصدر : نتائج الاستبيان/المصدر السابق

نجد من نتائج الشكل (٨) ان ٥٤% من اجابات العينة هي تعتمد في توفير مصادر الدخل على الوظيفة الحكومية ، هذا يعكس الدور الكبير للحكومة في استمرارية دفع اجور الموظفين في القطاع العام في استقرار المواطن الانباري ، وجاءت المرتبة الثانية في توليد الدخل هو العمالة المؤقتة وبنسبة ٥٣% وهي نسبة كبيرة تؤشر عدم ديمومة الدخول اليومية لجزء كبير من المواطنين وهي معتمدة على القطاع الخاص، لانهم معظم الاجراء اليومين قد يفقدون وظائفهم بسبب طبيعة هذه الاعمال الوقتية ، قد يكون هذا عامل لا يبعث على استقرار المواطن الانباري بشكل عام ، لذلك يفترض ان تكون هنالك معالجات جذرية من اجل تنشيط الوظائف في القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وتوفير البيئة الجاذبة من خلال تسهيل اجراءات التعاقد وتقليل الرسوم ومنح الامتيازات للمستثمر ورفع القيود والاجراءات البيروقراطية .ايضا يظهر الشكل ٣٥% من المواطنين يعملون في الزراعة ، وحوالي ٣١% يعملون في قطاع الاعمال والتجارة .

ويظهر الشكل (٩) جهود الاعمار والاستقرار اجابات العينة حول جهود الاعمار واعادة الاستقرار في محافظة الانبار بعد التحرير

الشكل (٩) اجابات الاهالي حول دور الجهات العاملة في مراحل الاستقرار والتاهيل

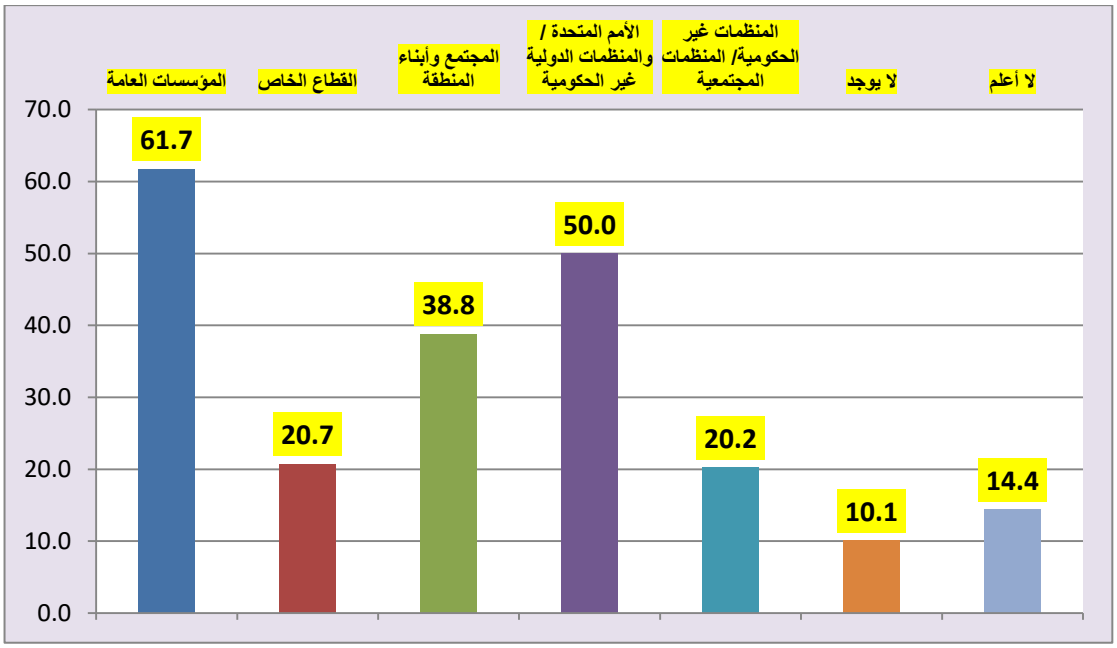

المصدر : نتائج الاستبيان / المصدر السابق

نجد من الشكل (٩) ان ٦١% من مواطني الانبار يرى ان جهود والاستقرار (اعادة الخدمات الاساسية) تقوم به المؤسسات العامة ، وهذا انطباع جيد على ثقة المواطنين بالجهد الحكومي ورضاهم بشكل عام عن الحكومة المركزية ، وتأتي المرتبة الثانية لجهود منظمات الامم المتحدة والمنظمات الغير حكومية وبنسبة ٥١% ، وجهود هذه المنظمات وضع في اليات الدعم المباشر خصوصا في تامين واصلاح البنى التحتية مثل المساهمة في اعمار بعض الجسور والمدارس ، مراكز الرعاية الصحية ، الجامعات ، محطات الاسالة وحتى المساهمة في اعمار اجزاء من الدور التي تعرضت الى اضرار جزئية . ثم ياتي بالمرتبة الثالثة الجهود المحلية والمتمثلة بالمجتمع المحلي واهالي المناطق وبنسبة ٣٨.٨% . ويمكن تفعيل الجهد المجتمعي من خلال مساهمة مواطني المناطق كأفراد ومؤسسات قطاع خاص في تشكيل تجمعات وشركات صغيرة للمشاركة في أعمال الاعمار وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية والشبابية والنسائية والاعلام لتنفيذ الأعمال بالسرعة والنوعية المطلوبة وضمن حدود الكلف المخططة أو بما يمكن توفيره لتنفيذ أعمال إضافية. وكذلك تشجيع الرقابة الشعبية على التنفيذ وضمان استفادة المواطن.

ثانيا : الميزات النسبية على مستوى المحافظة:

١ـ المنافذ الحدودية وحدود المحافظة مع ثلاثة دول عربية.

٢ـ وجود المعادن والنفط والغاز.

٣ـ وجود الأماكن السياحية.

٤ـ وجود المساحات الزراعية الشاسعة والموارد المائية (نهر الفرات والبحيرات).

٥ـ كبر مساحة المحافظة بالنسبة لبقية المحافظات.

٦ـ إمكانات التجارة الخارجية والداخلية (منطقة التجارة الحرة).

٧ـ إمكانات صناعية وبالذات الصناعات الإنشائية والكيمياوية.

ثالثا : دراسة تقييمية لما تم انجازه من خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ـ٢٠١٧) :

ـ١ـ أقطاب التنمية المكانية في المحافظة:

ـ أقطاب صناعية وطاقة : ـ موجودة في الصحراء والقائم وعكاشات .

ـ أقطاب زراعية : ـ الشريط المجاور لنهر الفرات ومناطق الوديان الصحراوية.

ـ أقطاب سياحية : ـ قرب نهر الفرات وبحرتي الثرثار والحبانية .

ـ اقطاب تجارية: ـ الطريق السريع ومنطقة التجارة الحرة والمنافذ الحدودية.

٢ـ تقليل التفاوت الحضاري بين المناطق الريفية والحضرية :

ـ لم ينجز أي من الإجراءات التخطيطية لتقليل التفاوت .

ـ لم تجرى أي دراسة للتنمية الريفية لتقليل التفاوت .

ـ عدم وجود وضوح في حدود المناطق الحضرية والريفية داخل المدن.

٣ـ تقليل التباين المكاني بين المدن:

ـ تخفيف هيمنة مدينتي الفلوجة والرمادي.... لم يحصل أية إجراءات .

ـ تباين واضح بين مدن المحافظة وهي واضحة في مدن الرطبة وعنه وراوة.

ـ لم يعالج البعد المكاني بين مدن المحافظة.

ـ لم ينفذ أي تصاميم لمدن جديدة أو تابعة للمدن الأصلية.

٤ـ تحسين التراتب للنظام الحضري:

ـ عدم وجود مخططات لمدن جديدة.

ـ عدم ايجاد مناطق استثمارية.

ـ لم يتم استغلال الميزات النسبية للمدن.

٥ـ تكامل أنظمة النقل المختلفة:

ـ عدم تفعيل أنظمة النقل العام، وعدم استغلال الطريق السريع.

ـ عدم وجود المطارات.

ـ عدم كفاءة وسائل النقل العام وبالذات السكك الحديدية.

ـ مشاكل النقل في المناطق الريفية وربطها مع المدن.

٦ـ التجديد الحضري لمراكز المدن وإعادة النظر باستعمالات الأرض:

ـ لم تنجز أية دراسة للمراكز الحضرية وتحديدها.

ـ لم تنجز دراسة الاستثمار في المراكز الحضرية وصيانة الموروث التاريخي.

ـ تمت مراعاة تغيير الاستعمالات في دراسات تحديث النظام لسياسة المدن.

٧ـ تعزيز المشاركة واللامركزية في إدارة التنمية:

أ ـ لم يتم تفعيل مجلس التنمية والتخطيط.

ب ـ لم يتم انجاز نقل الصلاحيات للوزارات الثمانية.

ج ـ عدم وضوح التشاركية في وضع الخطط التفصيلية ومشاريعها.

د ـ عدم تفعيل دور الإدارة المحلية في إدارة التنمية.

٨ـ معالجة العشوائيات:

أ ـ لم يتم إحصاء العشوائيات أو إجراء المسوحات الخاصة بها.

ب ـ لم يتم وضع أية خطة لمعالجة المشكلة وحسب التوقيتات والمواقع.

ج ـ لم يتم وضع خطة إسكانية لمجتمع المحافظة.

٩ـ تفعيل الإدارة الحضرية وتنظيم المدن:

أ ـ لم يتم تفعيل أهداف الحكم الرشيد على مستوى الإدارات المحلية.

ب ـ لم يتم تفعيل القوانين التخطيطية الخاصة بتخطيط وتنظيم المدن.

ح ـ لم يتم السيطرة على تنفيذ التصاميم الأساسية للمدن.

رابعا : دراسة تقييم الخطة التنموية (المستدامة) ٢٠١٣ ـ ٢٠١٧ على مستوى محافظة الانبار:-

١ـ الظواهر الطبيعية (الصحراء والمنافذ الحدودية والمناخ):-

ـ معالجة ومكافحة التصحر ومشاكله.

ـ معالجة ومراقبة التغيرات المناخية.

٢ـ حماية نوعية الموارد المائية وتحسينها وحسب نوعيتها (نهر الفرات والبحيرات والسدود):-

ـ ترشيد استهلاك المياه والسدود الصغيرة.

ـ حصاد المياه ومعالجة الصرف الصحي.

٣ـ حماية نوعية الهواء وتحسينه (المصانع والمركبات والرياح):-

ـ استخدام الطرق الجديدة والمتجددة للطاقة.

ـ مراقبة المركبات والمعامل والمصانع.

٤ـ حماية وتحسين التربة (المياه الجوفية واستغلال المواد الاولية):-

ـ ترشيد استخدام ملوثات التربة.

ـ معالجة المياه الجوفية الملوثة للتربة.

٥ـ تطوير وتحسين المخلفات وتدويرها (النفايات الصلبة والطمر الصحي):-

ـ إعادة وتدوير النفايات.

ـ الخطة الإقليمية للصرف الصحي.

٦ـ الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي (الإشعاعات والحرب):-

ـ نظام المراقبة للإشعاع.

ـ التشريعات البيئية.

٧ـ التوعية البيئية :-

ـ دور الإعلام والتربية والتعليم.

ـ مشاريع صغيرة واستثمارية لأهمية الاستدامة.

٨ـ جعل هدفنا في الخطة التنموية (إيجاد مدن ومجتمعات محلية مستدامة):-

UNIVERSITY OF ANBAR

شجرة المشاكل التنموية في المحافظة: (حسب الأولويات):

أ- التدهور الأمني وتهديد الإرهاب في أجزاء من المحافظة.

ب- مشكلة النزوح والتهجير لمجتمع المحافظة.

ج- تدمير البنى التحتية والمدن المدمرة في المحافظة.

د- ارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر.

هـ- تدهور الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي في المحافظة.

و- قلة التخصيصات المالية والمصادر التمويلية وضعف دور القطاع الخاص.

ز- مشكلة التفكك المجتمعي والصراعات العشائرية السياسية.

ح- مشكلة هيمنة بعض المدن الرئيسية على المدن الأخرى.

ط- مشكلة التفارق الحضاري بين المناطق الحضرية والريفية.

ي- مشكلة تراتب المناطق الحضرية وانعكاسها والتي تشمل على النقل والعشوائيات والمراكز الحضرية.

شجرة الأهداف التنموية في المحافظة: (حسب الأولويات):

أ- تنويع مصادر التمويل والابتعاد عن الاعتماد على النفط.

ب- اعتماد مبادئ وأهداف خطة التنمية المستدامة الشاملة.

ج- توحيد الرؤى والأهداف للخطط التي تشمل إعادة الأعمار والمستدامة والهيكلية والاستجابة.

د- معالجة مشاكل إعادة النازحين وإعادة الاستقرار والاعمار.

هـ- تنفيذ مشاريع الخطط الاعمارية والتأهيل خصوصا للمدن حسب دراسة الحاجة.

و- معالجة المشاكل الاجتماعية ورفع شعار السلم المجتمعي.

ز- زيادة التخصيصات المالية لمشاريع الاستقرار والاعمار.

ح- إعادة ترتيب التراتب الحضري لمدن المحافظة.

ط- تقليل معدلات البطالة وتخفيف مستوى الفقر.

ي- معالجة التدهور الحاصل في القطاع الصناعي والزراعي والتجاري.

ك- تنويع الخطط التنموية لتشمل السياحية والريفية والاستثمار الخاص.

خامسا : اولويات التنمية القطاعية والمكانية في محافظة الانبار

- القطاع الزراعي:

١ـ التوسع في زراعة محصولي الحنطة والذرة الصفراء في قضاء الرمادي والفلوجة حيث يحتل هذين القضاءين المرتبة الاولى من بين أقضية المحافظة .

٢ـ التركيز على زراعة البطاطا الربيعية والخريفية في قضاء الفلوجة والقائم.

٣ـ نظرا" لاستحواذ مساحة البساتين في قضاء هيت على نسبة كبيره من اجمالي مساحة البساتين في المحافظة سبق التوسع في مساحتها في هذا القضاء .

٤ـ التوسع في ايجاد مراعي صيفية لتنمية المواشي في قضاء الرطبة كونه يستأثر بأعلى عدد من الاغنام.

- القطاع الصناعي :

١ـ منطقة عكاز لإنتاج الغاز الطبيعي والمجمعات التصنيعية المكملة له .

٢ـ مدينة صناعية قرب مدينة الرمادي .

٣ـ مدينة صناعية للمعادن قرب محور (الرطبة ـ عكا شات ـ عكاز)

٤ـ مدن صناعية في مدينتي هيت وعنـــه .

٥ـ منطقة صناعية للصناعات الانشائية قرب الرطبة .

٦ـ معامل لإنتاج الزجاج الحديث .

٧ـ تحويل الصناعات والمنشآت الصناعية العسكرية الى صناعات مدنية كالمولدات والسيارات في مجمع العامرية .

- القطاع السياحي :

١ـ التوجه لانشاء مدينة سياحية في بحيرة حديثة والثرثار والرزازة .

٢ـ تأهيل المرافق السياحية الموجودة مثل الحبانية .

٣ـ تطوير السياحة في مواقع العيون والينابيع الكبريتية المعدنية .

٤ـ انشاء مدن ألعاب وفنادق سياحية في مركز المحافظة وبقية الأقضية .

٥ـ تطوير سياحة الصيد البري والسياحة الصحراوية .

٦ـ ابراز معالم السياحة الدينية والأثرية .

٧ـ الاهتمام بالمواقع الأثرية وتطويرها وجعلها أكثر ملائمة للسياحة .

● قطاع الطرق والنقل :-

١ـ معيار كثافة الطرق في الانبار منخفض نسبة للمساحة (١,٩١ كم . ط / ١٠٠٠كم ٢ مساحة) لان المعيار

(١٠٠) .

٢ـ معيار كثافة الطرق في الانبار منخفض نسبة للسكان (٣٦٢,٢ كم . ط / ١٠٠٠٠٠ نسمة) بينما المعيار (٤٩٦ كم . ط / ١٠٠٠٠٠ نسمة) .

٣ـ زيادة عدد المركبات مقارنة" مع انخفاض المعيارين أعلاه .

٤ـ تطوير مشاريع سكك الحديد وتوسيعها لتشمل المشاريع التنموية .

٥ـ تبليط كافة الطرق الممهدة .

٦ـ صيانة الطرق الخارجية .

٧ـ تجهيز كافة الطرق الرئيسية ذات الممر الواحد بممر ثاني لتلافي الحوادث والازدحام .

٨ـ توفير طرق نقل برية وسكك حديد رابطة مع المشاريع الصناعية المهمة والمستقرات البشرية الحالية والمقترحة مع تجهيزها بمحطات .

٩ـ تنفيذ مشروع طريق الحج البري الذي يربط الرمادي ــ النخيب ــ عرعر .

١٠ـ زيادة الجسور المقامة مع الطرق الرئيسية والسكك ونهر الفرات .

● قطاع الخدمات العامة :-

أ- الخدمات الصحية :

- الوصول الى تحقيق للمعايير التخطيطية التي تحقق هذه الخدمات .
- تطوير المستشفيات والمراكز الصحية الحالية .
- أعادة التوزيع المكاني للمؤسسات الصحية بما يتلاءم مع المراكز الحضرية والريفية .
- توفير الاجهزة والمعدات الطبية الحديثة والخدمات المساعدة لها .
- التطوير التقني للأجهزة الطبية والصيدلة والاشعة .
- توفير البنى التحتية للمراكز الصحية الفرعية والثانوية وتزويدها بالمستلزمات .
- رفع المستوى العلمي والثقافي لذوي المهن الصحية والكوادر الطبية .
- فتح مراكز صحية في المراكز والنواحي حسب الاولوية وعدد السكان وكذلك مراكز الرعاية الاجتماعية .
- رفع المستوى الثقافي والوعي الصحي للمواطنين واستقطاب المنظمات المتخصصة .

ب- الخدمات التربوية والتعليمية :

- سد النقص الحاصل في المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها مقارنة مع المعايير التخطيطية الخاصة بالخدمات

التعليمية .

- فك الارتباط الجزئي والكلي بين مؤسسات التعليم وخصوصا" الأولية منها .
- توفير كل ما يسهم بخلق أجواء دراسية ناجحة ومنها توفير المستلزمات الدراسية وترميم المدارس الحالية وتوفير كافة

المستلزمات اللازمة لرفع المستوى العلمي للمدارس .

- نشر الوعي الثقافي وتشجيع الطلبة والاهتمام بالتعليم الالزامي ومحو الأمية .
- الاهتمام بالكوادر التدريسية الجامعية وتطوير الكفاءة العلمية لهم .
- زيادة عدد الكليات حسب الأهمية والتخصصات الحديثة .
- الاهتمام بالأبنية الجامعية وتوزيعها مكانيا" بحيث تحقق على الأقل (٣) جامعات متنوعة بين المنطقة الغربية

والرمادي والفلوجة .

- تطوير الحركة العلمية في الجامعات والمعاهد من خلال فتح أقسام علمية مناظرة .
- فتح مركز تدريبي للتنمية البشرية يكون قوة في الجامعة .

UNIVERSITY OF ANBAR

- قطاع الاسكان :-

١- سد العجز السكني الحالي و الحاجة المستقبلية و توفير دار لكل عائلة .

٢- رفع المستوى النوعي و معايير السكن فوق المعيار الأدنى (١ وحده سكنية لكل اسره) .

٣- اتباع التسلسل الهرمي في مراحل التخطيط و التصميم و التنفيذ وكما يلي :
المحلة_ألحى_القطاع_مركز المدينة

٤- التوجه نحو البناء العمودي لسد جزء من متطلبات الحاجة السكنية.

- قطاع الخدمات الارتكازية :-

أ- المـــــاء :-

- زيادة الطاقة التشغيلية للمشاريع القائمة في نواحي وأقضية المحافظة عموما".

- التوجه نحو انشاء المشاريع المركزية لبقية الأقضية ماعدا الرمادي والفلوجة .

- اعتماد آلية جديدة للصيانة (للشبكة والمجمعات) .

- اعتماد المواصفات الحديثة (البيئة المستدامة) في نوعية المياه .

- تطوير مشروع ارواء الصحراء الغربية وجعله يشمل مساحات أكثر .

ب- الصرف الصحي والمجاري :-

- التوجه نحو انشاء شبكات الصرف الصحي المنفصلة لعموم الوحدات الادارية في المحافظة .

- اعادة تأهيل شبكات الأمطار الموجودة .

- توفير البنى التحتية لمشاريع الصرف الصحي ضمن المدن في المحافظة .

ج- الكهربـــــــــاء :-

١- تنفيذ سدود تنظيمية لاستخدامها في توفير الطاقة باستخدام المياه .

٢- تنفيذ مشروع المحطة الكهروحرارية في المحافظة .

٣- استغلال حقل عكاز الغازي لرفد المحافظة بالكهرباء .

٤- صيانة الشبكة بما يتلاءم والتطور الحجمي الحاصل في المحافظة.

د- الاتصالات والبريد :-

١- تفعيل مشروع النفاذ الضوئي لكافة مدن المحافظة .

٢- تشغيل البدالات الحديثة و تأهيل مشاريع الاتصالات الموجودة .

٣- ربط المحافظة بشبكات الأنترنيت والكيبل الضوئي العالمي .

٤- تفعيل دور دوائر البريد بالطرق الحديث .

هـ) البلديـــــــــات :-

١- زيادة التخصيصات اللازمة للاستملاك لغرض تنفيذ التصاميم الاساسية .

٢- تفعيل التشريعات البلدية في المدن .

٣- وضع التصاميم اللازمة لمواقع الطمر الصحي مع خطة لإزالة النفايات الصلبة.

٤- تنفيذ المشاريع الترويحية والخضراء والمتنزهات داخل المدن .

٥- تأمين الحركة المرورية ومواقف السيارات داخل المدن.

و) التخطيط العمراني:-

١- اعداد دراسات هيكلية للمحافظة .

يقدم هذا الفصل استجابة الانبار لجهود تحقيق اهداف التنمية المستدامة بحسب الأهداف الدولية والوطنية:

أولاً:ـ القطاع الاقتصادي لمحافظة الانبار.

يبلغ اجمالي المساحات الصالحة للزراعة في عموم المحافظة (١١,٤) مليون دونم والمستغل منها ما يشكل فقط (٥,٧ %) زراعياً أي مايعادل ٦٥٠ الف دونم ، مما يؤشر تدني استغلال الاراضي الصالحة للزراعة.

وفيما يخص الموارد المائية نجد ان المحافظة تحوي مياه سطحية وجوفية تتمثل بشكل اساسي مرور نهر الفرات عبر طول المحافظة بطول (٤٥٠ كم) بالإضافة الى انها تمتلك مخزون مياه جوفية تقدر بـ (٢٠٠ م٣).

وفيما يخص القطاع الصناعي والموارد المعدنية والخامات في المحافظة فتتركز بشكل خاص بالفوسفات والغاز وحجر الكلس والجبس ، كما أن هناك عدد من المنشآت الصناعية بمختلف احجامها تتوزع في ربوع المحافظة والجدول رقم (١٢) يظهر تطور أعداد المنشآت الصناعية لعام ٢٠١٨:

جدول (١٢) أعداد المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في الانبار لعام ٢٠١٨.

نوع المنشأة	العدد
الصغيرة	١٦٧٨
المتوسطة	١٠
الكبيرة	١٠

شكل رقم (١٠) أعداد المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في الانبار لعام ٢٠١٨

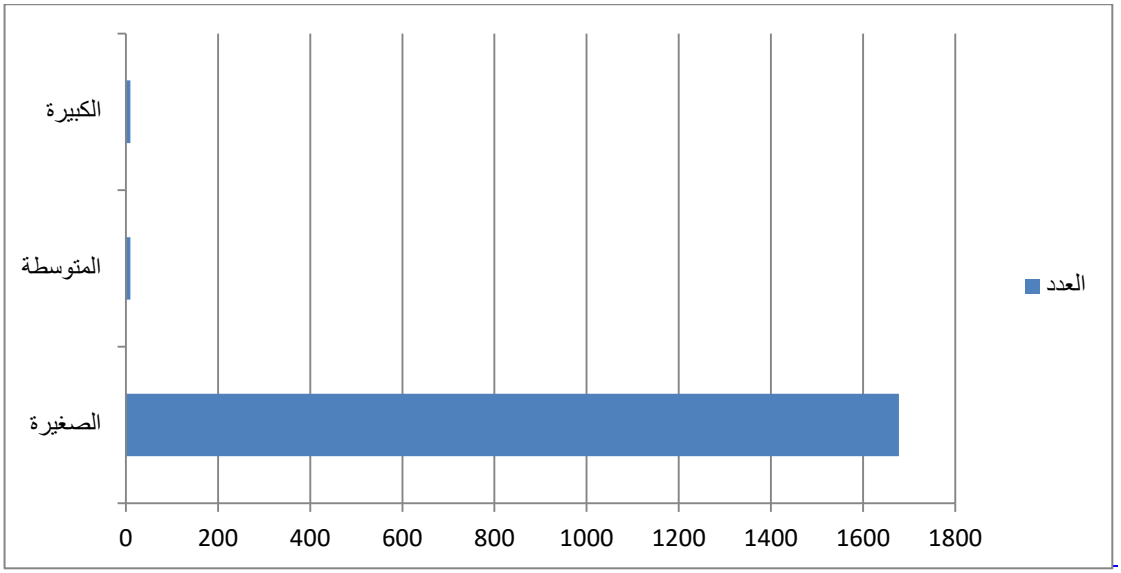

والجدير بالذكر أن عدد كبير من المنشآت الكبيرة والمتوسطة مدمرة بشكل كلي أو كما إذ تبلغ نسبة التدمير في هذه المنشآة (٨٠%) حسب إحصائيات المحافظة.

وتتوزع معظم المنشآت الصغيرة في قضائي الرمادي والفلوجة إذ تبلغ نسبة المنشآت الصغيرة (٢٨%) و (٣٦%) على التوالي.

كما تمتلك المحافظة ثروات سياحية متمثلة في بحيرة الحبانية ، بحيرة الثرثار ، سد حديثة ، بالإضافة الى أنها تمتلك ثلاث منافذ حدودية محاذية لدول مجاورة هي السعودية وسوريا والاردن عبر منافذ عرعر و الوليد و طربيل .

ثانياً: المؤشرات السكانية والديموغرافية.

يبلغ عدد سكان محافظة الإنبار حسب الإحصائيات المتوفرة (١,٨١٨,٣١٨) نسمة ، وتبلغ نسبة الذكور (٥١%) ، وتشكل نسبة الحضر (٥٠%) من المجموع الكلي للسكان وكما يظهر في الجدول الآتي:

جدول (١٣) توزيع سكان محافظة الانبار حسب الجنس والبيئة.

الفقرة	ذكور	إناث	المجموع
الحضر	٤٦٨,٠٥٥	٤٤١,٤٠٣	٩٠٩,٤٥٨
الريف	٤٦٦,٠٨٩	٤٤٢,٧٧١	٩٠٨,٨٦٠
المجموع	٩٣٤,١٤٤	٨٨٤,١٧٤	١,٨١٨,٣١٨

شكل رقم(١١) توزيع سكان محافظة الانبار حسب الجنس والبيئة.

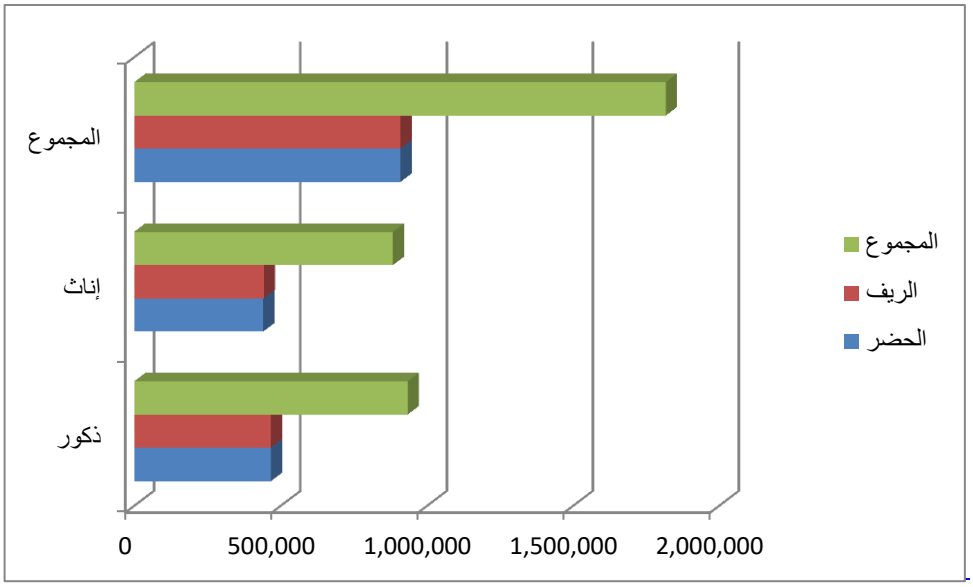

وتشير الاحصائيات المتوفرة الى زيادة عدد التجمعات العشوائية في محافظة الانبار إذ بلغ (٢٠٥) تجمع كما يبلغ عدد الوحدات السكانية العشوائية (٨٧٨٨) وحدة.

وفيما يخص بيانات النزوح وحسب ما **مؤشر لدى** دائرة هجرة الانبار **حيث** تظهر البيانات أن عدد النازحين لعام ٢٠١٩ بلغ (١٦٤٣٣٣) نازح والعائدين خلال نفس العام (٨٩٧٣٥) نازح ، كما تظهر البيانات أن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة بلغ (١٥٥٩٤) معاق.

ثالثاً: الفقر والبطالة الهدف الأول: القضاء على الفقر.

وبلغ معدل البطالة في محافظة الانبار لعام ٢٠١٧ (٣٢,٤%) ، فيما بلغ معدل النشاط الاقتصادي (٤٨,٥%) ، فيما يخص الفقر نلاحظ أن نسبة الفقر قد ازداد خلال فترة النزوح إذ كان معدل الفقر لعام ٢٠١٤ يبلغ (١٧,٧%) وارتفعت الى (٢٧,٥%) لعام ٢٠١٨ وكما يظهر الجدول الآتي:. وهذا يعني أن هناك ؟؟؟ الف نسمة يقعون تحت خط الفقر

جدول (١٤) مؤشرات البطالة والفقر (%) لعام ٢٠١٧.

المؤشر	النسبة
معدل البطالة	٣٢,٤
معدل النشاط الاقتصادي	٤٨,٥
معدل الفقر لعام ٢٠١٨	٢٧,٥

شكل رقم (١٢) مؤشرات البطالة والفقر (%) لعام ٢٠١٧.

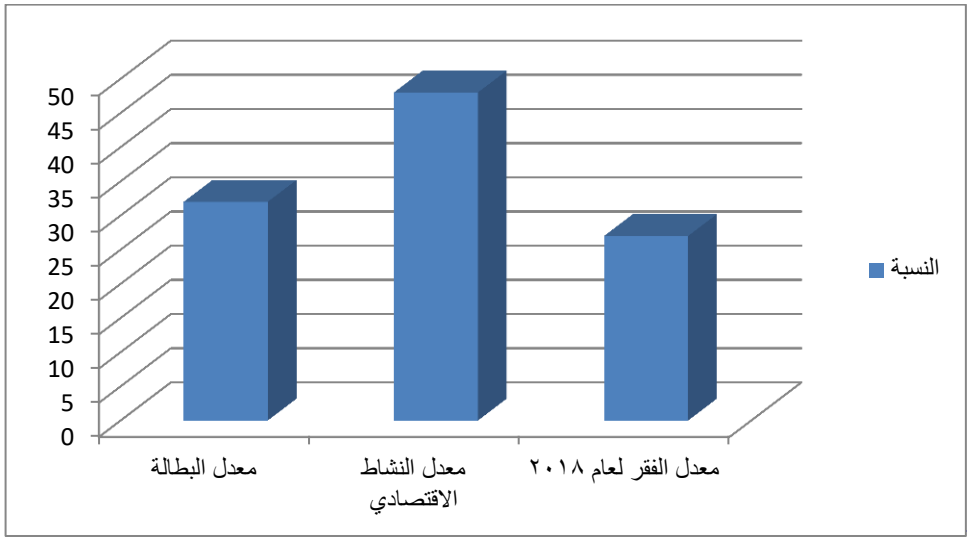

الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاهية

رابعاً: الواقع الصحي في محافظة الانبار.

تظهر البيانات المتاحة عن الواقع الصحي في محافظة الانبار ، أن عدد المؤسسات الصحية يبلغ (٢٧٦) مؤسسة صحية منها (١٥) مستشفى بالإضافة الى (١٨٥) مركز صحي ، والملفت للنظر أن أغلب المستشفيات الكبيرة تعرضت للتدمير الكلي في عموم المحافظة بسبب العمليات الارهابية وخصوصاً مستشفى الرمادي العام،

لذا تواجه المحافظة تحديات جدية في مجال تأمين الخدمات الصحية المتكاملة للسكان، والجدول الاتي يظهر أهم المؤسسات الصحية في المحافظة لعام ٢٠١٧ كما هو موضح في الجدول (١٥)

جدول (١٥) المؤسسات الصحية لعام ٢٠١٧.

المؤشر	العدد
عدد المؤسسات الصحية	٢٧٦
عدد المستشفيات (حكومي + أهلي)	١٥
عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية	١٨٥
عدد الاطباء	١٠٥٥
عدد اطباء الاسنان	٥٧٧
عدد الصيادلة	٤٠٠
عدد ذوي المهن الصحية	٢٣٧٥
عدد الملاكات التمريضية	٢٢٣٩

شكل رقم (١٣) المؤشرات الصحية لعام ٢٠١٧

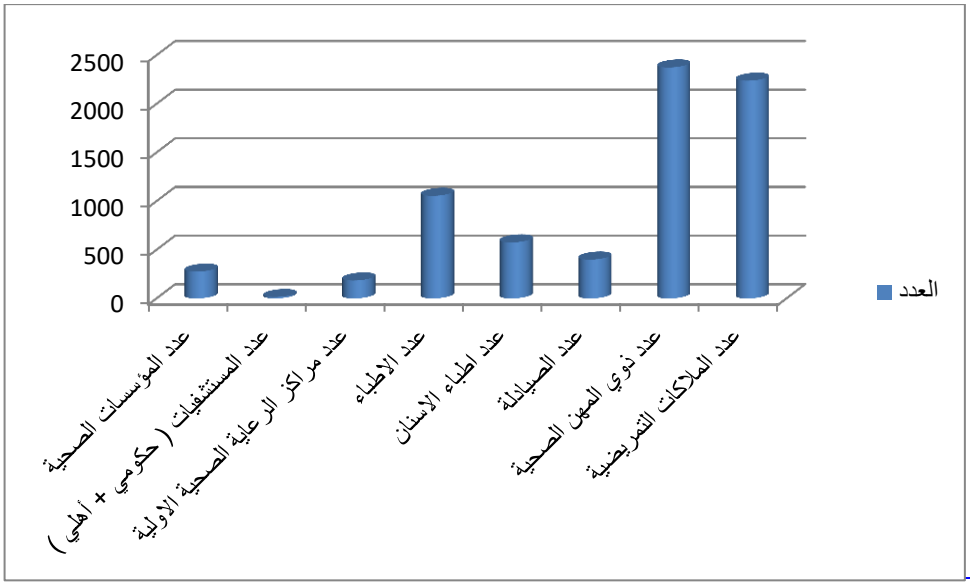

وكذلك تظهر المؤشرات الصحية وحسب المسح العنقودي لعام ٢٠١٨ أن معدل الوفيات للأطفال الرضع لكل (١٠٠٠) ولادة حية بلغ الوزن (٢٥) طفل، فيما تبلغ نسبة نقص الوزن عند الولادة (٢٨,١)، ومعدل وفيات الاطفال عند سن دون الخامسة (٣١) طفل وكما يظهر الجدول الاتي:-

جدول (١٦) مؤشرات المسح العنقودي المتعدد لعام ٢٠١٨.

المؤشر	القيمة الانبار	العراق
معدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ولادة حية	٢٥	25.2
معدل وفيات الاطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ولادة حية	31	22.7
سوء التغذية (نقص الوزن) للأطفال أقل من ٥ سنوات %	٥,٢	
التقدم الحاد والمتوسط للأطفال أقل من ٥ سنوات %	١٠,٠٥	
الهزال الحاد والمتوسط الاطفال أقل من ٥ سنوات %	٤,٠	
نقص الوزن عند الولادة %	٢٨,١	
استخدام وسائل منع الحمل %	٥٧,٧	
عمالة الاطفال (٥ – ١٤) سنة %	٤,٠	

شكل (١٤) مؤشرات المسح العنقودي المتعدد لعام ٢٠١٨.

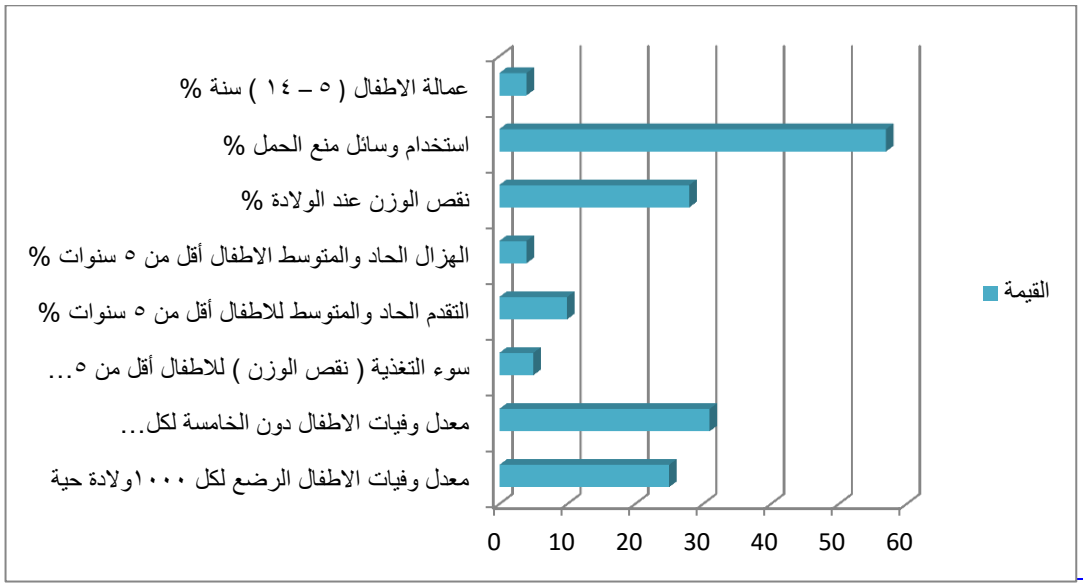

ولتحقيق الهدف الخاص بالصحة وجودة الحياة على مستوى المحافظة يتطلب الاجراءات الاتية :

- **تأهيل العديد من المباني والمراكز الصحية المدمرة بسبب الاعمال الاهابية والعسكرية**
- **ضمان حصول الجميع بالمساواة على خدمات الرعاية الصحية .**

- رسم خارطة طريق لتعزيز الوقاية من الامراض الوبائية والسرطانية المنتشرة بسبب التلوث البيئي من مخلفات الحرب.
- زيادة التخصيصات المالية لدعم قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها وذلك استنادا الى قانون نقل الصلاحيات (اللامركزية).

اعطاء اهتمام اكبر بموضوع الصحة الوقائية في المحافظة ولاسيما في العشوائيات والمناطق الفقيرة

الهدف ٤: التعليم الجيد خامساً:- مؤشرات التعليم في محافظة الانبار

تظهر النتائج تزايد أعداد الطلبة في جميع المراحل التعليمية على الرغم من تعرض عدد كبير من المرافق التعليمية للاضرار بسبب العمليات الحربية.

إذ بلغ عدد الطلبة المسجلين في مرحلة الابتدائي (٣١٦٩٩٦) طالب في المدارس الحكومية والاهلية ، أما التعليم الثانوي فقد بلغ (١٣٦٨٥٢) طالب نلاحظ هناك تدني في أعداد الطلبة في المدارس المهنية فقد بلغ (١٢٠٩) طالب والجدول الاتي يظهر أهم مؤشرات التعليم في محافظة الانبار.

جدول رقم (-١٧) مؤشرات التعليم في محافظة الانبار

المؤشر	العددالانبار	% من العراق
مدارس رياض الاطفال	٤٥	١٠٦٩
المدارس الابتدائية	٩٧٤	١٤٠٢٤
المدارس الثانوية	٥٠٦	٦٦٠٥
مدارس المهني	١٩	٣٠٤
أعداد طلبة رياض الاطفال	٦١٩٦	١٨٦٨١٦
أعداد طلبة المدارس الابتدائية (حكومي + أهلي + ديني)	٣١٦٩٩٦	٤٩٩٧٠٥٢
أعداد طلبة المدارس الثانوي (حكومي + أهلي + ديني)	١٣٦٨٥٢	٢٥٢٥٣٣٨
أعداد طلبة المدارس المهني	١٢٠٩	٥٣٠٠٥
نسبة الامية بين النساء بعمر (١٥ – ٤٧) سنة %	%٣٤,١	

المصدر: دائرة احصاء الانبار

الهدف الاستراتيجي لمحافظة الانبار: فرص متساوية في التعليم والمسارات المهنية للشباب من الذكور والاناث والمجموعات المستضعفة

ويتم ذلك من خلال:

- .الاهتمام بدور الجامعات والمعاهد الموجودة بالمحافظة وتوجيهها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة
- الاهتمام بالتعليم المهني وزيادة المهارات التقنية والفنية والمهنية لدى الشباب .
- .وضع خطة استراتيجية لتامين تنفيذ البرامج للسياسات التنموية الحديثة في التربية والتعليم
- نشر ثقافة التنمية المستدامة في المدارس والمؤسسات التربوية والتعليمية.
- تبني برامج تساعد في بناء قدرات المعلمين والمدرسين، وضمان اكتسابهم المعارف والمهارات اللازمة لتطوير العملية التربوية بشكل مستدام.و مراجعة المناهج الدراسية وتحديث طرائق التدريس

- تبني الحكومة المحلية حملة متابعة لضمان التحاق البنات والبنين بالتعليم الابتدائي، ومنع حالات التسرب من المدارس

قصة نجاح: إعادة اعمار جامعة الأنبار

تعرضت جامعة الأنبار الـــى أكبر دمار منذ تأسيسها عام ١٩٨٧م بسبب دخول داعش الى مدينة الرمادي ووصفت التقارير الدولية حال الجامعة أنه لا يمكن العيش واعادة الحياة إليها ونزحت قسراً الجامعة بكامل تشكيلاتها البشرية والبالغ عددها أكثر من (٣٠ ألف نسمه) لذا قررت إنشاء مواقع بديلة في بغداد وكركوك وأربيل والسليمانية وعانت من نقص التمويل والخدمات والاجراءات الادارية ورغم ذلك حرصت الجامعة على عدم ضياع فرصة التعليم لأبناءها الطلبة وبكافة كلياتها والبالغ عددها (٢١) كلية عدا المراكز الأخرى واستمرت بالنزوح لمدة ثلاث سنوات الـى أن من الله عليها بالعودة الى الرمادي بعد التحرير من الارهاب وهي عبارة حطام لا يمكن وصفه .لذا قررت الجامعة العودة الى الموقع الأم في الرمادي والمواقع الأخرى بكل تشكيلاتها وأخذ زمام المبادرة المحلية وبالشروع بعد التحرير برفع الانقاض وقدمت خسائر مادية وبشرية من تشكيلاتها من أجل اعادة الحياة فيها لتكون قصة نجاح عراقية أكاديمية بامتياز على مستوى العالم وليس على المستوى المحلي دون تدخل الشركات الاجنبية التي تعمل بعد الحروب لإعادة وتأهيل ما دمر بالكامل فاضحت جامعة الأنبار نموذج يتميز عن باقي الجامعات العراقية المستقرة التي لم تتعرض لأي مشاكل واصبحت تنافس الجامعات ودخلت التصنيفات العالمية من حيث الجودة في التعليم وزيادة عدد الطلبة ورفع عدد الألقاب العلمية والبحوث المنشورة في مستودعات سكوباس العالمية ورسمت الجامعة لها خطاً لتكون ذات شأن عراقي وعربي ودولي .

شكل رقم (١٥) مؤشرات التعليم في محافظة الانبار

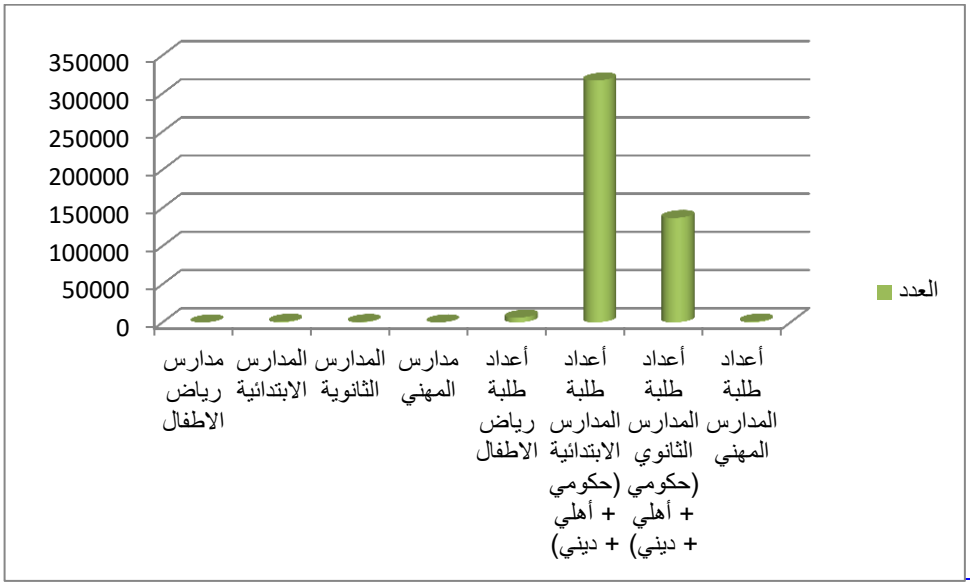

ونلاحظ هناك توجه واضح نحو التعليم الاهلي بكافة مراحله بسبب ضعف البنى التحتية الواضح في المؤسسات التعليمية الحكومية فمثلاً بلغت نسبة عدد مدارس رياض الأطفال (٤٨%).

الهدف ٥: المساواة بين الجنسين

بلغت نسبة الامية في النساء في المحافظة ٣٠,٥% عام ٢٠١٤ ارتفعت النسبة في عام ٢٠١٨ لتصل الى (٣١,٧%) وهذا مؤشر خطير يدل على ان موضوع التعليم في القطاع النسوي ينحدر وبنسبة كبيرة على الرغم من اعلان الحكومة على مشروع مكافحة الامية وفتح مدارس مختلف ارجاء المحافظة.

- من خلال الاطلاع على سجلات المحاكم المختصة بقضايا الاسر والعوائل في محافظة الانبار والتي لها علاقة مع حياه المرأة الانبارية فحسب نوع اطراف او اصحاب العلاقة بالدعاوى التحقيقية المرتبطة بالمرأة فمن الجدول يتبين ان حوالى (٤٥%) من الدعاوى هو ناتج من اعتداء الازواج على زواجاتهم حيث كانت مجموع الدعاوى المقامة (١٨٠) دعوى في سنة ٢٠١٨ منها (٧١) دعوى تختص باعتداء الزوج على الزوجة ومن جانب اخر فان نسبة الاعتداءات الحاصلة على النساء هي في نسبتها العالية كانت نفسية حيث كانت تمثل (٩٦) دعوى بينما الجسدية (٥٨) دعوى واللفظية (٢٧) دعوى مما يشير الى ان نساء الانبار يعانون من مشكلة عدم المساواة والمطالبة بحقوقهم الامر الذي يتطلب الوقوف عنده وتنفيذ ما تتضمنه اجندة التنمية المستدامة والهدف الخامس الخاص بتمكين المرأة واعطائها الدور المهم في خدمة المجتمع والدولة .

- وقد تعذر اضافة مؤشرات عن المساواة بين الجنسين واوضاع المرأة الانبارية بشكل عام لعدم وجود بيانات على مستوى المحافظة ولحقيق هذا الهدف على مستوى الانبار يتطلب ماياتي :

- توفير البنى التحتية لدعم مجالات النوع الاجتماعي في المحافظة والمتمثلة في: الصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل.
- ـ تبني سياسة محلية مراعية للمساواة بين الجنسين وان تبتعد بشكل تام عن اية ممارسة للتمييز والتهميش والاقصاء.
- ـ تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العامة، من خلال اعتماد اليات تنظيمية وقانونية تمكن من ترسيخ تكافؤ الفرص وتكريس الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة في اشغال الوظائف الحكومية وتقلد المسؤوليات الادارية والمناصب الحكومية.
- ـ تعيين منسق لشؤون النوع الاجتماعي في كل المؤسسات الحكومية.

- ـ حملات توعية خاصة بالنوع الاجتماعي واليات تمكين النساء في مختلف القطاعات.
- ـ تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

بلغ معدل البطالة في محافظة الانبار لعام ٢٠١٧ حوالي ٣٢,٤%، فيما بلغ معدل النشاط الاقتصادي ٤٨,٥%..

يبلغ اجمالي المساحات الصالحة للزراعة في عموم المحافظة (١١,٤) مليون دونم والمستغل منها ما يشكل فقط (٥,٧ %) زراعياً أي ما يعادل ٦٥٠ الف دونم ، مما يؤشر تدني استغلال الاراضي الصالحة للزراعة.

وفيما يخص القطاع الصناعي والموارد المعدنية والخامات في المحافظة فتتركز بشكل خاص بالفوسفات والغاز وحجر الكلس والجبس.

يبلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة ١٦٧٨ منشأة (ينظر الشكل) علما أن عدد كبير من المنشآت الكبيرة والمتوسطة مدمرة بشكل جزئي أو كلي إذ تبلغ نسبة التدمير في هذه المنشآة (٨٠%) حسب إحصائيات المحافظة. وتتوزع معظم المنشآت الصغيرة في قضائي الرمادي والفلوجة إذ تبلغ نسبة المنشآت الصغيرة فيهما (٢٨%) و (٣٦%) على التوالي.

شكل (١٦) أعداد المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في الانبار لعام ٢٠١٨

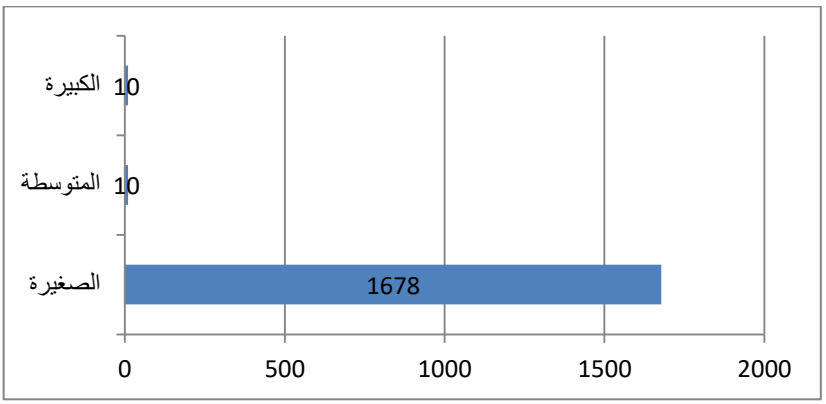

الهدف الاستراتيجي لمحافظة الانبار: ايجاد بيئة ممكنة وآمنة لإعادة تأهيل الاقتصاد والتنمية بالتركيز على مشاركة القطاع الخاص

ويتم ذلك من خلال:

- التشجيع لجذب الشركات من دول المنح والقروض للتشارك مع شركات عراقية لتنفيذ مشاريع تنموية محددة باسلوب الشراكة سواء بالتنفيذ أو بالتنفيذ والادارة والتشغيل أو بأي اسلوب تتمخض عنه الحوارات وذلك يتحقق من خلال: لقاءات عمل – عمل شرط الاختيار الدقيق للمشاريع الجاذبة وللمستثمر العراقي الرصين الباحث عن شريك اضافة الى ضمان الدعم الحكومي للمشروع ولاستثمارت الشريك الأجنبي المستهدف. Business 2 Business Meetings
- الترويج لأنشاء مصانع جديدة للزجاج وكافة أنواع السيراميك والصحيات .
- مجمع مصانع الأسمدة الفوسفاتية في القائم / الأنبار مع كافة الحلقات ذات الترابطات كمدخلات ومخرجات لهذه الصناعة والخدمات العديدة التي ترتبط بها ضمن سلاسل القيمة المحلية.

انشاء المدينة الصناعية في الرمادي التي خصصت لها الأرض باعتبارها ركيزة اساسية للبنية التحتية للقطاع

أ- انشاء مجمع صناعي في غرب الرمادي منطقة كم (٣٥) ويتطلب ذلك وضع دراسات تفصيلية تخصصية لتحديد المساحات اللازمة ونوع الصناعات وفقاً لمعايير سياسات الموقع الصناعي المعدة في وزارة التخطيط

ب- انشاء مجمع صناعي زراعي للصناعات الغذائية المتكاملة في منطقة الرحالية تكون مجمعاً صناعيا ضمن اقليم الصحراء الغربية وجائزا للسكان وذلك لتقليل الفارق التنموي . بين المناطق الريفية والحضرية

ج- تفعيل مشروع ارواء الصحراء الغربية ابتداء من مدينة المحمدي باتجاه قضاء الرطبة (الوليد) ليكون محوراً تنموياً اخر في الصحراء الغربية من خلال زيادة الطاقة الانتاجية للمشروع واستثمار الاراضي المعبدة خصوصا لقريب من الطريق الاستراتيجي الدولي الذي يربط طرق العراق بالدول المجاورة

د- استغلال مياه بحيرة سد حديثة كمشاريع اروائية في اقليم الصحراء الغربية لزيادة الرقعة الزراعية ولزراعة المحاصيل الاخرى(حنطة شعير) في خطة للاكتفاء الذاتي وتصدير الحبوب)يمكن ان تكون محاور نمو صغيره باتجاه الصحراء

ه- اعتماد مشروع غاز عكاز كقطب نمو لاستحداث صناعات نفطية و مدنية تتكامل فيها الصناعات التخصصية مع التعليم التقني وتكون فاعلية مع مشروع فوسفات عكا شات

وضع اليات لتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية للقطاع الخاص والاستثمار الداخلي والخارجي وفق مشاريع مخطط لها ولمديات زمانية انية ومتوسطة وبعيدة المدى.

الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

سادساً:- مؤشرات البيئة في محافظة الانبار.

تظهر المؤشرات البيئية تحسن ملحوظ خلال الاعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ في عموم محافظة الانبار بسبب وفرة الامطار خلال عام ٢٠١٨ وزيادة إطلاقات نهر الفرات ، وتشير إحصائيات دائرة الانبار انخفاض نسبة التلوث في مياه نهر الفرات إذ، بلغت نسبة الملوحة الكلية في المياه TDS (٥,٦ %) لعام ٢٠١٩ وكمية النترات NO3 (٤%) ، وكما نلاحظ في الجدول الاتي:-

جدول (١٨)مؤشرات البيئة في محافظة الانبار لعام ٢٠١٧.

المؤشر	القيمة
عدد محطات المعالجة المركزية	١
عدد محطات الضخ الكلية	٣٥

السكان المخدومين بشبكة المجاري العامة	%٧,٥
السكان المخدومين بنظام المعالجة المستقلة	%٨٠
عدد المؤسسات البلدية	١٦
نسبة السكان المخدومين بشبكة مياه الامطار	%٣٠
مواقع الطمر الصحي	صفر
كمية المياه الصافي المنتج	٥٩٦,٤٥٣ م٣
تلوث المياه ونسبة الاملاح TDS	%٥,٦

الهدف الاستراتيجي لمحافظة الانبار: انشاء مدن جاذبة ومصدرة وقادرة على استيعاب الموارد البشرية وادارة الموارد المالية في ظل تنمية مكانية متوازنة وتحسين نوعية الحياة من خلال إعادة التأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية

ويتم ذلك من خلال:

اعتماد سياسة المدن الجديدة لتخفيف التمركز السكاني في مدينتي الرمادي والفلوجة من خلال انشاء مدن جديده على محوري بحيرتي الحبانية وبحيرة الثرثار كأن تكون وظيفة مدينة بحيرة الحبانية سياحية رياضية ومدينة الثرثار مدينة تعليمية صحية تخصصية لأغراض التطور الريفي وامكانية احضار عدد من القرى الرئيسية لاعتمادها كحافظات للنمو الريفية (كقرى مرشحة) كقرى الصكرة والريحانة وقرية السكرات في اقليم الصحراء من خلال وضع دراسات تفصيلية لتسلط هذه القرى من معامل النمو الريفي.

استغلال طريق الحج البرى ليكون محورا تنمويا يخترق الصحراء وبعرض ٥ كم على جانبي الطريق لنشر مجمعات ريفيه مخططه لتنمية الزراعة والتنمية الصحراوية لتشجيع زراعة الحبوب والمحاصيل الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية لإعادة التوازن السكاني في المحافظة.

من خلال ملاحظة احصائيات العشوائيات المنتشرة في محافظة الانبار تبين ان محافظة الانبار تقع في المرتبة الخامسة من خلال اعداد العشوائيات وحجمها في العراق كما ان العشوائيات في المحافظة منتشرة على شكل تجمعات ومتفرقة في انحاء اقضية المحافظة التسعة وكما موضح في جدول رقم (١٩) حيث تلاحظ ان قضاء الرمادي هو اعلى نسبة لاسيما وان المحافظة هي بالمرتبة الخامسة بالنسبة للعراق بينما يأتي قضاء عنه في اقل عدد للتجمعات العشوائية وهي ستة فقط ومشكلة العشوائيات تعتبر من اهم التحديات امام تحقيق تخطيط مدن مستدامة وبيئة مستدامة .

جدول رقم (١٩) عدد التجمعات السكن العشوائي والمساكن والسكان لسنة ٢٠١٣

المحافظة	عدد التجمعات	نسبة التجمعات
نينوى	٢٧٢	١٧,٥
كركوك	٣٦	٢,٣

ديالى	٩٨	٦,٣
الانبار	١٠٢	٦,٦
بغداد	٣٣٥	٢١,٦
بابل	٨٤	٥,٤
كربلاء	٢٥	١,٦
واسط	٧٠	٤,٥
صلاح الدين	٣٢	٢,١
النجف	٢٤	١,٥
القادسية	٨٧	٥,٦
المثنى	٢٧	١,٧
ذي قار	١٣٢	٨,٥
ميسان	٦١	٣,٩
البصرة	١٦٧	١٠,٨
المجموع	١٥٥٢	١٠٠

- المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء –تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة ٢٠١٣

قصة نجاح: بلدية الرمادي

تعرضت مدينة الرمادي هجمة شرسة من قبل التنظيمات الارهابية بعد صمود دام اكثر من سنة ونصف بوجه الظلم والطغيان .أصبحت مدينة الرمادي عبارة عن ركام لا يمكن ان يوصف الا أنها تعرضت لقنبلة نووية كما ضربت هيروشما ونكزاكي ابان الحرب العلمية الثانية حتى التقارير الدولية قررت لا يمكن ان تصلح المدينة للعيش بل باتت مدينة اشباح خالية من الطير والحيوان والانسان واكثر مدن العراق تضررا حتى البنى التحتية اكثر من ٩٠بالمئة وقدر الضرر بالكامل لـ ٣٢٠٥مبنى علما ان سكانها يبلغ اكثر من نصف مليون سنة وقال تقرير الامم المتحدة لا يمكن رجوع الرمادي الى ما كانت علية الا بجهود دولية كبيرة ووصفها عبارة عن ركام هائل لا يمكن اعادتها .لذا قررت بلدية الرمادي بكل تشكيلاتها من مديرها الى اصغر موظف وعامل بها ان تأخذ زمام المبادرة المحلية وبالشروع بعد التحرير ورفع الألغام الغير منفلقة برفع الانقاض وقدمت خسائر مادية وبشرية من تشكيلاتها من أجل اعادة الحياة فيها لتكون قصة نجاح عراقية بامتياز دون تدخل الشركات الاجنبية التي تعمل بعد الحروب لإعادة وتأهيل ما دمر بالكامل وكانت النتيجة الرمادي نموذج يتميز عن باقي مدن العراق حتى المستقرة التي لم تتعرض لأي مشاكل واصبحت تنافس مدن ذات شأن كبير مثل اربيل وغيرها بسرعة اعادة

الاعمار وتقديم الخدمات اللازمة للمواطن لتكون مدينة جاذبة للاستثمار والعيش بها بفضل بجهود بلدية الرمادي

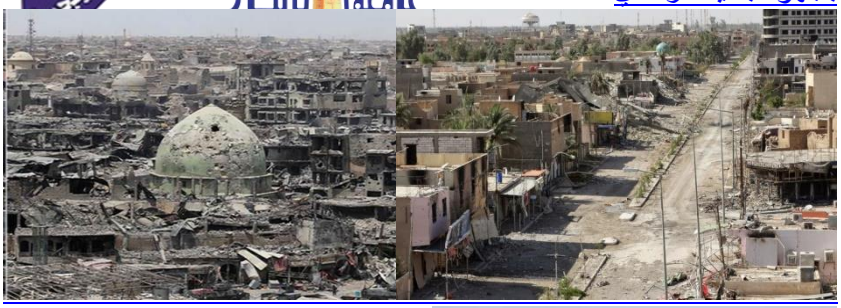

~~الهدف الاستراتيجي ٤: إيجاد بيئة ممكنة وآمنة لإعادة تأهيل الاقتصاد والتنمية بالتركيز على مشاركة القطاع الخاص~~

الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية ~~سابعاً: مؤشرات النزوح والعودة~~ .

- **حسب احصائيات مديرية الهجرة والمهجرين في الانبار فان عدد النازحين في المحافظة قد بلغ في عام ٢٠١٦ (١٦٤٣٣٣) شخص بينما عدد العائدين لغاية سنة ٢٠١٨ هو (٨٩٧٣٥) شخص وهذا يدل على ان نسبة العائدين من النازحين حوالي (٦٠%) ولازال (٤٠%) منهم لم يعودوا الى مناطق سكناهم الاصلية بسبب الدمار والارهاب وقلة الخدمات وقلة فرص العمل فيها .**

ثامناً :- مؤشرات تمكين المرأة والجندر .

يمكن من خلال الاطلاع على احصائيات نسبة الامية لدى النساء في المحافظة وبمقارنتها بين عام ٢٠١٤ حيث كانت تمثل (٣٠,٥%) بينما ارتفعت النسبة في عام ٢٠١٨ لتصل الى (٣١,٧%) وهذا مؤشر خطير يدل على ان موضوع التعليم في القطاع النسوي ينحدر وبنسبة كبيرة على الرغم من اعلان الحكومة على مشروع مكافحة الامية وفتح مدارس مختلف ارجاء المحافظة .

تاسعاً :- مؤشرات قسم تمكين المرأة في محافظة الانبار .

من خلال الاطلاع على سجلات المحاكم المختصة بقضايا الاسر والعوائل في محافظة الانبار والتي لها علاقة مع حياه المرأة الانبارية فحسب نوع اطراف او اصحاب العلاقة بالدعاوى التحقيقية المرتبطة بالمرأة فمن الجدول يتبين ان حوالي (٤٥%) من الدعاوى هو ناتج من اعتداء الازواج على زواجاتهم حيث كانت مجموع الدعاوى المقامة (١٨٠) دعوى في سنة ٢٠١٨ منها (٧١) دعوى تختص باعتداء الزوج على الزوجة ومن جانب اخر فان نسبة الاعتداءات الحاصلة على النساء هي في نسبتها العالية كانت نفسية حيث كانت تمثل (٩٦) دعوى بينما الجسدية (٥٨) دعوى واللفظية (٢٧) دعوى مما يشير الى ان نساء الانبار يعانون من مشكلة عدم المساواة والمطالبة بحقوقهم الامر الذي يتطلب الوقوف عنده وتنفيذ ما تتضمنه اجندة التنمية المستدامة والهدف الخامس الخاص بتمكين المرأة واعطائها الدور المهم في خدمة المجتمع والدولة .

عاشراً :- مؤشر العشوائيات .

من خلال ملاحظة احصائيات العشوائيات المنتشرة في محافظة الانبار تبين ان محافظة الانبار تقع في المرتبة الخامسة من خلال اعداد العشوائيات وحجمها في العراق كما ان العشوائيات في المحافظة منتشرة على شكل تجمعات ومتفرقة في انحاء اقضية المحافظة التسعة وكما موضح في الجدول رقم (٢١) حيث تلاحظ ان قضاء الرمادي هو اعلى نسبة لاسيما وان المحافظة هي بالمرتبة الخامسة بالنسبة للعراق وان قضاء عنه هو نسبة لتواجد العشوائيات بينما يأتي قضاء عنه في اقل عدد للتجمعات العشوائية وهي ستة فقط ومشكلة العشوائيات تعتبر من اهم التحديات امام تحقيق تخطيط مدن مستدامة وبيئة مستدامة .

- **الهدف الاستراتيجي لمحافظة الانبار : تحسين الحاكمية العامة والحكم الرشيد وبناء السلم المجتمعي المتمثل بين المجتمع الانباري وعشائره الكريمة وضمان عودة العوائل المتبقية من النازحين .**

ويتم ذالك من خلال

١- تأسيس مركز لتطوير المهارات الادارية والبشريه بما يتوافق واهداف التنمية المستدانه وخصوصا الهدف ١٦+ لغرض بناء القدرات الادارية فى المحافظة

٢- تفعيل دور القيادات المجتمعية والعشائرية والدينية فى تحقيق مستلزمات الامن المستدام المحلى فى المحافظة .

٣- تفعيل دور الاجهزة الامنية والادعاء العام فى انفاذ سيادة القانون .

٤- دعم مجلس التخطيط والتنمية فى المحافظة وتعزيز دور المحافظة فى نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية اليها .

٥- وضع خطة لتوحيد كافة الجهود لتحقيق السلام والامن والابتعاد عن كافة اشكال النزاعات التى تحد من قدرة الحكومة المحلية على الايفاء بالتزاماتها فى المجال الاقتصادي والاجتماعى .

٦- وجوب لجوء الجميع افرادا ومؤسسات لخضوعهم للقضاء والمسائلة تحقيقا للسلم المجتمعى .

٧- تفعيل دور المراقبة المجتمعية فى دعم مسيرة مؤسسات القطاع العام.

قصة نجاح: شرطة الأنبار

تعرضت محافظة الأنبار الـــى أكبر دمار بسبب دخول داعش الى المحافظة وتحملت شرطة الأنبار الضرر الأكبر بمنسبيها الذين قدموا أنهار من الدم للحد من قبضة التنظيم والسيطرة على المحافظة وصمدت قرابة السنة والنصف الى أواخر عام ٢٠١٥م ولكن سرعان ما إنهار الأمن بعد احتلال داعش للمجمع الحكومي وباتت الرمادى مركز المدينة تحت سيطرة التنظيم ومنها شرطة الانبار وسبب هذا الاحتلال انهيار المنظومة الأمنية فى المحافظة .

ولكن سرعان ما استعادت عافيتها شرطة الانبار بعد عمليات التحرير لكونها ساهمت في التحرير مع التشكيلات العسكرية الأخرى لذا قررت عدم إنشاء مواقع بديلة مثل باقي الدوائر لكونها بالميدان القتالي وحرصت على السبق في استرجاع مراكز الشرطة التي انهارت أمنيا وخاصة اطراف الرمادي والمركز في الفلوجة وهيت وغيرها بالتعاون مع قيادة العمليات المشتركة والعودة الى المواقع الأساسية وبالشروع بعد التحرير برفع الانقاض وتأهيل تلك المراكز الاخرى عدا مديرية الشرطة المقر الرئيسي لازال عبارة عن انقاض لا يمكن أن يعاد بناءه املا بالعودة الى ما كانت علية الانبار قبل دخول داعش واعادة الحياة فيها لتكون قصة نجاح عراقية أمنية وبجهد أنباري عراقي رغم الدعم المحدود من قبل الحكومة المركزية خوفاً من رجوع التنظيم مرة اخرى .

واليوم تشهد محافظة الانبار استقرار أمنيا لم تشهده محافظات العراق المستقرة وبات يضرب بها المثل في الاستقرار لتشهد مرحلة الاستثمار واستقدام الوفود والشركات الأجنبية التي تسهم في اعادة الاعمار ولم تسجل حالات الخرق الأمني وهذا الانجاز المستمر يسجل قصة نجاح لشرطة الانبار وساعد ذلك بناء الثقة بين المواطن والشرطة وكذلك الجهد الاستخباري والمجتمعي وثقة ابناء المحافظة في جهاز الشرطة

نقاط القوة

١- موقع استراتيجي فريد / تحدها ثلاث دول
٢- ثلاث طرق تواصل دولية
٣- توفر شبكة نقل
٤- توفر اسواق لبيع المنتجات
٥- توفر الموارد البشرية والادارية والشركات المملوكة من قبل الدولة
٦- توفر الموارد الطبيعية
٧- توفر احتياجات النفط والغاز
٨- توفر المساحات الزراعية
٩- توفر التكنولوجيا
١٠- توفر قواعد بيانات لكل قطاع
١١- توفر الدراسات والابحاث المعدة من قبل قانونيين وخبراء تطلبها اعداد مسودات للمشاريع
١٢- توفر الفرص الاستثمارية
١٣- رغبة المستثمرين المحليين في الاستثمار
١٤- اولوية السلطات في تنمية المجتمع
١٥- تجانس المجتمع مع النواحي الاثنية والدينية بالرغم من وجود القبائل العشائرية
١٦- وجود متطوعين شباب
١٧- وجود فئة نسائية تطوعية ناشطة
١٨- وجود مؤسسات تعليمية وغيرها من المرافق الاجتماعية
١٩- توفر دعم من الحكومة المحلية

نقاط الضعف

١- عدم استخدام احتياطات النفط والغاز
٢- ضعف البيئة الاستثمارية
٣- استيراد المنتجات الزراعية وعدم تشجيع الانتاج المحلي
٤- مشاكل في حيازة وملكية المزارع
٥- ضعف الطاقه التخزينية للمحاصيل
٦- عدم تفعيل قانون الحماية في الدستور
٧- عدم حماية انظمة الري
٨- نقص الهيئات الزراعية المتخصصة
٩- تدخل السلطات بين القطاع الخاص والعام
١٠- الهدم والتخريب البالغ للبنية التحتية
١١- نطاق واسع من الاضرار والنهب للمركبات والاليات والاجهزة
١٢- تأثر مشاريع خدمات القطاع العام بسبب الازمة المالية (تم تعليق اغلبها)
١٣- النزاعات القبلية
١٤- عدم انفاذ القانون
١٥- التاثيرات السياسية المحلية
١٦- ضعف الروابط الاجتماعية بسبب داعش
١٧- عدم توفر البيانات الخاصة ببعض الفئات المستهدفة
١٨- عدم وجود برنامج لاعادة تأهيل النازحين
١٩- ظهور مشاكل اجتماعية مرتبطة بالنزوح
٢٠- زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالنزوح
٢١- زيادة معدلات الفقر
٢٢- زيادة معدل التسرب من المدارس

تحقيق الاهداف

١- اشراك الطاقات البحثية في الجامعات لتنشيط الاقتصاد
٢- زيادة التوظيف / خاصة في القطاع الخاص
٣- استخدام حقول الغاز
٤- تفعيل قانون الاستثمار في قطاع الطرق
٥- انشاء مواقع سياحية
٦- امكانية اصدار قانون لالزام الوزارات بشراء المنتجات المحلية
٧- وجود فرص استثمارية متنوعة
٨- موقع استراتيجي فريد للمحافظة/ تحدها ثلاث دول
٩- الرغبة في الاستفادة من خبرات الدول الاخرى
١٠- اهتمام الحكومة المحلية في ادراج التنمية الاجتماعية في ٢٠١٨-٢٠٢٢
١١- رغبة المجتمع الدولي في المساعدة
١٢- الدعم الدولي والاقليمي للمصالحة المجتمعية
١٣- وجود المنظمات الغير حكومية التي تقوم بتنفيذ التنمية الاجتماعية وغيرها من المنظمات الغير حكومية ومنضمات المجتمع المدني المهتمة بالعمل في هذا السياق

: الاولويات التنموية ووسائل تحقيق الاهداف المقترحة في محافظة الانبار

اولا : الاولويات الاستراتيجية لمحافظة الانبار

- الهدف الاستراتيجي ١ : تحسين نوعية الحياة من خلال إعادة التأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية.
- الهدف الاستراتيجي ٢ : بناء السلم المجتمعي المتمثل بين المجتمع الانباري وعشائره الكريمة وضمان عودة العوائل المتبقية من النازحين.
- الهدف الاستراتيجي ٣ : فرص متساوية في التعليم والمسارات المهنية للشباب والنساء والمجموعات المستضعفة
- الهدف الاستراتيجي ٤ : إيجاد بيئة ممكنة وآمنة لإعادة تأهيل الاقتصاد والتنمية بالتركيز على مشاركة القطاع الخاص
- الهدف الاستراتيجي ٥ : تحسين الحاكمية العامة والحكم الرشيد
- الهدف الاستراتيجي ٦ : تطوير التكنولوجيا الزراعية والتوسع الافقي والتوطين الزراعي في المحافظة
- الهدف الاستراتيجي ٧ : انشاء مدن جاذبة ومصدرة وقادرة على استيعاب الموارد البشرية وادارة الموارد المالية في ظل تنمية مكانية متوازنة.

ثانيا الفصل الرابع:

مقترحات اليات تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في محافظة الانبار

يمكن تبويب هذه المقترحات والاليات الى حزمتين

اولا: الحزمة الاولى على الصعيد الحكومي

١- تأسيس مجلس أعلى للإعمار والتنمية المستدامة في محافظة الأنبار يكون موسعا ليضم ممثلين بمستوى وظيفي عالي من كافة الوزارات في المحافظة ومن الوزارات الاتحادية والمؤسسات الأمنية والثقافية والفنية والرياضية والطب النفسي وممثلي مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات العمالية والفلاحية والنسوية والشبابية والاعلام. تكون من مهام هذا المجلس مواجهة أزمة شحة الموارد المالية ومتطلبات تعظيمها وتحسين ادارة اقتصاد المحافظة. يتضمن المقترح تشكيل لجان فرعية قطاعية متخصصة ضمن مجلس الإعمار، لكل محافظة، لتتولى مسؤولية وتفاصيل الأعمال والاجراءات والاعمار والاصلاحات القطاعية وتوفير وتحسين الخدمات وتعتمد الأولويات التي يقررها المجلس والتنسيق مع باقي اللجان القطاعية من خلال مجلس إعمار المحافظة.

٢- تنظيم لقاءات تشاورية مستمرة دورية تضم ممثل عدد واحد من كافة مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني كافة لوضع خطة عمل وتقديم النصح والمشورة المستمرة الى مجلس الاعمار في كل محافظة، فيما اذا تم تأسيسه، أو الى مجلس المحافظة وصندوق الاعمار، حسب الحالة، وتشجيع تأسيس هكذا مجلس في كل محافظة ولكل شيء بداية. يتضمن ذلك تنسيق فرع كل محافظة لتلك المنظمات فيما بينها...الهدف الموحد للجميع البناء والتنمية والازدهار.

٣-١- التركيز بأن تقوم الجهات العراقية الاتحادية المسؤولة عن ملف المنح والقروض لتخصيص نسبة من المبالغ لتنفيذ أعمال ذات صلة مباشرة بالتنمية، مشاريع القطاعات الانتاجية وبالأخص الصناعية والزراعية ودعم كافة أنواع وقطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال القطاع الخاص، وفق آلية يتم وضعها والاتفاق على السير بموجبها لضمان الفعل والنتائج التي ستؤدي الى تحسن الاقتصاد وتشغيل العمالة وزيادة الاستقرار

ودعم وتطوير نشاطات القطاع الخاص، على التوازي مع فعاليات إعادة الاعمار ويمكن ان تحدد سلفا الأعمال المطلوب شمولها وحسب الأولويات بدءً في ذلك تحديد كل عمل أو مشروع مع أي منحة أو قرض لتفادي التداخل سواء تكون تلك المشاريع لأغراض القطاع الخاص أو المختلط أو العام ويستدرج اسلوب تمويلي وتنفيذي خاص لكل مشروع ولكل محافظة. على سبيل المثال يمكن تبني عملية تأهيل وتطوير وزيادة طاقات وتنويع المنتجات لشركات ومصانع ومشاريع عامة مختارة في كل محافظة ومعرفة حجم سلاسل القيمة المضافة ضمن المدخلات والمخرجات لكل منها.

٤- قيام المحافظة او هيئة الاستثمار بالترويج للفرص الاستثمارية ومنها بشكل خاص:

- الترويج لانشاء مصانع جديدة للزجاج وكافة أنواع السيراميك والصحيات.
- مجمع مصانع الأسمدة الفوسفاتية في القائم / الأنبار مع كافة الحلقات ذات الترابط كمدخلات ومخرجات لهذه الصناعة والخدمات العديدة التي ترتبط بها ضمن سلاسل القيمة المحلية.
- انشاء المدينة الصناعية في الرمادي التي خصصت لها الأرض باعتبارها ركيزة اساسية للبنية التحتية للقطاع الصناعي مما يساعد أن ينفذ القطاع الخاص مشاريعه فيها.
- مصانع السمنت في الأنبار

٥- التشجيع لجذب الشركات من دول المنح والقروض للتشارك مع شركات عراقية لتنفيذ مشاريع تنموية محددة باسلوب الشراكة سواء بالتنفيذ أو بالتنفيذ والادارة والتشغيل أو بأي اسلوب تتمخض عنه الحوارات وذلك يتحقق من خلال: لقاءات عمل شرط الاختيار الدقيق للمشاريع الجاذبة وللمستثمر العراقي الرصين الباحث عن شريك اضافة الى ضمان الدعم الحكومي للمشروع ولاستثمارات الشريك الأجنبي المستهدف.

٦-٤- التنسيق والاستفادة من الوحدة المشكلة في برنامج الامم المتحدة الانمائي لتخصيص مبالغ للراغبين بتنفيذ المشاريع والأعمال من القطاع الخاص بضمانة دراسات الجدوى / الأعمال السابقة / الجدية والحاجة لمخرجات المشروع / دعم المنظمة أو الاتحاد المعني / رأي المؤسسة الحكومية الرديفة للقطاع / ضمان شركة الكفالات،المهم التسهيلات للتنفيذ.

ثانيا: الحزمة الثانية ، على مستوى القطاع الخاص والمجتمع المدني

١-السعي الى انشاء صندوق تمويلي من المصارف الخاصة العاملة في محافظة الانبار وبدعم واشراف من البنك المركزي العراقي غرضه الاساسي تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مع ضرورة مراعاة وجود نوافذ اسلامية لتمويل المشاريع الانتاجية . او تفعيل دور المصرف المتخصصة (الصناعي الزراعي) في تمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة والمتوسطة . وبالاستعانة والتنسيق مع "رابطة المصارف الخاصة العراقية" و" الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة " و"الشركة العراقية للكفالات المصرفية" فيما يتعلق

بالخطوات التمويلية لمشاريع القطاع الخاص، مع ضرورة اعادة العمل في برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن السلة الذي سبق وخصصة البنك المركزي العراقي بآليات وضمانات واسلوب متابعة ورصد عملي لما يتحقق.

٢-تشجيع انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالأخص الانتاجية منها، الصناعية والحرفية والزراعية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المختلفة بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص المعنية ومن خلال تقديم الدعم المالي والفني والقانوني والمؤسسي والتسويقي. وتشجيع وحث المستثمرين من نفس المناطق ومن خلال التنسيق بين مؤسسات القطاعين العام والخاص وتحديد الأعمال والمجالات المجدية والمطلوبة في تلك المجتمعات وضمن النشاطات التنموية المختلفة وعرضها ومناقشتها مع المستثمرين والمهتمين بتنفيذ مشاريعهم واعمالهم واستثماراتهم الخاصة مع تحديد وسائل الدعم التي سيمكن تقديمها لهم، مما سينعكس على زيادة فرص العمل والانتاج المحلي المتنوع ضمن النشاط التنموي متوسط وطويل الأمد للمحافظة. بالتأكيد أن نشاط الشركات والمقاولين المحليين والأجانب في فعاليات الاعمار المتوقع ستستغرق فترة المدى القصير ستوفر فرص العمل المتنوع للعمالة المحلية التي يفترض بعضها سيكتسب خبرة لتوسيع مجالات وفرص خبراتهم مستقبلا وهنا دور مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني في تشجيع وتوجيه وتنظيم هذه التوجهات.

٣- تنظيم حملة اعلامية وتثقيفية وبرامج فنية شاملة ومهنية تتبنى وتحمل شعارا موحدا لتحفيز مساهمة جميع المواطنين بنشاطات الاعمار والبناء وتنمية محافظتهم لكونهم المستفيد النهائي بما سينعكس عليهم وعلى اسلوب معيشتهم حاليا ومستقبلا وعلى الأجيال القادمة بالفوائد والنعم

٤- من الأهمية أن يكون هناك دورا بناءا وفاعلا لمشاركة رجال الأعمال والشركات والخبرات والمنظمات العراقية في الخارج في أعمال إعادة إعمار الأنبار (وعموم العراق) من خلال ترغيبهم بمشاريع تنموية ذات أولوية واعداد دراسات جدوى أولية والسعي لأعداد دراسات جدوى تفصيلية لها لكي يكون الترويج والترغيب والتحاور على اسس عملية وجادة وليس بالعموميات بمعنى نستبعد صيغة " العراق فيه فرص استثمارية واعدة وكبيرة" لأنه شعار عمومي لا يعني شيء للمستثمر، بل من خلال المشاهدات على أرض الواقع سيكون اي اعلان وثيقة طاردة اضافية.

٥- بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، مطالبة رجال الأعمال والصناعيين ورواد الأعمال الذين يرومون تنفيذ مشاريع تتوفر لها دراسات جدوى رصينة ولديهم مؤشرات على القدرة بالتنفيذ والتسويق ولديهم خطة عمل لمشاريعهم وبعد تأييد منظماتهم والمؤسسات الحكومية الرديفة، يمكن التوصية بدعمها ماليا من خلال القروض الميسرة وفق معايير يتشارك بوضعها الجانبين العراقي (خاص و حكومي) والجانب المانح. بالتأكيد اضافة الى وسائل الدعم الجادة الاخرى لتلك المشاريع من قبل كافة المؤسسات الحكومية ذات الصلة من خلال التعهدات الحكومية بدعمها.

٦-أهمية التثقيف والترويج من قبل جميع الجهات المنفذة أو المتعاقدة أو المقترضة أو الممنوحة تسهيلات ودعم مالي بالعناية بتنفيذ الأعمال بمنتهى الاخلاص والنوعية والمواصفات الجيدة

والتوقيتات المخططة والعمل ضمن نفس الشعار ذلك مهمة كافة المعنيين في البلد ضمنها الاعلام.

٨- لا مناص من اللجوء الى منهجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (محلي وأجنبي) لتنفيذ المشاريع التنموية وللبنى التحتية رغم الصعوبات الفائقة التي متوقع أن تواجهها في الظرف الحالي للعراق.

ولغرض دعم توجهات وسياسات التنمية المكانية للمشاريع المقترحة وضمن الاليات التنفيذية لها نوصي باتخاذ الاجراءات الاتية :-

أ- انشاء مجمع صناعي في غرب الرمادي منطقة كم (٣٥) وان ذلك يدعو الى وضع دراسات تفصيلية تخصصية لتحديد المساحات اللازمة ونوع الصناعات وفقاً لمعايير سياسات الموقع الصناعي المعدة في وزارة التخطيط

أ- انشاء مجمع صناعي زراعي للصناعات الغذائية المتكاملة في منطقة الرحالية تكون مجمعاً صناعيا ضمن اقليم الصحراء الغربية وجائزا للسكان وذلك لتقليل الفارق التنموي . بين المناطق الريفية والحضرية

ب- استغلال طريق الحج البري ليكون محورا تنمويا يخترق الصحراء وبعرض ٥ كم على جانبي الطريق لنشر مجمعات ريفيه مخططه لتنمية الزراعة والتنمية الصحراوية لتشجيع زراعة الحبوب والمحاصيل الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية لإعادة التوازن السكاني في المحافظة

ج- تفعيل مشروع ارواء الصحراء الغربية ابتداء من مدينة المحمدي باتجاه قضاء الرطبة (الوليد) ليكون محوراً تنموياً اخر في الصحراء الغربية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع واستثمار الاراضي المعبدة خصوصا انه قريب من الطريق الاستراتيجي الدولي الذي يربط طرق العراق بالدول المجاورة

د- استغلال مياه بحيرة سد حديثة كمشاريع اروائية في اقليم الصحراء الغربية لزيادة الرقعة الزراعية ولزراعة المحاصيل الاخرى(حنطه شعير) في خطة للاكتفاء الذاتي وتصدير الحبوب) يومكن ان تكون محاور نمو صغيره باتجاه الصحراء

ه- اعتماد مشروع غاز عكاز كقطب نمو لاستحداث صناعات نفطية و مدنية تتكامل فيها الصناعات التخصصية مع التعليم التقني وتكون فاعلية مع مشروع فوسفات عكاشات

و- اعتماد سياسة المدن الجديدة لتخفيف التمركز السكاني في مدينتي الرمادي والفلوجة من خلال انشاء مدن جديده على محوري بحيرتي الحبانية وبحيرة الثرثار كان تكون وظيفة مدينة بحيرة الحبانية سياحية رياضية ومدينة الثرثار مدينة تعليمية صحية

تخصصية لأغراض التطوير الريفي وامكانية اختيار عدد من القرى الرئيسية لاعتمادها كحافظات للنمو الريفية (كقرى مرشحة) كقرى الصكرة والريحانة وقرية السكرات في اقليم الصحراء من خلال وضع دراسات تفصيلية لتسلط هذه القرى من معامل النمو الريفي

ح -وضع اليات لتشجيع الإستثمارات المحلية والخارجية للقطاع الخاص والاستثمار الداخلي والخارجي وفق مشاريع مخطط لها ولمديات زمانية انية ومتوسطة وبعيدة المدى.

٦ ـ١ : التعاون الدولي

العراق عضو مؤسس للأمم المتحدة والعديد من المنظمات العالمية وطرف في العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية. في عام ٢٠٠٨ ، انضم العراق إلى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وصدق على بروتوكول كيوتو في ٢٨ يوليو ٢٠٠٩ ، ويعمل جاهداً للوفاء بالتزاماته.

على المستويين الدولي والإقليمي ، يبذل العراق جهودًا كبيرة للتعاون مع الدول المجاورة والصديقة لمواجهة التحديات التي يمر بها، بما في ذلك التنمية المستدامة وإعادة الإعمار والإرهاب وعواقب تغير المناخ. كما أن العراق ملتزم بالشراكة العالمية في الجهود الدولية لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة. علاوة على ذلك ، يشارك العراق بنشاط في المفاوضات في مختلف المنتديات الدولية حول التنمية المستدامة والبيئة وتغير المناخ. ويشدد العراق في كل مناسبة على التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة من خلال التعاون المشترك في المرحلة السابقة ، حصل العراق على دعم دولي كبير من المنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الكبيرة التي كان لها دور حاسم وساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة. تلقى العراق مساعدة مالية كبيرة. ومع ذلك ، فقد انخفض منذ عام ٢٠٠٩ على الرغم من زيادة الحاجة إليها بعد عام ٢٠١٤.

من ناحية أخرى، شهد التعاون الدولي مع العراق تطوراً، وخاصة منذ عام ٢٠٠٤، والذي تضمن:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدعم مجموعة واسعة من مشاريع التنمية.

- وكالات الأمم المتحدة الأخرى، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، اليونيسيف وغيرها من البرامج والأنشطة المختلفة وعالجت مشاكل النازحين واللاجئين.

- دعم البنك الدولي إعداد وتنفيذ كل من الحد من الفقر وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية.

- عمل مرفق البيئة العالمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القضايا البيئية العراقية ودعم نشر أول رسالة وطنية من العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٦.لقد ساعد التمويل على تجنب الصدمة المالية والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يمكن أن تلحق أضرارا خطيرة بالفقراء والتسبب في مزيد من التأخير في الانتعاش الاقتصادي وتباطؤ عملية إعادة الإعمار. وتتضمن حزمة التمويل المقدم من المجتمع الدولي:

- الاستعداد الائتماني من قبل صندوق النقد الدولي بقيمة ٥.٣٤ مليار دولار.

- عملية دعم الميزانية بقيمة ١.٤٤ مليار دولار وافق عليها البنك الدولي في ديسمبر ٢٠١٦ ، بما في ذلك ٤٤٤ مليون دولار كضمان للبنك ، مقدمة من المملكة المتحدة (٣٧٢ مليون دولار) وكندا (٧٢ مليون دولار).

- ٢٧٠مليون دولار تمويل من جايكا.

- ٤٥٠ مليون دولار من فرنسا

- سندات بقيمة ١ مليار دولار صدرت في كانون الثاني ٢٠١٧ ، مضمونة من قبل الحكومة الأمريكية.

- في آب ٢٠١٧ ، وبعد الانتهاء بنجاح من المراجعة الثانية لبرنامج صندوق النقد الدولي ، أصدرت الحكومة العراقية سندات بقيمة مليار دولار تستحق في عام ٢٠٢٣ ، وهو أول إصدار مستقل منذ عام ٢٠٠٦

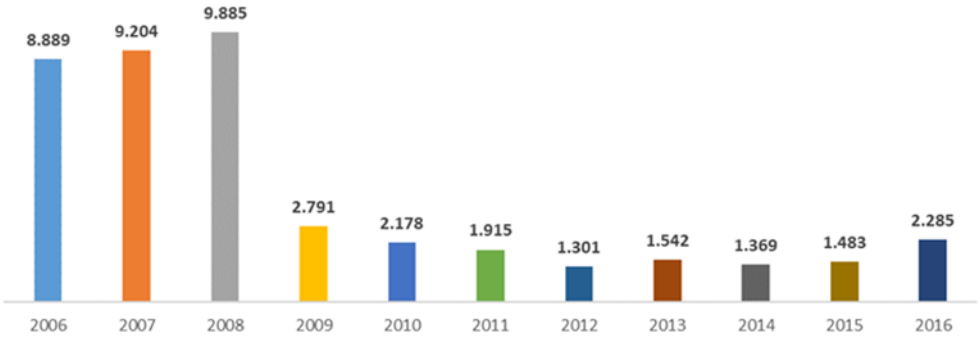

Source: World Bank, Development Database.

الشكل (١٧): صافي المساعدة الإنمائية والانسانية الرسمية الواردة في العراق (القيمة الحالية بالمليارات بالدولار الأمريكي)

٦ـ٢ ـ قصص النجاح في محافظة الانبار :

قصة نجاح جامعة الأنبار

تعرضت جامعة الأنبار الى أكبر دمار منذ تأسيسها عام ١٩٨٧م بسبب دخول داعش الى مدينة الرمادي ووصفت التقارير الدولية حال الجامعة أنه لا يمكن العيش واعادة الحياة إليها ونزحت قسراً الجامعة بكامل تشكيلاتها البشرية والبالغ عددها أكثر من (٣٠ ألف نسمه) لذا قررت إنشاء مواقع بديلة في بغداد وكركوك وأربيل والسليمانية وعانت من نقص التمويل والخدمات والاجراءات الادارية ورغم ذلك حرصت الجامعة أن لا تضيع فرصة التعليم لأبنائها الطلبة وبكافة كلياتها والبالغ عددها (٢١) كلية عدا المراكز الأخرى واستمرت بالنزوح لمدة ثلاث سنوات الى أن من الله عليها بالعودة الى الرمادي بعد التحرير من الارهاب وهي عبارة حطام لا يمكن وصفه لذا قررت الجامعة العودة الى الموقع الأم في الرمادي والمواقع الأخرى بكل تشكيلاتها وأخذ زمام المبادرة المحلية وبالشروع بعد التحرير برفع الانقاض وقدمت خسائر

مادية وبشرية من تشكيلاتها من أجل اعادة الحياة فيها لتكون قصة نجاح عراقية أكاديمية بامتياز على مستوى العالم وليس على المستوى المحلي دون تدخل الشركات الاجنبية التي تعمل بعد الحروب لإعادة وتأهيل ما دمر بالكامل وكانت النتيجة جامعة الأنبار نموذج يتميز عن باقي الجامعات العراقية المستقرة التي لم تتعرض لأي مشاكل واصبحت تنافس الجامعات ودخلت التصنيفات العالمية من حيث الجودة في التعليم وزيادة عدد الطلبة ورفع عدد الألقاب العلمية والبحوث المنشورة في مستودعات سكوباس العالمية ورسمت الجامعة لها خطاً لتكون ذات شأن عراقي وعربي ودولي.

قصة نجاح بلدية الرمادي

قصة نجاح بلدية الرمادي

تعرضت مدينة الرمادي هجمة شرسة من قبل التنظيمات الارهابية بعد صمود دام اكثر من سنة ونصف بوجه الظلم والطغيان .أصبحت مدينة الرمادي عبارة عن ركام لا يمكن ان يوصف الا أنها تعرضت لقنبلة نووية كما ضربت هيروشما ونكزاكي ابان الحرب العلمية الثانية حتى التقارير الدولية قررت لا يمكن ان تصلح المدينة للعيش بل باتت مدينة اشباح خالية من الطير والحيوان والانسان واكثر مدن العراق تضررا حتى البنى التحتية اكثر من ٩٠بالمئة وقدر الضرر بالكامل لـ ٣٢٠٥مبنى علما ان سكانها يبلغ اكثر من نصف مليون سنة وقال تقرير الامم المتحدة لا يمكن رجوع الرمادي الى ما كانت علية الا بجهود دولية كبيرة ووصفها عبارة عن ركام هائل لا يمكن اعادتها .لذا قررت بلدية الرمادي بكل تشكيلاتها من مديرها الى اصغر موظف وعامل بها ان تأخذ زمام المبادرة المحلية وبالشروع بعد التحرير ورفع الألغام الغير منفلقة برفع الانقاض وقدمت خسائر مادية وبشرية من تشكيلاتها من أجل اعادة الحياة فيها لتكون قصة نجاح عراقية بامتياز دون تدخل الشركات الاجنبية التي تعمل بعد الحروب لإعادة وتأهيل ما دمر بالكامل وكانت النتيجة الرمادي نموذج يتميز عن باقي مدن العراق حتى المستقرة التي لم

تتعرض لأي مشاكل واصبحت تنافس مدن ذات شأن كبير مثل اربيل وغيرها بسرعة اعادة الاعمار وتقديم الخدمات اللازمة للمواطن لتكون مدينة جاذبة للاستثمار والعيش بها بفضل بجهود بلدية الرمادي

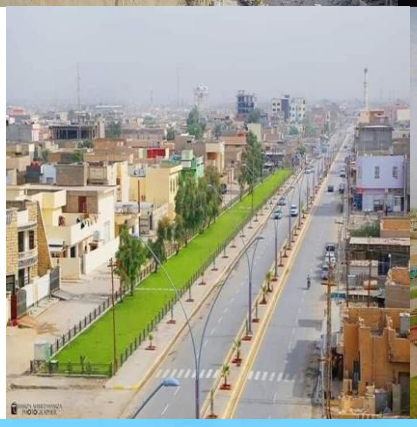

قصة نجاح شرطة الأنبار

تعرضت محافظة الأنبار الى أكبر دمار بسبب دخول داعش الى المحافظة وتحملت شرطة الأنبار الضرر الأكبر بمنسبيها الذين قدموا أنهار من الدم للحد من قبضة التنظيم والسيطرة على المحافظة وصمدت قرابة السنة والنصف الى أواخر عام ٢٠١٥م ولكن سرعان ما إنهار الأمن بعد احتلال داعش للمجمع الحكومي وباتت الرمادي مركز المدينة تحت سيطرة التنظيم ومنها شرطة الانبار وسبب هذا الاحتلال انهيار المنظومة الأمنية في المحافظة.

ولكن سرعان ما استعادت عافيتها شرطة الانبار بعد عمليات التحرير لكونها ساهمت في التحرير مع التشكيلات العسكرية الأخرى لذا قررت عدم إنشاء مواقع بديلة مثل باقي الدوائر لكونها بالميدان القتالي وحرصت على السبق في استرجاع مراكز الشرطة التي انهارت أمنيا وخاصة اطراف الرمادي والمركز في الفلوجة وهيت وغيرها بالتعاون مع قيادة العمليات المشتركة والعودة الى المواقع الأساسية وبالشروع بعد التحرير برفع الانقاض وتأهيل تلك المراكز الاخرى عدا مديرية الشرطة المقر الرئيسي لازال عبارة عن انقاض لا يمكن أن يعاد بناءه املا بالعودة الى ما كانت علية الانبار قبل دخول داعش واعادة الحياة فيها لتكون قصة نجاح عراقية أمنية وبجهد أنباري عراقي رغم الدعم المحدود من قبل الحكومة المركزية خوفاً من رجوع التنظيم مرة اخرى.

والیوم تشهد محافظة الانبار استقرار أمنیا لم تشهده محافظات العراق المستقرة وبات یضرب بها المثل في الاستقرار لتشهد مرحلة الاستثمار واستقدام الوفود والشركات الأجنبیة التي تسهم في اعادة الاعمار ولم تسجل حالات الخرق الأمني وهذا الانجاز المستمر یسجل قصة نجاح لشرطة الانبار وساعد ذلك بناء الثقة بین المواطن والشرطة وكذلك الجهد الاستخباري والمجتمعي وثقة ابناء المحافظة في جهاز الشرطة

٦ـ٣ـ الوسائل الحديثة المقترحة للادارة التنموية المحلية :

ان التخطيط الاستراتيجي يعد وسيلة من الوسائل الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة للمحافظات والاقاليم، وحيث ان محافظة الانبار تتمتع بواقع تنموي واقتصادي لا يتناسب مع الامكانات البشرية والاستراتيجية والطبيعية المتاحة فيها وبما يحدث تنمية اقتصادية شاملة تحقق مبدئي الكفاءة المستدامة والرفاه الاجتماعي لأهالي المحافظة فقد تم اللجوء لاستخدام التخطيط الستراتيجي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة واعتماد مايسمى ((ميثاق التنمية)) كنموذج مقترح لذلك، والتي تتمثل فيما يأتي:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي وتقليل الفوارق الاجتماعية والمستدامة بين طبقات المجتمع.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات
- تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات المحلية.
- تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من بنى تحتية وايدي عاملة وبيئة تنظيمية ومهارات واستشري لجعلها بيئة جاذبة للاستثمارات والشركات وحقوق القطاع الخاص .
- تحقيق الاستدامة البيئية بكافة مجالاتها.

وبذلك فأن تطبيق متطلبات التنمية المستدامة المحلية على مستوى المحافظة واقضيتها يتطلب الاهتمام في وضع الاستراتيجيات التنموية الملائمة لمقومات وظروف المحافظة ومجتمعها والاخذ بنظر الاعتبار مدى التوافق بين توجها ميثاق التنمية والانعاش الاقتصادي للمحافظة والاساليب الموجه له في التعاقد لوضع النقاط فوق الحروف ورسم خارطة طريق لتنمية اقتصادية محلية ناجحة .

وبما ان للمشاركة المجتمعية دوراً مهماً في عملية التنمية المستدامة فقد جاء ميثاق التنمية المستدامة لمحافظة الانبار ليكون مكملاً وموجهاً للخطط التنموية الموضوعة للمحافظة ومنها خطة التنمية المكانية العشرية ٢٠١٨ـ ٢٠٢٢ وخطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ـ٢٠٢٢ ليصب في نفس الغاية التي يطمح لها التخطيط الستراتيجي وهي تحقيق اهداف التنمية المستدامة

UNIVERSITY OF ANBAR

٢٠٣٠ وحسب اجندتها المحلية بحيث تؤمن للتفاعلات والترابطات بين المحافظة واقضيتها تحقيق الاهداف التنموية المرجوه وبما يوفر لمدئي العدالة الاجتماعي والكفاءة المستدامة مع المحافظة على الاستدامة البيئية فيها .

وميثاق التنمية هو خطة على مستوى المحافظة يتم وضعها من خلال عملية تشاركية وتهدف إلى دعم انتعاش وتطوير المشاريع المحلية في المحافظة. يتم تصميم عمليات التدخل في نهاية المطاف من أجل إزالة المآزق وخلق ظروف تسمح للمشاريع بأن تكون منتجة وتدرّ الدخل وتوسّع نطاق وتخلق الوظائف. يتم تصميم الميثاق بشكل تشاركي عبر إشراك المشاركين الأساسيين في الاقتصاد المحلي.

يفترض أن يؤدي ميثاق التنمية التركيز على انجاز الأعمال الآتية:-

- حل الازمات الحالية من خلال تحسين نوعية الحياة المستدامة للمحافظة
- تقوية القطاعات المستدامة (الزراعية والصناعية والتجارية) وحسب اولوياتها .
- تعزيز امكانية الحصول على راس المال وخدمات تطوير الاعمال .
- بناء قدرات التنمية البشرية .
- جذب الاستثمارات والتكنولوجيا والمعرفة الحديثة .
- دعم قدرات الحكومة المحلية في المحافظة في مجال التخطيط والتنمية .
- بيان الاختلاف في احتياجات اقضية المحافظة وحسب الاولية التنموية
- دعم القطاع الخاص في مرحلة الانتعاش الاقتصادي والتنمية

ويضم ميثاق التنمية مرحلتين هما:-

١. مرحلة التشخيص الإقليمي: التي تتضمن تقييم وتقدير الواقع الحالي للمحافظة واقضينها والقطاعات الفرعية المستدامة فيها وتحديد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة على مستوى المحافظة والأقضية التابعة لها فضلاً عن تحديد المشاكل ونقاط الضعف على مستوى المحافظة والأقضية والقطاعات الفرعية.
٢. مرحلة تحديد المشاريع: يتم تحديد واقتراح مشاريع التنمية المستدامة بناء على نتائج التشخيص الإقليمي وتحديد الحلول المقترحة للمشاكل السائدة في المحافظة والأقضية والقطاعات الفرعية المستدامة.

خطوات التشخيص الإقليمي في المحافظة :

إنّ الغاية من جمع وتحليل المعلومات بشكل عام هي أن يتمكّن المرء من اتخاذ القرارات العقلانية التي تأتي بالمنفعة المنشودة. وترتبط القرارات التي تركّز عليها اداة التشخيص الإقليمي بالتنمية المستدامة للمحافظات العراقية وهي مصممة لتخصيص الموارد الكفوءة وذات الصلة بهذا الغرض.

إن التحليل الاقتصادي ليس مطلقًا ويجب ألا يُعد "علماً ثابتاً" بل إنّه يعتمد إلى حد كبير على المقارنة مع المجتمعات المحلية الأخرى والاقتصاديات الوطنية أو الدولية. إضافة إلى ذلك، يهتم التحليل الاقتصادي بمجموعة واسعة من الأبعاد والعوامل التي تتطوّر على مر الزمن ولا يسهل قياسها دائمًا. نتيجة لذلك، يمكن أن يتوصّل المحلّلون إلى آراء متعددة بشأن اقتصاد معيّن وسيناريوهاته المستقبلية المحتملة.

تعتمد السلطات والمجتمعات المحلية على مجموعة من مصادر المعلومات ولا تستخدم أبدًا مؤشرًا أو بضعة مؤشرات اقتصادية معزولة. ويكون التحليل الاقتصادي أقوى إذا استطاعت المجتمعات والسلطات تعقّب المؤشرات على مر الزمن وأشركت السكان المحليين بالكامل في عملية تحليل اقتصادهم الخاص.

لذلك يجب أن ترتكز الخيارات المستدامة على التحليل الثابت والتشاركي على أن يخضع للعمليات الشفافة والديمقراطية في صنع القرار. وتهدف هذه الأداة إلى تسهيل هذه العملية.

تتألف عملية التشخيص الإقليمي من ثمان خطوات، كما هي واردة أدناه:

الخطوة ١: وضع أهداف التنمية والانتعاش الاقتصادي للمحافظة ككل وللاقضية التابعة لها؛

الخطوة ٢: تحديد القطاعات الفرعية (الصناعات) الاستراتيجية الواجب استهدافها في مشاريع الانتعاش والتنمية المستدامة المحلية؛

الخطوة ٣: تحديد وتحليل الجهات المعنية؛

الخطوة ٤: تحديد عراقيل ومحفزات التنمية المستدامة (تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات (***SWOT***) ووضع الاولويات لنقاط الضعف؛

الخطوة ٥: تحديد وتحليل الجهات المعنية المكمّلة؛

الخطوة ٦: تحليل شجرة المشاكل لنقاط الضعف المستدامة ووضع الأهداف والمحصلات

الخطوة ٧: التقييمات المكمّلة.

الخطوة ٨. ورشة العمل التشاركية.

٦ـــ٤ : الجدول رقم (٢٠) يبين في التوقيت الزمني المقترح لتنفيذ الخطة التنموية بالمحافظة ٢٠٣٠

ت	الاهداف التنموية للمحافظة	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
١	الهدف الاستراتيجي ١: تحسين نوعية الحياة من خلال إعادة التأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية.	٤٠%	٦٠%	٩٠%
٢	الهدف الاستراتيجي ٢ : بناء السلم المجتمعي المتمثل بين المجتمع الانباري وعشائره الكريمة وضمان عودة العوائل المتبقية من النازحين .	٣٠%	٦٠%	٨٠%
٣	الهدف الاستراتيجي ٣: فرص متساوية في التعليم والمسارات المهنية للشباب والنساء والمجموعات المستضعفة	٤٠%	٧٠%	٩٠%
٤	الهدف الاستراتيجي ٤: إيجاد بيئة ممكنة وآمنة لإعادة تأهيل الاقتصاد والتنمية بالتركيز على مشاركة القطاع الخاص	٢٥%	٥٠%	٨٠%
٥	الهدف الاستراتيجي ٥: تحسين الحاكمية العامة والحكم الرشيد	١٠%	٤٠%	٦٠%
٦	الهدف الاستراتيجي ٦: تطوير التكنولوجيا الزراعية والتوسع الافقي والتوطين الزراعي في المحافظة	٣٠ %	٦٠%	٩٠%
٧	الهدف الاستراتيجي ٧: انشاء مدن جاذبة وقادرة على استيعاب الموارد البشرية وادارة الموارد المالية في ظل تنمية مكانية متوازنة.	٣٠%	٧٠%	٩٠%

٧ــ الاستنتاجات والتوصيات:-

الاستنتاجات:-

لقد توصل التقرير الى مجموعة من الاستنتاجات المهمة بعد ان تم تجميع النتائج وتحليلها وخصوصاً في التفاصيل التي تبحث فغي اجابات عن أهداف التقرير والمتمثلة في مقدمة التقرير ومن علاقتها مع اهداف اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى المحلي (محافظة الانبار إنموذجاً) وبالتركيز على نموذج الامن المستدام فيها وكانت كما يأتي:-

١ــ في مجال الحد من الفقر والجوع.

إن محافظة الانبار قد ارتفع فيها معدلات ونسب الفقر بشكل قفزة من (١٧,٧) عام ٢٠١٤ الى (٢٧,٥) عام ٢٠١٨.

إن محافظة الانبار تمثل المراتب العليا في معدلات نسب الفقر بالنسبة للعراق بعد مرحلة النزوح والتهجير.

٢ــ في مجال الصحة الجيدة والرفاة الاجتماعي.على الرغم من التطور الطفيف في معدلات ومعايير الصحة المختلفة، إلا أن المحافظة تعاني من اثار التدمير الاتي شهدتها في مرحلة العمليات الارهابية والعسكرية التي طالت أغلب الخدمات الصحية.

٣ــ في مجال التعليم الجيد والامية.

بالرغم مما شهدته الخدمات التربوية والتعليمية من تدمير طال كافة مفاصلها، إلا أنها عادت بنسبة كبيرة للعمل والفعالية.

إن التباعد المساحي والمسافي في المحافظة يعد تحدياً أمام تطور الخدمات التعليمية والتربوية.

٤- في مجال المساواة بين الجنسين (الجندرة).

لازالت المحافظة في مراحلها الاولى من تنفيذ مشروع تمكين المرأة والجندرة على الرغم من المحاولات السابقة. في مجال تخطيط المدن والمجتمعات المستدامة.

تحتاج المحافظة الى إعادة تخطيط وتصميم مدنها وقصباتها على نحو التخطيط الحضري والاقليمي المستدام.

٥- في مجال الاقتصاد المسوغ والبطالة.تعاني المحافظة من نسب عالية في معدلات البطالة وخصوصا بعد مرحلة التهجير والنزوح.

٦- في المجال البيئي والتلوث.

بسبب العمليات العسكرية والإرهابية فإن المحافظة تعاني من أشكال التلوث البيئي المنتشر في أرجائها.

٧- في مجال السكان والسكن.

إن معدل النمو السكاني انخفض عن المعدل العام للعراق بسبب ظروف التهجير والنزوح.

٨- توجد مشكلة في السكن في المحافظة خصوصاً وان السكن العمودي غير مرغوب فيها.

٩- يعاني قطاع السكن في المحافظة من مشاكل كثيرة بسبب الدمار الذي طال مساكن المدن فيها.

التوصيات:-

بعد عرض أهم الاستنتاجات التي توصل اليها التقرير ، يوصي التقرير بمجموعة من التوصيات تتضمن:-

العمل على تنفيذالمقترحات حسب الاولويات الاستراتيجية لمحافظة الانبار ووفق الجدول الزمني المحدد لها:

- الهدف الاستراتيجي ١: تحسين نوعية الحياة من خلال إعادة التأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية.
- الهدف الاستراتيجي ٢ : بناء السلم المجتمعي المتمثل بين المجتمع الانباري وعشائره الكريمة وضمان عودة العوائل المتبقية من النازحين .
- الهدف الاستراتيجي ٣: فرص متساوية في التعليم والمسارات المهنية للشباب والنساء والمجموعات المستضعفة
- الهدف الاستراتيجي ٤: إيجاد بيئة ممكنة وآمنة لإعادة تأهيل الاقتصاد والتنمية بالتركيز على مشاركة القطاع الخاص
- الهدف الاستراتيجي ٥: تحسين الحاكمية العامة والحكم الرشيد
- الهدف الاستراتيجي ٦: تطوير التكنولوجيا الزراعية والتوسع الافقي والتوطين الزراعي في المحافظة
- الهدف الاستراتيجي ٧: انشاء مدن جاذبة ومصدرة وقادرة على استيعاب الموارد البشرية وادارة الموارد المالية في ظل تنمية مكانية متوازنة.

الملاحق والمصادر :

المصادر الاحصائية:

١. بيانات مديرية زراعة الأنبار
٢. بيانات مديرية التربية ـ الأنبار
٣. بيانات دائرة الإحصاءات لمحافظة الأنبار
٤. بيانات مديرية التخطيط في الانبار
٥. COSIT
٦. الإحصاءات السنوية لوزارة التخطيط
٧. البنك الدولي: قاعدة مؤشرات التنمية العالمية

مراجع الاستشارات والدراسات التحليلية:

٨. تقييم الظروف المعيشية في محافظة الأنبار في العراق لعام ٢٠٠٩: جرانت أ. وليبيكي م (RAND ٢٠١٠)
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/technical_reports/2010/RAND_TR836.pdf.
٩. بعثة العراق في منظمة الهجرة العالمية (٢٠١٦)، كتيب تثبيت استقرار المجتمع العراقي، ٢٠١٥-٢٠١٦.
https://www.dropbox.com/s/egell6z3qchxfyx/Introduction_and_Anbar.pdf?dl=1.
١٠. منظمة الهجرة العالمية جولة ٨٢ من مصفوفة تعقب النازحين|٣١ تشرين أول ٢٠١٧ - http://iraqdtm.iom.int/DtmReports.aspx
http://iraqdtm.iom.int/ReturneeML.aspx.
١١. تقرير منسق برنامج تنمية المناطق حول المخيمات في الأنبار، ٢٠١٧.
١٢. وزارة تخطيط تنمية البلديات، مديرية التخطيط الحضري مع: الخطة الهيكلية لتطوير محافظة الأنبار (نسخة نهائية) 2013-2033
١٣. الملامح التنموية لمحافظة الأنبار-لجنة التنسيق بين المنظمات الغير حكومية للعراق (NCCI) (2010):
https://www.ncciraq.org/images/infobygov/NCCI_Anbar_Governorate_Profile.pdf.